وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي- سعيدة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : السياسات العامة والتنمية

من إعداد الطالب :

عادل رشيد

تحت إشراف :

د. زبيري رمضان

لجنة المناقشة:

- د. زيدان جمال.....رئيسا
- د. زبيري رمضان.....مشرفا ومقررا
- د. بخدة صفيان.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية :

2014- 2015 م

إهداء

إلى الأب والأم وأسأل الله جل في علاه أن يطيل في عمرهما

وأن يرفع درجتهما في الدنيا والآخرة ، وإلى كل من

ساعدنا ولو بالكلمة الطيبة ،وإلى كل

من عرفني وساندي في

في هذه الحياة.

شكر و عرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى في توفيقي على إنجاز
هذه الدراسة ، كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر
إلى الأخ الدكتور رمضان زبيري الذي لم
يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته
وكان لنا أخ قبل أن يكون
لنا أستاذ.

وأسأل الله أن يوفق جميع الأساتذة والطلبة لما فيه صلاح هذه الأمة.

مقدمة

إن المتغيرات التي شهدها النسق الدولي في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية مهدت الطريق لتغيير كثير من المفاهيم التي كانت سائدة، هذا التغير بطبيعة الحال كان له أثر على الواقع الجزائري في كافة الأصعدة حيث عرفت الجزائر سلسلة من التغيرات عبر فترات متسلسلة زمنيا وتاريخيا خصوصا في سنوات الثمانينات وماعرفته من إضطرابات وموجات من الإختلال التي هزت النظام السياسي الجزائري تمخض عنها تطورات في الساحة السياسية والإقتصادية لعل أهمها دستور 1989 ، ليظهر بعد ذلك موضوع مهم في الحياة المجتمعية تمثل في محاولة إشراك المجتمع في تدبير الشأن المحلي وظهور تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر بغطاء سياسي وقانوني، فلقد برهنت التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق التنمية في جميع ميادينها السياسية والإقتصادية ، الإجتماعية والبيئية من خلال مشاركة الدولة والقطاع الخاص في التنمية المحلية التي هي مقدمة للتنمية الوطنية.

ويمكن إعتبار الشراكة المجتمعية ركيزة أساسية لتحقيق التقدم والإزدهار إن وظفت في زمانها ومكانها خاصة في ظل عدم قدرة الدولة وحدها على سد إحتياجات المجتمع وحالة عدم التوازن، بالإضافة إلى ذلك عرفت نهاية الستينات إلى يومنا هذا حديثا كبيرا حول مفهوم المجتمع المدني ودوره في التنمية لاسيما القاعدة والأرضية الصحيحة المهيأة لذلك للمساهمة بشكل فعال في ظل المشاكل المجتمعية الكثيرة والمتنوعة ، و برجوعناللمشهد الجزائري في التسعينيات في إطار الإنفتاح السياسي والإقتصادي حيث عرف حركية للمجتمع المدني في تقديم الخدمات للمواطنين بإعتباره قطاعا ثالثا يمكن تمييزه عن الدولة وهذا ما ظهر في الكثير من المبادرات كمبادرة **النيباد لترشيد الحكم** من خلال ربطه بالمجتمع المدني، نوقشت بعض جوانبه في سنة **1999** بالقمة الإفريقية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

إن موضوع دور المجتمع المدني في التنمية المحلية موضوع في غاية الأهمية في ظل السياقات النظرية والتطبيقات الواقعية وتنوع نشاطاته في عملية التنمية بكل جوانبها و إسهاماته في السياسات العامة من خلال رصد الواقع ومحاولة تقريبه لصانع القرار لتأخذ طابع رسمي، بالإضافة الى ذلك تغير الخطاب السياسي من مغلق الى مفتوح على كافة المنظمات في بعض الجوانب التي فشل في بنائها دون مشاركة مجتمعية، وتزيد أهمية الموضوع في إدراك الرجل السياسي أن المشكلة لا يمكن حصرها دون معرفة مسبباتها ولا يتأتى هذا إلا بمشاركة يتم من خلالها معرفة جوانب المشكلة ومحاولة حلها.

أهداف الدراسة :

– محاولة وضع إطار مفاهيمي تحليلي للمجتمع المدني وربطه بالتنمية المحلية.

– معرفة الإطار القانوني وموقع المجتمع المدني الجزائري في المنظومة التنموية بالإضافة إلى حدود إسهاماته في ظل التغيرات السياسية الجزائرية ، ومدى قدرته على المساهمة في إحتواء المشاكل والإختلافات السياسية والثقافية.

– العمل على إيجاد آليات ومعايير لقياس مدى كفاءة المجتمع المدني عن طريق تفعيل أدوات البحث العلمي مع إمكانية اعادة النظر في العلاقة بين السلطات العامة والمجتمع المدني وإقامتها من خلال التعاون والتكامل في إطار يراع فيه ثوابت المجتمع الجزائري المسلم وهويته.

–طرح آليات تفعيل الشراكة بين المجتمع المحلي والجماعات المحلية لتحقيق تنمية ذات أهمية.

مبررات إختيار الموضوع :

1– المبررات الموضوعية :

من خلال محاولة معرفة سيرورة المجتمع المدني في الجزائر بشكل عام ، وحصر تموقعه والدور المنوط به في التنمية المحلية، إضافة إلى قياس درجة القوة القانونية التي يتمتع بها التي تسمح له بتجاوز المعوقات على المستوى المحلي والوطني والسير به الى تحقيق الكفاءة والفاعلية.

2– المبررات الذاتية :

رغبة الباحث في محاولة معرفة مدى القيمة الحقيقية للمجتمع المدني الجزائري ، بالإضافة لإهتمامات علمية ، كون التنمية المحلية لا يمكن أن تنجح دون معرفة الأطراف المشاركة وقيمتها كما ونوعا ، زيادة على ذلك كثرة الإنشغالات اليومية للمواطنين لفت إنتباهنا لدراسة هذا الموضوع وتسليط الضوء على هذه الحركات الجمعوية ودورها الحقيقي إن كان إيجابي أو سلبي.

أدبيات الدراسة:

1– دراسات على المستوى الدولي :

هناك إهتمام كبير بموضوعات التنمية والدور الوظيفي للمجتمع المدني فيها سواءا على المستوى الإقليمي أو الدولي ، فكثير من المنظمات الدولية إهتمت بهذه الموضوعات من خلال إجراء دراسات تتعلق بالتنمية المحلية لبعض البلدان النامية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

– مبادرة النيباد للإتحاد الإفريقي الداعية إلى تكريس وتجسيد الحكم الراشد.

– البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال بعض الإسهامات البحثية المتعلقة بالتنمية المحلية وسبل تحقيقها، لكن تبقى محدودة في ظل النظرة المعيارية الغربية والشروط السياسية واللاعادلة في تدعيم البلدان النامية وغيرها...

2- دراسات بعض الباحثين على المستوى العربي :

- دراسة محمد سعيد الحلبي حول :" **مبادىء وشروط الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية ودورها في التنمية بسوريا**" [1].

- دراسة عبد الله ساقور، قدمت سنة 1999 كأطروحة دكتوراه في علم الإجتماع بعنوان:" **المشاركة الإجتماعية في التنمية المحلية**".

- دراسة جعفري بلقاسم حول:" **التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والإقتصادية**" [2].

- شهيدة الباز ، " دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد " ، **كتاب الفساد والحكم الصالح في الوطن العربي** [3].

- دراسة هشام عبد الكريم حول:" **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999** [4]".

ويجدر الإشارة إلى أن بعض المقالات التي تطرقت لهذا الموضوع وحاولت الربط بين المجتمع المدني والعمل التنموي إنطلاقا من تبني فكر أيديولوجي و أحكام مسبقة الأمر الذي قلص أهمية هذه الدراسات موضوعيا بإعتبارها معالجة ذاتية لها هدف سياسي في تلميع صورة أو تشوية سمعة والملاحظ من خلال عرض الأدبيات أن دراسة الدور الوظيفي للمجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائرخصوصا إبراز الوضع القانوني له وتحديد فعاليته بإيجابياتها وسلبياتها نجدها قليلة الدراسة، لكن بالرغم من كل ذلك هناك محاولات بحثية في هذا الموضوع إلا أنها تبقى محدودة.

إشكالية الدراسة :

إن الهدف الأسمى لأي دولة هو رفع المستوى المعيشي للأفراد وتحسين أوضاعهم في كافة المستويات الإقتصادية الإجتماعية، الثقافية والسياسية من خلال الرفع من أداء العمل لتحقيق الرفاهية والزيادة في الفاعلية التي تضمن الإستقرار وتحقق السلم الإجتماعي، وهذا لن يكون إلا بإشراك أفراد المجتمع في تسيير شؤونهم دون إقصاء فالجزائر تعد من أبرز دول المغرب العربي وشمال افريقيا التي عرفت جملة من التحولات والتغيرات الداخلية خصوصا في سنوات الثمانينات وما شهدته من هزات إقتصادية أثرت بشكل كبير على الواقع الجزائري نتج عنه تغيرات على مستوى النظام السياسي،

(1)- محمد سعيد الحلبي ، " مبادىء وشروط الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية ودورها في التنمية بسوريا"، دمشق: **جمعية العلوم الإقتصادية السورية**، 2005 .

(2)- جعفري بلقاسم،" التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية : دراسة حالة ولاية برج بوعريريج 1988-2000 "، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير**، جامعة الجزائر_، 2003.

(3)- شهيدة الباز ، **"** دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد **" ، كتاب الفساد والحكم الصالح في الوطن العربي** ، بيروت : م د 2006.

(4)-هشام عبد الكريم، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989/**1999**" ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير**، جامعة الجزائر، 2006 .

ليعرف دستور جديد سنة 1989 وتفتح المجال أمام الجميع خصوصا المجتمع المدني، هذا الأخير الذي تتمحور حوله التنمية، بالإضافة إلى ظهور تساؤلات حول الدور الذي يلعبه في المجتمع والمساهمة في عملية التنمية المحلية في الجزائر.

لنطرح الإشكالية التالية:

*** إلى أي مدى ساهم المجتمع المدني الجزائري في التنمية على المستوى المحلي؟.**

وفي هذا الإطار يمكن طرح إشكال فرعي: – هل المجتمع المدني في الجزائر له مكانة على المستوى المحلي؟ وماهو مكانه القانوني وحجم تأثيره في الساحة الجزائرية ؟ وهل لعب دور إيجابي أم سلبي في ظل الحديث عن إشكالية مفهومه ؟ وكيف يمكن تكييفه مع الواقع الجزائري إنطلاقا من الهوية المحلية؟.

فرضيات الدراسة :كمحاولة لضبط مجموعة من المتغيرات التابعة والمستقلة، كان لابد من ضبط فرضيات تمثلت فيما يلي :

1– الإنفتاح نحو المجتمع يتطلب شراكة مجتمعية فعالة.

2– الحسابات السياسية والمصالح الضيقة تحول دون مشاركة فعالة للمجتمع المدني.

3– الإنطلاق من الهوية المحلية في عملية التنمية عامل أساسي لأي شراكة ناجحة.

<u>حدود الدراسة:</u>

1– الحدود المكانية:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع المجتمع المدني في الجزائر بشكل عام، وحاولنا ربطه بالتنمية المحلية من خلال الأطر القانونية التي عرفتها الجزائر مرحليا، محاولين البحث عن مكانة هذا المتغير في المجتمع الجزائري، محددين بذلك موقعه في صنع القرار بالإضافة إلى بعض الإسهامات وصولا الى معوقاته، مقترحين بعض الأطر لتفعيله في العملية التنموية.

2– الحدود الزمانية:

إهتمت الدراسة بالتطور المرحلي للمجتمع المدني في الجزائر بصورة مختصرة، وحاولنا المرور ببعض التواريخ إنطلاقا من **قانون الجمعيات الفرنسي في الجزائر سنة 1901**، وصولاإلى مرحلة ما بعد الإستقلال إلى التطورات التي حصلت في فترة الثمانينات **ودستور 1989** والإنفتاح الذي عرفته الجزائر مرورا بقانون **الجمعيات 31/90 الى قانون 06/12**، وقد حاولنا كذلك ربط هذه التطورات وتأثيرها على بنى المجتمع المدني الجزائري، وركزنا على الواقع الجمعوي نظرا لحركيته عن باقي التشكيلات الأخرى ، ففي الغالب كانت الدراسة في حركية المجتمع المدني وتطوره، مشيرين إلى بعض إسهاماته قي فترات زمنية متفاوتة بتحليل يحكمه الواقع المعاش بشقيه السلبي والإيجابي.

المناهج المستعملة في الدراسة:

دراسة موضوع دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر فرضت إستعمال بعض المناهج نراها كفيلة برصد العلاقة بينهما وإعطاء نتائج موضوعية:

1- المنهج التاريخي:

يعد من أهم وإبرز المناهج المستخدمة في مختلف الدراسات كون كل الظواهر المدروسة خصوصا في العلوم الإجتماعية لها طابع تاريخي تحتم البحث في التاريخ لمعرفة أسس وخلفيات هذه الظواهر ، فإستخدامنا لهذا المنهج في دراستنا مهم لرصد التطورات التي عرفها مفهوم المجتمع المدني والتنمية المحلية على حد سواء ، بالإضافة إلى محاولة إيجاد هذا المفهوم في الموروث الجزائري قديما وحديثا ومعرفة آثاره في عملية التنمية المحلية .

2- الإقتراب القانوني:

إستخدمنا هذا المنهج كون دراستنا لها شق قانوني خصوصا الإطار الضابط لعمل المجتمع المدني في الجزائر ومدى مشروعيته والقوة المؤسسية المنظمة له .

3- المنهج الوصفي التحليلي:

لوصف ظاهرة المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية المحلية وتحليل المتغيرات – التابعة والمستقلة- المؤثرة في كلا الجانبين .

4- منهج دراسة حالة:

هو منهج واسع الإنتشار في الدراسات العلمية والإنسانية لما له من أهمية في حصر عينة الدراسة أو وحدة الدراسة والإحاطة بجوانبها ، ووظفنا هذا المنهج لتحديد الظاهرة المدروسة في الجزائر ومحاولة إيجاد العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية .

5- المقاربة التشاركية والإقتراب المؤسسي:

تعد المقاربة التشاركية من أهم المقاربات في دراسة العلاقة بين الأفراد من جهة ، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى لتحديد مدى العلاقة التبادلية والمنفعية بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر ودرجة المشاركة في بناء المشاريع ، زيادة على الإقتراب المؤسسي لقياس مدى فاعلية مؤسسات الدولة والمجتمع المدني من حيث التكيف مع البيئة ، درجة التعقيد والتنظيم والإستقلالية، بالإضافة إلى المقاربة التنموية لمعرفة مدى فاعية كل هذه المؤسسات في خلق تنمية محلية حقيقية.

صعوبات الدراسة:

على حسب تتبعي المتواضع لموضوع الدراسة واجهت كثير من الصعوبات في جمع المعلومات العملية المتعلقة بالمجتمع المدني الجزائري خصوصا الإحصائيات القليلة والمنعدمة في كثير من الحالات، فلم أجد مصادر يمكن أخذ المعلومة منها بشكل مباشر، بالإضافة إلى عدم وجود دراسات سابقة متخصصة في موضوعنا بشقيها الإيجابي والسلبي، فمعظم الدراسات التي وجدناها كانت عبارة

عن توصيف الموضوع بكثير من المبالغة دون أي دليل على صحة القول، زيادة على المدح غير المبرر لبعض فعاليات المجتمع المدني التي لا ترقى إلى تغيير وضع قائم أو تنمية محلية حقيقية، ولكن بالرغم من ذلك حاولنا دراسة الموضوع دراسة وصفية تحليلية مستندين إلى بعض حقائق الواقع مع بعض الأدلة المنهجية محاولين تشخيص واقع المجتمع المدني في الجزائر وعلاقته بالتنمية إيجابيا وسلبيا.

تقسيم الدراسة:

فرضت منهجية الدراسة تقسيم موضوع البحث إلى ثلاث فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية المحلية مقسم إلى مبحثين، موضحين الجانب النظري في أربع مطالب لكل مبحث، لنتطرق في الفصل الثاني لواقع المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر بمبحثين حاولنا فيهما ربط العلاقة بينهما، مقدمين صورة عن تجربة التنمية المحلية والتطور التاريخي للمجتمع المدني وعوامل تنامي دوره في الجزائر، لنستعرض في الفصل الثالث مظاهر مساهمة المجتمع المدني الجزائري في العمل التنموي إيجابيا وسلبيا من خلال تقديم بعض الأمثلة بكل موضوعية، مع تحليل واقعي للدور الحقيقي بكل جوانبه، بالإضافة إلى محاولة توضيح رأينا حول مفهوم المجتمع المدني بصيغته الغربية مع إمكانية إعادة النظر فيه منهجيا وعمليا وتكييفه مع الواقع العربي الإسلامي دون الحياد عن الهوية، لنختم الدراسة بخلاصة واستنتاجات مع بعض التوصيات.

الفصل الأول :

الإطار النظري والمفاهيمي
للمجتمع المدني والتنمية المحلية.

تمهيد :

المجتمع المدني مفهوم حديث نسبيا على الأقل من حيث التسمية والدلالة الوظيفية، ولكنه قديم من حيث المعنى الفكري والفلسفي الذي تناول علاقة الناس بالدولة وكيفية إدارة شؤونهم العامة، فقد عرفته الحضارات القديمة بصيغ وتسميات مختلفة، إلا أن الحديث عن مفهوم المجتمع المدني بشكله الحالي يقودنا إلى البحث في تاريخ المفهوم من حيث النشأة والدلالة اللغوية و الإجرائية لتشخيص جملة من الإشكالات التي رافقت هذا المصطلح عبر فترات زمنية متعاقبة بأفكار مختلفة لكثير من المفكرين والباحثين في مكونات المجتمع المدني ، فتناولنا لموقف الدراسات السوسيولوجية التي لامست بالدراسة والتحليل موضوع المجتمع المدني ومكوناته يضفي المزيد من الفهم لسياقه التاريخي والإجتماعي بالإضافة إلى ذلك فالتنمية المحلية لها جذور تاريخية ضاربة في المجتمعات البشرية التي تهدف بطبيعة الحال إلى تحسين أوضاعها ومستواها المعيشي بهدف تنمية المجتمع المحلي حيث زادت أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية لمعالجة مخلفاتها و للحركية التي عرفتها الدول المستقلة ساعية إلى تحقيق تنمية من القاعدة.

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني .

المجتمع المدني ظاهرة قديمة جدا على مر التاريخ قبل أن يتبلور بالمفهوم الحالي وفي إطار حركة التنوير التي عرفتها أوروبا والتغيرات التي شملت الثقافة والسياسة والإقتصاد.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لنشأة المجتمع المدني .

أ- **نظريات العقد الإجتماعي :** تعد نظريات العقد الإجتماعي إنطلاقة حقيقية لتفسير العلاقة بين المجتمع والدولة ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- توماس هوبز THOMAS HOBBES (1588-1679):

يرى أن الناس بطبعهم أنانيون تماما يلتمسون بقاءهم وسلطاتهم والحصول على القوة ، وهي حياة فطرية تتسم بالفوضى والصراع إضطر الأفراد معهاعلى التعاقد لإنشاء الجماعة السياسية وهذا التعاقد تم فيما بينهم وإختاروا بمقتضاه حاكما لم يكن طرفاً في العقد ليشرح هوبز طبيعة المجتمع قائلا:**" الطبيعة لم تغرس في الإنسان غريزة الإجتماع والإنسان لايبحث عن أصحاب إلا بدافع المنفعة والحاجة، فالمجتمع المدني هو ثمرة مصطنعة لميثاق إختياري لحساب قائم على المنفعة** [1]، حيث يرى مفهوم المجتمع المدني : "**أنه مجتمع بدون دولة في مرحلته الأولى ، ثم يتطابق مع المجتمع السياسي عبر إرجاعه إلى الدولة لحظة قيام العقد**" [2] .

---

(1)- توفيق المديني ، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** ، دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 1997، ص53.

(2)- أماني قنديل ، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008 ، ص 48 .

2- جون لوك JOHN LOKE (1630-1704):

في نظريته عن سلطة الدولة والقانون يضع لوك فكرة الإنتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية والأشكال المختلفة للحكومة، وعنده أن الغرض من الدولة هو الحفاظ على الحرية والملكية اللتين تكتسبان عن طريق العمل وقد كانت نظريته في الدولة محاولة لتكييف النظرية مع الشكل السياسي للحكومة التي أتخذت في إنكلترا نتيجة الثورة البرجوازية ، فلوك يرى الناس في حالة الطبيعة ليسوا كلهم قادرين على أن يحملوا الجميع على إحترام حقوقهم الطبيعية ولايستطيعوا بمجهودهم الخاص حماية ما يعود إليهم أي حماية ملكيتهم لهذا إتفقوا في ما بينهم على إقامةحكومة تلزم الناس بالمحافظة على إحترام حقوق الجميع ، وهكذا نشأت الحكومة بمقتضى عقد ولكنه ليس عقداًغير مشروط كما ذهب إلى ذلك هوبز وإنما يفرض إلتزامات متقابلة [1] ، فالمجتمع في نظر لوك لابد من تنظيمه في إطار قانوني برضى تام منه وفق دولة حامية له.

3- جان جاك روسو J.J.ROUSSEAU(1712-1778):

إن العقد الإجتماعي عند روسو ليس عقداً بين أفراد(كما عند هوبز) ولا عقداً بين الأفراد والسلطات (كما عند لوك) فبموجب هذا العقد كما يرى روسو فإن كل واحد يتحد مع الكل فالعقد هو بين المجموعة بحيث يضع كلواحد شخصه وقدرته في الشراكة تحت سلطات الإرادة العامة، وسيكون كل شريك متحداً مع الكل ، **يقول روسو:**" **إن أول من سيج أرضا وقال هذا لي ووجد أناسا سذجا بما فيه الكفاية ليصدقوا قوله هو المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني...**" [2] ، لم تتكون فكرة الملكية هذه دفعة واحدة في العقل البشري فقد إحتاج الإنسان إلى الكثير ، ومنه نستنتج أن الصلاحية المطلقة للحاكم تنقلب عند روسو لتصبح سيادة مطلقة للشعب، فالتعاقد هو عملية تحول الإنسان الطبيعي إلى إنسان مدني .

ب- جورج وليام هيجل G.W.HEGEL(1770- 1830):

تنطلق فكرة المجتمع المدني عند هيغل من الخاص والعام حيث ينفرد الفرد في جزئيته ويكون عليه التعاقد مع الأفراد الآخرين لكي يوجد العام ثم تأتي مرحلة الدولة حيث يلتقي العام (الدولة) والخاص (العائلة أو الفرد) الذي يمثل الوسيط ، وخلافا لفكر الحداثة لاينشيء التعاقد عند هيغل دولة وإنما مجتمعا مدنيا وبذلك تتميز فكرة المجتمع المدني [3] ،ليؤكد في فلسفته السياسية أن الدولة من الناحية الأخلاقية أسمى من المجتمع المدني وفي نظره مقدسة وتمتلك سلطة مطلقة تجعل من تسلطها أمرا

---

(1)- عمر معن خليل ، **علم إجتماع التنظيم** ، بغداد : دار الحرية ، 1988 ، ص7.

(2)- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص20 .

(3)- عزمي بشارة ، **المجتمع المدني دراسة نقدية : مع إشارة للمجتمع المدني العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 ، ص130 .

محتوم على المجتمع المدني ، ولهذا قلما نجد في الفلسفة السياسية لهيغل نظرية متبلورة عن المجتمع المدني الذي هو في نظره ليس سوى من الإنسجام الآلي مع محيطه تحت هيمنة الدولة [1]، أسس هيغل نظريته للمجتمع المدني على أساس مخالف تماما لمن سبقه من فلاسفة عهد التنوير حيث إنتقد فلاسفة العقد الإجتماعي في كون المجتمع المدني ينشأ جراء العقد ولا تنشأ الدولة كما قيل قبله ، وبذلك فإن المجتمع المدني الهيغلي هو محتوى في الدولة أساسا وتحت إشرافها ، فقد أكد في مؤلفاته أن المجتمع المدني وحدة عاجزة في حاجة متواصلة لتوجيه من طرف الدولة [2] ، فالدولة تمتلك السلطة المطلقة لتجعل من تسلط المجتمع السياسي على المجتمع المدني أمرا واقعا ومحتوما.

ج- كارل ماركس K.MARKX (1818-1883):

في مواجهة المنطلقات الفكرية للفيلسوف الألماني هيغل قدم ماركس تعريف للمجتمع المدني " **على أنه حلبة التنافس الواسعة للمصالح الإقتصادية البرجوازية ، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي المليىء بالصراع الطبقي وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة**" إذ أن الدولة الرأسمالية عند ماركس ليست بأي حال من الأحوال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه وليست هي واقع الفكرة الأخلاقية كما يقول هيغل لكن نتاج المجتمع نفسه عند درجة معينة من تطوره إقتضت في النهاية ظهور قوة تقف فوق المجتمع وبالتالي فإن وجود الدولة في المجتمع البرجوازي يعني وجود مجتمع مدني [3]، وهنا يمكن القول أن ماركس إعتبر المجتمع هو القاعدة التي تحدد البنية الفوقية للدولة، فماركس يماثل بين المجتمع المدني وعلاقات الإنتاج التي تشمل العلاقات الإقتصادية والعلاقات الإجتماعية ، ويعتقد أن المجتمع هو البنية التي تحدث التغيير داخل النظام ويزول في مرحلة من المراحل [4]، وبالتالي نرى الفرق بين هيجل الذي يؤكد على إستيعاب الدولة للمجتمع المدني وماركس الذي يؤكد على ضرورة ذوبان الدولة في المجتمع [*]، كل هذا الأخذ والرد حول المجتمع المدني وظروف نشأته أدى إلى ظهور مقاربات أخرى درست المفهوم من منظورجديد ، لقد رفض ماركس الصيغة الفوقية للتغيير وتجاوزها جدليا إلى ما هو أرقى في نظره أي التأكيد بأن

---

(1)- توفيق المديني ، مرجع سبق ذكره ، ص64 .

(2)- باري عبد اللطيف ، " المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري " ، مذكرة **مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية** ، جامعة الجزائر ، سبتمبر ، 2007 ، ص 19 .

(3)-غازي الصوراني ، **تطور المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي** ، ط1، فلسطين : غزة ، مركز دراسات الغد العربي ، 2004 ، ص 40 .

(4)- المرجع نفسه ، ص47 .

(*)- لقد أخذ ماركس مفهوم المجتمع المدني مستندا إلى آراء هيغل وحاول إعطاءه صبغة جديدة مختلفة تماما عن ماهو عليه عند هيغل ، هدفه في ذلك تدعيم إتجاهه وتوجيه المفهوم لخدمة أفكاره ، وظهر ذلك جليا حينما عبر عن جوهر الدولة اللبيرالية البرجوازية بوضوح في كتابه العائلة المقدسة سنة 1845 حينما قال : " **إذا كانت الركيزة الأساسية للدولة القديمة هي العبودية، فإن ركيزة الدولة الحديثة هي المجتمع المدني** " **(للمزيد أنظر : غازي الصوراني ، تطور المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، ص 46)**.

المهمة الإصلاحية والثورية غير قابلة للإنجاز إلا على يد أصحابها الذين سيحولون أنفسهم ووعيهم ومجتمعهم المدني من خلال الصراع الطبقي ، فماركس يرى أن العمال هم الطبقة الفوقية التي يجب أن تسير المجتمع وتقود التغيير [1].

د- أ نطونيو غرامشي :

يعد غرامشي آخر الفلاسفة والمفكرين الذين أوردوا لمفهوم المجتمع المدني مكانة كبرى ومحورية في بنائهم النظري ، من المعاصرين له من تعرض للمجتمع المدني أو لبعض مؤسساته ، ويعرف غرامشي المجتمع المدني فيقول :" **أن ما يمكن أن نفعله الآن هو تحديد مستويين رئيسيين للأبنية الفوقية أحدهما هو ما يمكن أن نسميه بالمجتمع المدني أي مجموع الهيئات التي توصف عادة بأنها هيئات خاصة ، والمستوى الآخر هو المجتمع السياسي ويقابل هذين المستويين وظيفة الهيمنة التي تمارسها الطبقة الحاكمة في المجتمع كله من جهة ووظيفة السيطرة المباشرة التي تمارسها من خلال مؤسسات الدولة وحكم القانون من جهة أخرى ، فالدولة لابد لها من هيمنة فكرية وأخلاقية على الجماعات المعادية لها وتقود وتقود الجماعات الصديقة لها**" [2] فالمجتمع المدني هو مجال للصراع والهيمنة الأيديولوجية، فمن خلال ماسبق يتضح أن المجتمع المدني في نظر غرامشي يختلف كليا عن منظور كارل ماركس ، حيث هذا الأخير إعتبر أن المجتمع هو البنية الفوقية التي لابد أن تتحكم في زمام الدولة ، على عكس من ذلك إعتبر غرامشي مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم يحوم حول الهيمنة ، لقد أعطى غرامشي لمنظمات المجتمع المدني دورا مهما في تمكين طبقة مستبدة إقتصاديا من تحويل سيطرتها على مجتمعها إلى هيمنة أيديولوجية على مكونات المجتمع المدني بواسطة إستخدام مايسمى بحرب المواقع ليركز في نظرته على:

1- لا يخلط بين الدولة والسياسة والمجتمع المدني فهو يطلق تسميات مختلفة للدولة طبقا للمبدأ التي قامت عليه وللمرحلة التاريخية التي عرفتها لكن يبين لنا بأن الدولة ليست جهاز للحكم فقط وإنما تعني أيضا جهاز الهيمنة الخاص أو المجتمع المدني ، وهكذا فإن الهيمنة الطبقية يتم التوصل إليها عبر مؤسسات المجتمع المدني تتم بواسطة القيادة بالموافقة مع وظيفة القمع والمجتمع المدني يعتبر آلية من آليات الهيمنة داخل الدولة [3] ، وهنا يظهر بصورة واضحة الفرق بينه وبين فكر هيغل وماركس في التأصيل للمجتمع داخل الدولة .

2- المجتمع المدني في نظره هو حلقة وصل بين البنية الإقتصادية والدولة وللتوفيق بين الدولة والمجتمع جاء بمصطلح ما يسميه المنظومة السياسية في المجتمع حيث تنصهر فيها وفق آلية نفعية

(1)- غازي الصوراني ، المرجع السابق ، ص 4 .

(2)- أحمد حسين حسن ، **الجماعات السياسية الاسلامية والمجتمع المدني** ، ط1 ، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000 ، ص ص117- 119.

(3)- توفيق المديني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 120 – 121 .

كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني ، حيث تعمل الدولة على تعزيز مشروعها من خلال كسب رضا المجتمع المدني وتعمل من جهة أخرى تلك المنظمات على تنفيذ أهدافها بشكل مستقل نسبيا عن الدولة ، حيث ركز في حديثه عن هيئات المجتمع المدني على كل من التنظيمات الإنتاجية الخاصة ، العائلة ، المؤسسات الدينية وغيرها [1] ، فغرامشي تعد كتاباته من أبرز الأطروحات في مجال المجتمع المدني، وبخاصة للمثقفين العرب؛ حيث ركز على عنصر الثقافة فلقد عرف المجتمع المدني بأنه الهيمنة الثقافية والسياسية، حيث تمارس الطبقة الإجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كإحتواءأخلاقي للدولة ، **كما ينظر غرامشي:** " **إلى الدولة بصفتها المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني** "[2] ، لقد كان غرامشي ينظر إلى المجتمع المدني بصفته فضاء للهيمنة الثقافيةالأيديولوجية حيث يسعى إلى تنسيق وتوحيد مواقف الطبقات الاجتماعية من خلال فاعلية المثقف .

المطلب الثاني : مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر.

شهد مفهوم المجتمع المدني تطورات مرحلية من الناحية المفاهيمية وهذا واضح وجلي من خلال ذكرنا لبعض التصورات السابقة وإجتهادها في إيجاد مفهوم يتلاءم وطبيعة المرحلة التي يمر بها أي مجتمع، وقد ظهر بشكل واضح إرتباط المفهوم بالإتجاه الإيديولوجي المسيطر والسائد في تلك الحقبات من التاريخ الإنساني ، ويجدر الإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المدني ظهر في دراسات فلسفية قبل أطروحات نظرية العقد الإجتماعي إلاأننا رأينا الإنطلاقة الحقيقية للدور المتبادل بين المجتمع والدولة ظهر تلك النظريات ومابعدهاليظهر في الفكر الغربي المعاصر تفسيرات جديدة لهذا المفهوم نظرا لإرتباطه بالنظام الدولي الجديد وسقوط الإتحاد السوفياتي وبروز القطبية الأحادية وظهور مفاهيم جديدة كالعولمة ، فلقد عرفت سنوات السبعينيات وأواخر الثمانينات تغيرات على المستوى الدولي من الناحية الإقتصادية ، الإجتماعية والسياسية لكثير من الدول خصوصا الدول الأوروبية والشرقية على وجه الخصوص تحت تأثير ما يسمى **بالنظام الدولي الجديد الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية على رأسه**[*] ، ففي الثلث الأخير من القرن العشرين عاد مفهوم المجتمع المدني بقوة ليمر بمجموعة من المراحل أهمها:

1- المرحلة الأولى:

- الوضع الإقتصادي والإجتماعي في مجتمع معين وفي مرحلة تاريخية محددة ،فقد إستعان مفكروا

---

(1)- كريم أبوحلاوة ، **إشكالية مفهوم المجتمع المدني -النشأة، التطور، التجليات-** ، دمشق : الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998 ، ص 79.

(2)- المرجع نفسه ، ص 83 .

(*)- لقد خلف الصراع الأيديولوجي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الموالية الإطاحة بالإتحاد السوفياتي الذي هيمنت أيديولوجته لمدة طويلة ، وقد كانت مختلف الدراسات في حقبة الصراع تعكس الصراع القائم بين الأيدولوجية الرأسمالية والإشتراكية ، فالكثير من المفاهيم خضعت للذاتية أكثر منها موضوعية لخدمة المصالح الخاصة إلى يومنا هذا .

عصر النهضة والتنوير للفصل بين فضاء المجتمع الإقتصادي التجاري بإعتباره يمثل النواة الأولى لتطور الرأسمالية والفضاء السياسي المقنن وهو تحت سيطرة عصر الإقطاع الحامل في رحمه جنين الطبقة الإجتماعية الجديدة (البرجوازية) .

2- طبيعة الدولة ونظام الحكم والسلطة وهذا مايفسر لنا إنشغال جل المهتمين بالمفهوم بعلاقته مع الدولة ، فهوتارة مقابل لها وتارة أخرى متعايش معها ، وتارة ثالثة مناقض لها بل إستعمله بعضهم لمقاومة الدولة في كثيرمن الأحيان بالإضافة إلى الكثير من التغيرات التي شهدتها أوروبا زادت من تعقيد المفهوم[1]، ومنذ بداية السبعينات أقامت المؤسسات الأمريكية المرتبطة بأقطاب الصناعة والمال منظمات غير حكومية كبيرة في سياق الحرب الباردة أولا ثم بعدها الإنقلاب المدبر في الشيلي كان القصد إحتواء جزء من النخبة المثقفة في أمريكا اللاتينية بالخصوص والتي تشكل أطر المنظمات غير الحكومية العالمية الكبرى وتعمل أكثر فأكثر بتكافل مع المؤسسات العالمية الكبرى، " **فالمفهوم الليبيرالي الجديد يستخدم مصطلح المنظمات غير الحكومية التي هي عبارة عن منظمات دولية غير حكومية ، أو هي عبارة عن جمعيات أو تنظيمات غير رسمية تضم في عضويتها جماعات من الأفراد في مجالات ذات إهتمام مشترك تجسد وجود تضامن وإتفاق في الأهداف بين أعضائها وتنشط في جميع الميادين** " [2] تحت غطاء مشاريع جمعوية، أو المساهمة في إرساء سياسات محددة قطرية أو عالمية .

- المرحلة الثانية: المجتمع المدني والتطورات الإقتصادية.

- إن إنهيار الإتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية بما تضمنه من سقوط الأيديولوجية وتمزق القوميات وإعلاء النموذج الرأسمالي وحريات الفرد وما إرتبط بذلك من عولمة ، كل ذلك كان جزءا من منظومة متغيرات عالمية دفعت مفهوم المجتمع المدني وتزايد العلاقة بينه وبين الدولة .

- إرتبط بتصاعد دور المجتمع المدني الغربي كمفهوم وممارسة في الولايات المتحدة و دول الإتحاد الأوروبي وطرح في موضوعات التنمية ومشكل مشاركة المواطن فيها [3]، وقضايا الحداثة وتأثيرها المباشر في مفهوم المجتمع المدني عبر إعادة النظر في أدواره ليظهر مفهوم **المجتمع المدني العالمي** من خلال الثقافة المدنية العالمية ، ضرورة تفعيل مختلف النشاطات التي تميز الهيئات والإتحادات والشبكات المدنية العالمية ، النسق الإتصالي الحديث والأطر والأوعية التنظيمية الجديدة ، وكنتيجة لذلك ظهرت مجموعة من المحاولات لتعريف المجتمع المدني العالمي GLOBAL CIVIL

(1)- الحبيب الجنحاني ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** ، المغرب : الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة ، 2006 ، ص ص 26 – 27 .

(2)- مصطفى عبد الله أبو خشيم ، " المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق " ، **مجلة دراسات** ، العدد 24 ، جامعة الفاتح ، ليبيا ، د ت ن ، ص ص 12 – 13 .

(3)- أماني قنديل وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 54 – 55 .

SOCIETY على أنه:" **هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات التي تهتم وتناقش قضايا ذات سمة عالمية كالسلام والتنمية والبيئة وغيرها...ويشمل مختلف الجمعيات والنقابات والهيئات المهنية والمنتديات الفكرية...**" [1]، إلا أن هذا المفهوم تعرض للنقد كغيره من المفاهيم خاصة وأن صفة عالمية المجتمع طرحت إشكاليات وغموض ناهيك عن التحليل العلمي الدقيق لهذا المفهوم وبالرغم من ذلك تنامى دور المجتمع المدني على المستوى العالمي من خلال تأثيره على بعض التوجهات السياسية والإقتصادية في كثير من الدول، وفي هذا الإطار عقدت كثير من المؤتمرات حول دور المجتمع المدني في التنمية في كافة المستويات [2]، ومشاركة **منظمات غير حكومية**(*) في أنشطة الأمم المتحدة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): المشاركين من المنظمات غير الحكومية في بعض المؤتمرات حول التنمية للأمم المتحدة.

السنة	مكان إنعقاد المؤتمر	موضوع المؤتمر	عددالمنظمات غير الحكومية الجديدة	عدد المشاركين في المنتديات للمنظمات غير الحكومية
1972	ستوكهولم	البيئة البشرية	300	غير معروف
1992	ريو ديجانيرو	البيئة والتنمية	1378	18000
1994	القاهرة	السكان والتنمية	934	
1995	كوبنهاغن	التمية الإجتماعية	1138	30000
2002	مونتيري	تمويل التنمية	107	
2002	جوهانزبورغ	التنمية المستدامة	737	35000

(1)– نادية خلفة ، " مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية – دراسة تحليلية قانونية– "، **مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام** ، جامعة باتنة ، 2002–2003 ، ص 65 .

(2)– الأمم المتحدة، " تطور مشاركة المجتمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة " ، **نسخة إلكترونية**، http://www.un.org/arabic/roform ، تاريخ التصفح : 25 / 11 /2014 .

(*)– **المنظمات غير الحكومية** : ظهرت في أمريكا وكانت تدعمها في دول أمريكا الجنوبية لإحداث تغييرات في الدول المعارضة لها.

فالمجتمع المدني أصبح له دور كبير في كافة المجالات ونحن هنا ركزنا على بعض المؤتمرات التي لها صلة بالتنمية حيث أصبحت مشاركته ضرورية ، وأصبحت المنظمات المدنية تلعب دورا كبيرا من خلال تقديم المساعدات على الصعيد الإنساني وبناء المجتمع من القاعدة بصياغة سياسات عامة محلية وهذا ما ظهر على المستوى العالمي من خلال برامج لمساعدة الدول الإفريقية التي عانت من الفقر والمجاعة حيث راح ضيحيتها ملايين البشر ، وإن كان بعضها لأهداف سياسية ، فالمجتمع المدني تعددت مفاهيمه ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

– الجدول رقم (2): آراء بعض المفكرين في طبيعة تكوين المجتمع المدني.

المفكر	تعريفه للمحتمع المدني وعلاقته بالدولة
توماس هوبز	هو نتيجة حتمية لتنظيم المجتمع ولختيار طبيعي لقد بين الأفراد يقوم على المنفعة .
جون لوك	الإنتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية عن طريق تعاقد يؤدي إلى حكومة تظمن الحقوق وبالتالي تنظيمه قانونيا.
جون جاك روسو	هو تعاقد كل فرد مع آخر تحت سلطة عامة تؤدي بإنتقال الإنسان من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية.
هيغل	هو تعاقد بين الدولة والأسرة حيث يؤدي التعاقد إلى نشوء مجتمع مدني محتوى في الدولة منسجم مع محيطه .
كارل ماركس	هو مجال للصراع والتنافس الواسع للمصالح الإقتصادية البرجوازية ، فوجود دولة في المجتمع البرجوازي يعني وجود مجتمع مدني .
آدم سميث	هور حرية الفرد المطلقة داخل النظام الرأسمالي بمختلف مكوناته من تجار وغيرهم ، وهو كذلك الفرد المنتج داخل مجتمعه .
أنطونيو غرامشي	إعتبر المجتمع المدني أنه عبارة عن فضاء للصراع الأيديولوجي والهيمنة بين الدولة أو المجتمع السياسي ومختلف التنظيمات المشكلة في المجتمع .

لقد عبر **توكفيل** عن العلاقة بين الجمعيات المدنية والسياسية فيقول..."**:هكذا الجمعيات المدنية هي السبيل لقيام الجمعيات السياسية وتقويتها**" [1].

المطلب الثالث : مفهوم المجتمع المدني أركانه وخصائصه.

أ- مفهوم المجتمع المدني :

1- تعريف المجتمع المدني من الناحية اللغوية :

يجمع كثير من الباحثين على النشأة الغربية لمفهوم المجتمع المدني **civil society** الأمر الذي يجعل من الصعب البحث عن دلالات هذا المفهوم في اللغة العربية ، ويلاحظ وجود تقارب أو شبه تطابق بين الإشتقاق اللغوي وبين المعنى الإصطلاحي لهذا المفهوم في أغلب اللغات الغربية؛ فمصطلح المواطن **burger** بالألمانية مشتق من مدينة **burg** أيضاً ، في حين لا تحمل كلمة **مدينة** أو **مدني** في اللغة العربية أي إشارة إلى مسألة المواطنة [2] ، وهذا يؤكد أنه من غير المفيد تتبع تطور دلالات هذا المفهوم في اللغةالعربية [*].

2- تعريف المجتمع المدني من الناحية الإجرائية :

جاء تعريف للمجتمع المدني في ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992على أنه "**يقصد به المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي ، ومنها أغراض للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية** [3]، ويعرفه "**لاري دياموند،** Larry Diamond"على أنه: "**حيزلحياة إجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادةوالدعم الذاتي والإستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والإلتزامات المشتركة**" [4] .

---

(1)- خيرة بن عبد العزير ، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد (أنموذج المنطقة العربية)" ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية** ، جامعة الجزائر ، 2006 – 2007 ، ص 19 .

(2)- عزمي بشارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 64 .

(*)- بمعنى أن لفظة مجتمع مدني لا تشير إلى مفهوم مواطن في اللغة العربية وهنا تظهر دلالة النشأة الغربية لهذا المصطلح، وبالتالي إثبات صحة الجدل الدائر حول هذا المفهوم وحقيقة الظروف التي ظهر فيها وإرتباطه القوي بالأيديولوجية الليبيرالية .

(3)-خليل أحمد العيد فهيمة، " الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني"، ورقة عمل مقدمة في إطار مؤتمر التوافق السنوي الثالث المنعقد بالكويت حول : **منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت** ، مركز المعلومات والأبحاث، نوفمبر ، 2005 ، ص 11 .

(4)- أوشن سمية ، " دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي (دراسة حالة الجزائر) " ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية** ، جامعة باتنة ، 2009 – 2010 ، ص 38 .

نستنتج من خلال ماسبق أن مفهوم المجتمع المدني ينطوي على :

1-الطوعية : إن الإنضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني يكون بطريقة طوعية عفوية وإختيارية وهذا مايميز المجتمع المدني عن باقي التكوينات الأخرى.

2- المؤسسية : يغلب عليه الطابع المؤسساتي على جميع مناحي الحياة الإقتصادية ، السياسية والإجتماعية ، فالمجتمع المدني هو في حقيقته عبارة عن تكوينات مؤسسية .

3- العمل الميداني : وذلك من خلال الإستقلالية عن هيمنة السلطة الذي يسمح لها بالإبتعاد عن الطابع التنافسي والذهاب إلى العمل الميداني التنموي والتضامن الإجتماعي [1] .

3- إشكالية تعريف المجتمع المدني : من خلال ماسبق يتضح وجود صعوبات في تعريف المجتمع المدني بين مختلف الباحثين [*]، وهذا الإشكال نجده كثيرا في مفاهيم العلوم الإنسانية إلا أنه توجد تعاريف إجرائية لعل أهمها : - يعرف على أنه مجموعة من المنظمات والفعاليات الناشطة في المجتمع من خلال لعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع لإيصال مطالبه وإنشغالاته ومساعدته في تحقيق طموحاته وتحسين مستواه المعيشي فهو الإطار الذي يمثل المجتمع للجهات الرسمية .

- هو عبارة عن مجموعة من البنى والهيئات ذات الطابع التطوعي الممثلة لمختلف الفئات في المجتمع سواءا كانت نقابية عمالية ، ثقافية ، إجتماعية وإقتصادية هدفها تقديم خدمات خيرية وأعمال تطوعية تساهم في بناء المجتمع .

---

(1)- أحمد شكر حمود ، " تحديات العولمة للمجتمع المدني في الوطن العربي "، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، االعدد 01، العراق : جامعة الأنبار ، 2010 ، ص ص 413- 414 .

(*)- بالرجوع إلى بعض الموسوعات والقواميس التي أوردت مفاهيم تعبر عن تلك العلاقة بين الدولة والمجتمع :

- حيث نجد **موسوعات الفلسفة والعلوم الإجتماعية** لم يرد فيها مصطلح المجتمع المدني ، ومع أن كلمة **civil** تظهر للتعبير عن مصطلحات أخرى ذكرناها سابقا .

- أما **معجم تاريخ الأفكار** فيظهر المصطلح **civil disobedienc e** بمعنى العصيان المدني ، أو أنه عبارة عن مقاومة حضارية أو متميزة ، هذا يعني عدم تعرض المؤلفون حتى في هذا السياق لذكر المجتمع المدني بالرغم من أن كل الإشتقاقات السابقة تفترض أصلا وجود مجتمع منفصل عن الدولة ، هذا الإنفصال هو الفكرة المباشرة والمجردة لمفهوم المجتمع المدني .

- أما **معجم الفكر الحديث** فتظهر فيه مفاهيم : العصيان المدني ، حركة الحقوق المدنية ، ولايوجد على الإطلاق مصطلح المجتمع المدني .

- تتضمن **موسوعة ماكيملان للعلوم الإجتماعية** المفاهيم التالية : جهاز الدولة المدني والقانوني ، الحقوق المدنية ، العصيان المدني ، ولم تتطرق للمجتمع المدني .

- كما **ورد في معجم أوكسفورد civil** الذي يعني الدلالات التالية :

. الحقوق الخاصة للمواطنين العاديين خلافا للجند . متمدن يعرف أصول الحياة في المجتمع ، متمرس فن ومهارات الحياة . مثقف ، متعلم ، واع ، إنساني ، غير خشن ، مؤدب ، عطوف .(بلعيور الطاهر ، " المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي " ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 10 ، نوفمبر 2006 ، الجزائر ، ص ص 121 - 122) .

– فقد عرف الدكتور محمد عابد الجابري المجتمع المدني على أنه :**(المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية)** ويعرفه الدكتور محمد عبد الفضيل على أنه:**(مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة بإعتبارها الوحدة الأساسية وبين الدولة)** [1] ، فالتعاريف للمجتمع المدني قد تتعدد وتتنوع إلا أن الدور الوظيفي يبقى واحد **فالمجتمع رأس مال حقيقي للتنمية**[*] من خلال إستغلال العنصر البشري وتوظيفه في مكانه وتوجيهه بطريقة سليمة ، ويعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني على أنه :" مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإرادة السلمية " [2].

ب– أركان المجتمع المدني :

تعددت الأطروحات النظرية حول ماهية المجتمع المدني وإختلف المفكرون في ضبط المفهوم عبر فترات زمنية متتابعة إلا أن الدور الوظيفي للمجتمع المدني لا يختلف في كثير من الأحيان حيث يلعب نفس الدور ولو إختلف الزمان والمكان سواءا في الحياة الإقتصادية ، الإجتماعية والسياسية ، والثقافية فالمجتمع المدني يتضمن مجموعة أركان لابد من وجودها هي : **الركن التنظيمي ، الطوعية، الركن الأخلاقي.** وقد تختلف قوة تنظيمات المجتمع المدني بحسب مدة نشأتها الذي يعطيها طابع مؤسسي قوي بالإضافة طبيعة نشاطها كما ذكرها السياسي الأمريكي **صاموئيل هينتينغتون**[**]وحددها في أربع أركان هي: **القدرة على التكيف ، الإستقلالية التعقيد ، التجانس،** وللإشارة قد تتداخل أركان المجتمع المدني مع الخصائص على حسب التنظيم الإداري والواقع الميداني ولعل أهم أركان المجتمع المدني ما يلي :

---

(1)– نغم محمد صالح ، " مجتمع مدني أم مجتمع أهلي –دراسة لواقع المجتمع المدني في الوطن العربي "، **مجلة العلوم السياسية**، العدد ان 38 – 39 ، العراق ، دتن ، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25966 ، ص 142 ، تاريخ التصفح :2015/8/15.

(*)– إن التنمية على رأي عالم الإجتماع الأمريكي **روبرت نونتام** : **تغذي رأس المال الإجتماعي بالقوة** ، والمصطلح الأخير يعني المجتمع المدني ، وإذا كانت عملية الربط بين التنمية والمجتمع المدني تغذي الأخير بالقوة فالمقابل أن التنمية الشاملة ستعتمد على رسوخ قيم ومبادىء المجتمع المدني وفي هذا الصدد يؤكد **سعد الدين إبراهيم** : " **أن الدعوة لقيم ومبادىء المجتمع المدني ودعم مؤسساته هي الطريق الأمثل للتنمية الشاملة العادلة** " (**عامر حسن فياض ، المجتمع المدني : دراسة في إشكالية المفهوم ، مؤسسة مدارك لدراسة آلية الرقي الفكري**) .

(2)– نغم محمد صالح ، المرجع السابق ، ص 143 .

(**)– **صموئيل هينتينغتون:** عالم سياسة أمريكي عرف بكتاباته عن قضايا التحولات السياسية، خصوصا في كتابه موجات التحول في أربعة أجزاء، وكانت معظم كتاباته عبارة نظريات موضوعة في خدمة أمريكا والغرب.

1- الركن التنظيمي: يعتبر الجانب التنظيمي عنصر أساسي لتسيير أي منظمة فلا يمكن لكيان جديد حديث النشأة أن يقوم بنشاطه في إطار منظم إلا من خلال تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بين الأفراد المنتمين والمؤسسين له ، وهذا ما يتميز به المجتمع المدني .

2- الطوعية : يعد ركن الطوعية في الإنضام لأي كيان إجتماعي من الأركان الهامة في تأسيس المجتمع المدني ، فالفرد ليس مفروض عليه الإنضمام إلا برغبته في العمل التطوعي .

3- الركن الأخلاقي للمنظمة : تعد منظمات المجتمع المدني حلقة وسيطة بين المواطن والدولة ، وقد تأخذ في كثير من الأحيان صفة ممثل عن المجتمع لإيصال مشاكله وإنشغالاته للسلطة وهذا ما يمنح هذه المنظمات قوة معنوية وعملية ، لذا يجب عليها عدم إستغلالها في خدمة مصالحها [1].

ج- خصائص المجتمع المدني :

يعد صموئيل هينتيغتون من الأوائل الذين حددوا مجموعة من الخصائص للتنظيمات وأتى بشيء جديد لقياس درجة التنظيم في أي مؤسسة أو تشكيلة إجتماعية، حيث حدد مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في المجتمع المدني[2] ، أهمها مايلي :

1- القدرة على التكيف : مع البيئة المحيطة بالمنظمة من خلال مؤشرين:

- **التكيف الزمني** : كلما طال عمر المؤسسة زادت درجة مؤسسيتها وبالتالي الإستمرار.

- **التكيف الجيلي** : وهنا يظهر مدى قدرة المؤسسة على حل مشكلة الإنتقال السلمي للسلطة داخل المؤسسة في إطار سلمي سلس وعدم الإصطدام بين الأجيال المتعاقبة.

2- الإستقلالية : لابد أن تكون مؤسسات المجتمع المدني مستقلة ماديا ومعنويا حتى لا تخضع لخدمة غيرها من المؤسسات فيؤثرعلى نشاطها ويحد من سلطتها ، ويمكن قياسها من خلال :

- **الإستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني** : ويكون ذلك من خلال تحديد مصادر التمويل إن كانت داخليا من الدولة أو خارجيا ، أم أنها تعتمد على التمويل الذاتي من خلال إقتطاعات العضوية والتبرعات وغيرها ، **فالإستقلالية المالية**[*] من أهم عناصر الإستمرارية للمؤسسة مما يسمح بإتخاذ قرارات تدعم الجهة الممولة.

---

(1)- إبتسام حاتم علوان ، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي ، **مجلة كلية الآداب** ، العدد 98 ، د ب ن ، دتن ، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=73484 ، ص ص 693 – 694 .

(2)- صاموئيل هينتينغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** ، ط1 ، تر: سمية فلو عبود ، لبنان : بيروت ، 1993 ، ص ص 22 – 24 .

(*)- تعد الإستقلالية المالية للمجتمع المدني من أهم الخصائص والأركان التي يجب أن يتمتع بها المجتمع المدني ، فدور الوسيط الذي تلعبه هذه الفعاليات يحتاج لقوة مالية تكون سندا لها في ممارسة نشاطها بكل أريحية ودون مساومة لتحقيق فعالية أكثر نجاعة في القضايا التي تناضل من أجلها ، فكثير من المنظمات فقدت مصداقيتها نتيجة تمويلها من جهات غير معروفة فأصبحت رهينة توجيهات قد لا تعكس الطموحات التي أنشأت من أجلها ، فلا وجود لأشخاص مؤثرين في إتخاذ القرارات التي تهم الشأن العام ولا من يضع برامج مفروضة على المنظمات من أجل تجسيدها عللى أرض الواقع .

- **الإستقلالية التنظيمية** : يعد العامل التنظيمي أهم شيء داخل أي منظمة وبالتالي فدرجة الإستقلالية تقاس بمدى تحكم أعضاء المنظمة أو المؤسسة بالقدرة التسييرية الذاتية من داخل المنظمة نفسها ، ولايمكن التحكم بطريقة التسيير إلا من خلال ضوابط متفق عليها في إطار قانون داخلي مستقل ينظم العلاقات تجنبا لأي فوضى أوتأثير خارجي قد يمس المنظمة [1].

3- التعقيد : يقصد بدرجة التعقيد داخل المنظمات ضرورة وجود هرمية في السلطة وتدرج المسؤوليات التنظيمية في الهيئات المشكلة للمنظمة ، وبالتالي لابد لفعاليات المجتمع المدني من تحقيق هذه الخاصية في مختلف المناطق والبيئة التي تعمل فيها وهذا لن يتحقق إلا من خلال فروع لها تغطي المناطق المقصودة بالنشاط المدني لكسب التأييد وضمان البقاء .

4- التجانس : لابد للمؤسسة أو المنظمة أن يسودها الإستقرار للإستمرارية ولا يتأتى هذا إلا من خلال التوازن والعلاقات الإنسانية الموجودة داخل هذه المنظمات ، هذه الأخيرة قد تطرأ عليها بعض التغيرات للتأقلم مع البيئة وهنا قد تحدث صراعات حول تقلد المسؤولية والتداول عليها فلابد من حل المشاكل في إطار سلمي يؤدي إلى تغيير صحي لتطور المؤسسة [2].

ج- وظائف المجتمع المدني :

ويمكن ذكر بعض الأدوار على سبيل المثال لا الحصر:

1 – توفير الخدمات للمحتاجين : تتعدد تسميات المنظمات المدنية وقد تختلف في طبيعة النشاط الذي تزاوله كل في المجال الذي إتخذته لها للنضال فيه ، إلا أن منظمات المجتمع المدني في كثير من الأحيان تهدف إلى مساعدة الآخرين وتحقيق رغباتهم في كل المجالات .

2- الرقابة : إن حق الإطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن ويساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للاطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الاطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها تطوير الأُطر القانونية ذات الشأن، حيث أن التنمية تستلزم إصدار مجموعة من القوانين التي تكفل هذا الحق .

3- الدفاع عن المطالب والمصالح الإجتماعية: الدفاع عن المصالح والمطالب وظيفة أساسية في عمل المنظمات المدنية فهي حلقة وسيطة بين المجتمع ككل والدولة ، حيث تقوم برفع التقارير والحوار مع السلطات المعنية من أجل إيصال إنشغالات المواطنين[3] ومطالبهم التي في معظمها قد تكون **إجتماعية** [*].

---

(1)- صاموئيل هينتينغتون ، المرجع السابق ، ص 30 .

(2)- المرجع نفسه ، ص ص 27 – 32 .

(3)- مركز هيردو لدعم التغيير الرقمي ، " دور منظمات المجتمع المدني وواقع مشاركتها في تنمية المجتمع " ، القاهرة : 2015 ، http://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2015/08/The-role-of-civil-society.pdf ، ص 10.

(*)- هناك بعض منظمات المجتمع المدني في كثير من الدول أصبحت تمارس نشاطات سياسية إلى جانب النشاط الإجتماعي.

4- الدور التنموي في المجتمع : وذلك من خلال التنمية بالمشاركة من منطلق أن سبب فشل العديد من تجارب التنمية يعود لإنتهاج الحكومات الأساليب الفوقية في تعاملها دون إشراك الفعاليات الإجتماعية ، حيث أكدت بعض المنظمات الدولية المختصة في التنمية أن هذه الأخيرة لا تكون دائما في قلة الموارد بل في كيفية إستغلالها لتؤكد أن الإستثمار الحقيقي لابد أن يكون في العنصر البشري، بالإضافة إلى وظائف كثيرة ومتعددة في الواقع العملي وهذا ما يبرزه الجدول التالى :

- الجدول رقم (3): بعض أدوار المجتمع المدني.

المجال الوظيفي	وظيفة منظمات المجتمع المدني
الوظيفة السياسية	**- المشاركة السياسية.** **- تقديم المشورة في وضع البرامج السياسية .** **- الوظيفة الرقابية للنظام السياسي ومحاربة الفساد.**
الوظيفة الإقتصادية	**- الدور التنموي المحلي والوطني في البناء الإقتصادي .** **- العمل مع النظام السياسي لترشيد إستغلال الثروات والحفاظ عليها للأجيال القادمة .**
الوظيفة الإجتماعية	**- العمل التوعوي والتحسيسي لأفراد المجتمع .** **- العمل التطوعي الخيري لمساعدة الفقراء والمحتاجين ، الأرامل والأيتام ، ومحاربة الآفات الإجتماعية من خلال التنشئة الإجتماعية .**

الجدول من إعداد الباحث.

المطلب الرابع : إشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي والإسلامي.

إختلفت الآراء في حول مفهموم المجتمع المدني من مؤيد إلى متحفظ إلى رافض ويمكن إجمال بعض الآراء فيما يلي :

1- التيار المؤيد لتطبيق مفهوم المجتمع المدني على الواقع العربي :

دار نقاش كبير حول كيفية تطبيق مفهوم المجتمع المدني على الواقع العربي ومحاولة إيجاد طريقة لتوظيف المفهوم في الحقل الدراسي العربي على سبيل المثال لا الحصر كتابات عزمي بشارة حول بعض القضايا العربية موظفا بذلك هذا المصطلح لدراسة الواقع وفق أيديولوجية يتبناها وهذا ما ظهر بشكل ملفت مع تبني فكرة التغيير في السنوات الأخيرة من -2011 إلى يومنا هذا- ، "ويرى محمود الفضيل إلى جعل هذا المفهوم مفتوحا على البنى التقليدية والحديثة ، وهناك من يراه مفهوم مقتصر على البنى الحديثة فقد إختلف المؤيدون للمفهموم حتى في كيفية توظيفه على الواقع العربي" وطريقة

طرح هذا المفهوم بصيغته الغربية [1].

2- التيار المتحفظ على صلاحية تطبيقه في المجتمع العربي :

يرفض العديد من المفكرين إستخدام مفهوم المجتمع المدني على الواقع العربي والسبب في ذلك هو تطور هذا المفهوم تاريخيا بمفهوم المجتمع المدني الغربي في أوروبا وإرتباطه بواقع التطور السياسي في الغرب الرأسمالي وبخبرة ثورات صناعية وتكنولوجية وسياسية وغيرها ونظرا لعدم حدوث ثورات مماثلة لها في الخبرة العربية الإسلامية فإنه يصعب سحب المفهوم من بيئته التي نشأ فيها وإستخدامه في بيئة مغايرة لها [2]، إن نشأة المجتمع المدني في بيئة تختلف عن البيئة العربية جعل الكثير من الباحثين في إشكالية مفهوم المجتمع المدني يتحفظون على هذا المصطلح الذي يصعب إيجاده في التاريخ العربي وفق المنظور الغربي الذي يختلف عن الواقع العربي ثقافيا ، سياسيا واقتصاديا .

وهناك رأي يقوم على أن تحقيق التقدم الحضاري يتم بإستيعاب ما لا يناقض أصول الإسلام (التي مصدرها النصوص اليقينية الورود القطعية الدلالة)التي تمثل الهيكل الحضاري للمجتمعات المسلمة سواء كانت من إبداع المسلمين أو إسهامات المجتمعات المعاصرة الأخرى ، و بالتالي فإن هذا الموقف يتجاوز موقفي الرفض المطلق أو القبول المطلق إلى موقف نقدي من المجتمع المدني كمفهوم وتطبيق يقوم على أخذ وقبول مالا يناقض أصول الدين ممثله في النصوص اليقينية القطعية الدلالة ورد ورفض ما يناقضها ، هذا الموقف يتجاوز موقفي التقليد والتغريب ويدعو إلى مجتمع مدني يتفق مع **الواقع العربي الإسلامي المحافظ** [*].

3- إشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر الإسلامي:

من خلال ماسبق يظهر لنا جليا أن المجتمع المدني بالمفهوم الغربي نشأ في ظروف بيئية معينة لها خصائصها ومميزاتها من المنظور الغربي ولا يمكن إغفال الإختلاف القائم وبشكل كبير بين الواقع الغربي والعربي الإسلامي ، فهناك من الباحثين العرب من نادى بإستخدام مصطلح المجتمع الأهلي بدلا من مفهوم المجتمع المدني والعودة إلى المؤسسات الإسلامية كون لها أثر على المجتمع حيث

---

(1)- أحمد شكر حمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 413 .

(2)- إبتسام حاتم علوان ، مرجع سبق ذكره ، ص 696 .

(*)- إلا أن رأي في هذه المسألة يميل إلى إستحالة تطبيق هذا المفهوم الغربي على الواقع العربي نظرا لخصوصيته ، فالتغيرات التي حدثت في أوروبا كانت نتيجة الإضطهاد والإستغلال أدت إلى إنحلال في الحياة الإجتماعية والقيمية الأخلاقية فنرى المجتمع الغربي يعيش في حرية مطلقة ترفظها الفطرة البشرية ، أضف إلى ذلك الدور المشبوه لكثير من المنظمات غير الحكومية العالمية ومحاولتها العودة إلى البلدان الفقيرة معيشيا عن طريق المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان وحرية التعبير كطريقة إستعمارية جديدة للدول الغربية، وبالرغم من ذلك لا يمكن إغفال دور بعض الجمعيات الخيرية في العالم الإسلامي في تقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين ، وهنا تظهر الضرورة الملحة لدراسة هذا المفهوم وفق منظور عربي إسلامي بعيدا عن الهوية الغربية ، والجانب الشرعي له ما يقوله في هذا الموضوع كون البيئة الإسلامية تختلف بشكل كلي عن مختلف الأشكال التنظيمية المشكلية للمجتمع الغربي .

حيث تعمل هذه المؤسسات بشكل كبير في الخدمات من خلال الحث على التعليم والمساعدات الإجتماعية ، **فالرسول صلى الله عليه وسلم** كان يشاور أصحابه في كثير من المسائل التي تهم المسلمين في تسيير شؤون حياتهم ، وهذا ما جاء به **القرآن الكريم يقول الله تعالى:** "**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون**".**(آل عمران الآية: 104)** ، **وقوله تعالى** : " **وأمرهم شورى بينهم** " **(الشورى الآية: 38)**.

ولعل أهم شيء جاء به الإسلام :

1- المساواة : تعد أهم قاعدة في العمل البنائي التنموي والشريعة الإسلامية تؤكد على هذه القاعدة بإعتبارها أساس لتحقيق المنفعة العامة تحت ما يصطلح عليه حاليا التوازن الجهوي ، ويمكن إعتبار مبدأ المساواة قاعدة من قواعد المجتمع الإسلامي من خلال عدم التفرقة **لقوله جل في علاه** : ﴿ **إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾، فالمساواة شرط ضروري لتحقيق أي هدف في المجتمع.

2- العدل : جاءت الشريعة الإسلامية حامية لحقوق الإنسان في أي مكان وزمان من خلال تأكيدها على حفظ حقوق الناس والعدل بينهم في كل شيء فقال تعالى:﴿ **إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل**﴾ **(النساء الآية85)** .

3- الشورى : تعد إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع قديما وحديثا من أهم الإشكاليات التي أخذت حيزا كبيرا في الدراسات السيوسيولوجية والقانونية ، السياسية والإقتصادية إما لغرض تنظيمي أو تشاركي ، ولعل مايميز الفكر الإسلامي السياسي هو قاعدة الشورى وعدم الإنفراد بالرأي والإستشارة الرعية في المسائل التي تهمه وتسمح له بإبداء رأيه من خلال مجلس أهل الحل والعقد ، فمنظمات المجتمع المدني بالمفهوم الغربي تحمل مبادىء تتعارض مع الواقع العربي.

في هذا الإطار أكد الحبيب الجنحاني: " **على أن المفهوم مفهوم دخيل على تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي، لم يبرز في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة، وأنه لم يكن ضمن كثير من المفاهيم السياسية الغربية مثل الوطن والدستور والإنتخابات التي تأثر بهاما يسمى برواد الفكر الإصلاحي العربي في القرن التاسع عشر**" [1] ، فالمجتمعات الأوروبية عاشت في مشاكل إجتماعية نتيجة لإنعدام الجانب القيمي الأخلاقي زد على ذلك إنعدام حقوق الأفراد نتيجة سيطرة الإقطاعيين والطبقة البرجوازية [*] .

---

(1)- الحبيب الجنحاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 1 .

(*)- لقد طرح مفهوم المجتمع المدني عدة إشكالات على المستوى العربي والإسلامي ، فطبيعة تكوين المجتمع العربي لاتحتمل هذا المفهوم بصيغته الغربية هذه الأخيرة التي عرفت مجتمعاتها جملة من الإشكاليات على المستوى القيمي والأخلاقي وعدم الإتزان على المستوى الإجتماعي ساهم في ظهور حركات تنادي بالحقوق التي كانت غائبة إلى حد بعيد ، زيادة على الموقف الشرعي من التركيبة الإجتماعية للدول الغربية المتفككة في حد ذاتها فكثير من الرافضين لهذا المفهوم يحتجون بالحرية التي يطلقها هذا المفهوم كونه إرتبط بالعولمة واللبيرالية.

المبحث الثاني : التأصيل النظري للتنمية المحلية .

يعرف عصرنا الحالي واقعا مغايرا لما سبق حيث نشهد تطورات في جميع الميادين نتيجة التقدم الحاصل في المجال العلمي خصوصا وأن متطلبات عصرنا جعلت من التنمية عنصرا ضروريا وملحا للسير قدما نحو التقدم وهذا لا يتأتى إلا بتعبئة في كافة النواحي إنطلاقا من القاعدة وصولا إلى هرم السلطة ، و لايكون إلا بمشاركة مجتمعية فعالة من أجل بناء قاعدة سليمة .

المطلب الأول : جذور فكرة التنمية المحلية.

ظهرت فكرة التنمية المحلية في عام 1944عندما رأت سكرتارية اللجنة الإستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي وإعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة ، كما ألقي عليها الضوء في عام 1948عندما أوصى المؤتمر الصيفي المنعقد بكمبردج والخاص بالإدارة الإفريقية بضرورة تنمية المجتمع المحلي وحدد لها تعريفا ، وكذلك في عام 1954عندما أوصى مؤتمر أشردج بضرورة تنمية المجتمع المحلي وساهم في تحديد مدلولها أيضا ، وفي عام1951 قررت المنظمة الدولية تخصيص قسم لتنمية المجتمع كما طالبت سكرتارية الأمم المتحدة وكالاتها المتخصصة في عام 1953 أن تقوم بدراسة المعونة التي تقدمها الدول الأعضاء [1]، لكن التنمية المحلية لم يكن لها صدى كبير إلابعد الحرب العالمية الثانية حيث عرفت تحرر كثير من الدول التي كانت خاضعة للإستعمار فبدأت في تبني فكرة التنمية المحلية ، وفي عام 1955 وجهت السكرتارية أول تقرير لها عن تنمية المجتمع المحلي موضوعه التقدم الإجتماعي عن طريق برامج تنمية المجتمع المحلي، ومنذ ذلك الحين إعتبرت تنمية المجتمع المحلي وسيلة أساسية وفعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى المحلي في البلدان النامية ، كما صاغ العلماء والمختصون في التنمية العديد من التعريفات التي تحدد مدلول إصطلاح تنمية المجتمع المحلي ليبدأ التركيز على تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية و الإهتمام بإسترتيجية التحديث ومحاولة تحسين الخدمات الإجتماعية والصحة والتعليم [2] ، وفي هذا الإطار قدم مارشال كليبارد سنة 1966 واحد من أهم التصورات الشاملة بخصوص التنمية المحلية في المناطق الحضرية حيث إعتبر أن التنمية المحلية مدخل لمواجهة مشكلات المناطق الحضرية الفقيرة تتفوق نتائجه عن بقية المداخل الأخرى التي تفشل في إثارة الدافعية والمشاركة لدى المواطنين المقيمين في تلك المناطق[3].

---

(1)– كمال التابعي ، **تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم إجتماع التنمية** ، القاهرة : دار المعارف ، 1993 ، ص ص20–22 .

(2)– المرجع نفسه ، ص 23.

(3)– فتوح خالد ، " الإستثمار ودوره في التنمية المحلية (دراسة حالة قطاع الري لولاية تسمسيلت)" ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية** ، جامعة تلمسان ، 2009 – 2010 ، ص 80 .

إن إمكانية تغلب الأفراد على شعورهم باللامبالات والإتكالية وتعويضها بالإعتماد على النفس والإحساس بحقهم في أخذ المبادرة فإن هؤلاء السكان يصبح في إمكانهم إستخدام مواردهم لحل مشاكلهم [1] ، فمن خلال ماسبق يتضح أن التنمية المحلية لها جذور تاريخية قديمة وليست شيىء جديد وكثير من الحضارات القديمة عرفت هذا المفهوم بمسميات قديمة يطول سردها ، إلا أن الملاحظ أن طرح فكرة التنمية المحلية كان نتيجة المتغيرات التي أحدثتها الحروب والأزمات الدولية المتلاحقة سواءا السياسية ، الإقتصادية أو الأمنية هذه الأخيرة التي بسببها دمرت الكثير من الدول وأرجعتها إلى نقطة البداية خصوصا الدول التي كانت محتلة في إفريقيا وآسيا ونتيجة تلك المسببات طرحت فكرة تنمية المجتمعات المحلية وذلك من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد .

إن إهتمام الأمم المتحدة بموضوع التنمية المحلية وإعتبارها ضرورية في الوصول إلى التنمية الوطنية يؤكد بما لا يدع مجال للشك أن التنمية المحلية هي القاعدة الأساسية في عملية الإنطلاق الأولي ، وهنا يلاحظ أن البحوث التنموية التي قامت بها نظريا حاولت تطبيقها ماديا وأكدت أن التنمية المحلية كي تنجح وتتحسن لابد من المراقبة والمتابعة المستمرة من طرف **الخبراء المتخصصين في مجالات التنمية**[*] على مستوى المجتمعات المحلية ، إلا أن بعض الخبراء يؤكدون أن التنمية المحلية لابد أن تنطلق من واقع الدولة في حد ذاتها ولا يمكن أن تنجح إذا كانت مقدمة على شكل دراسة نجحت في دولة أخرى أو طبقت في إحدى الدول ونجحت كون الواقع يختلف من بلد لآخر [**]، وبالتالي يمكن القول أن : " التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب إقتصادية ، إجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والسوسيولوجية..." [2] ، الناتجة عن المشاكل والحاجات البشرية .

---

(1)– فتوح خالد ، المرجع السابق ، ص 81 .

(*)– في هذا الإطار ناقش خبراء سنة 1963 في الأمم المتحدة المتخصصين علاقة الإقتصاد بتنمية المجتمع المحلي حيث إقترحوا عدة طرق لدعم التأثير الإقتصادي والإجتماعي على تنمية المجتمع المحلي من خلال :

1– إنشاء قنوات إتصال ملائمة مزدوجة بين الحكومة والجماهير.

2– وضع المتطلبات الأساسية من أجل تطوير السلطات الحكومية المحلية ، أومن أجل تقوية المؤسسات الحكومية المحلية لتصبح قادرة على التكيف مع المتطلبات والظروف الجديدة حيث نبه هؤلاء الخبراء إلى ضرورة الإلتزام والتقيد بالحاجات المحسوسة لتنمية المجتمع المحلي مع التركيز على المنظمات التطوعية وتوفير وسائل للتدريب على التنمية المحلية.

3– توسيع البناءات الأساسية المحلية التي تساعد على تحرير الموارد من أجل الإستثمارات القومية.

(**)– الإشكالات التي وقعت فيها كثير من الدول حديثة الإستقلال كنتيجة واقعية للمرحلة الإنتقالية حتم القيام بمحاولات بناء ماهدم ، فبادرت الدول المحتلة سنوات الستينيات والسبعينيات ممثلة بخبرائها إلى وضع خطط وبرامج تنموية جاهزة ، والشيء الملاحظ في هذه الدراسات هو عدم تطابقها والبيئة المحلية .

(2)– سليمان الرياشي وآخرون ، **الأزمة الجزائرية** ، لبنان : بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 ، ص 179 .

المطلب الثاني : مفهوم التنمية المحلية ومداخلها.

أ- تعريف التنمية المحلية :

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع المهمة في الوقت الراهن نظرا لما يحمله من تغيرات في كافة الأصعدة وقد كانت هناك محاولات عديدة لضبط مفهومها ومن أبرز التعاريف نذكر مايلي : عرفت على أنها :" **عملية تغيير تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن الإحتياجات للوحدة المحلية ، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على إستخدام وإستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة والإستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة** " [1]، فالتنمية المحلية ترتكز على شراكة مجتمعية بين المواطنين والسلطات الرسمية ، و **يرى تايلور** : " **أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي يشير إلى مجموعة الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها الناس الذين يعيشون في مجتمعات محلية من المشاركة والتفاعل من أجل تحسين ظروفهم وأحوالهم الإقتصادية والإجتماعية وهكذا يصبحون جماعات عمل فعالة ومؤثرة في برنامج التنمية الوطنية**" ، و يعرفها **الدكتور صلاح العبد** : " **تنمية المجتمع المحلي هي عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ...**" [2] .

وتكمن ضرورة التنمية المحلية في كونها تعطي للهيئات المحلية التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع إلى جانب الهيئات المركزية سعيا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن الجهوي ، هذا الأخير الذي يفتح بدوره للوحدات الإقليمية باب المبادرة التي من شأنها تلبية مطالب سكان الأقاليم محليا[*]. كما يرى **الدكتور أحمد رشيد** : " **بأن التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخول**" [3].

---

(1)- عبد المطلب عبد المجيد ، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، القاهرة : الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، 2001 ، ص 13 .

(2)- كمال التابعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 26- 29.

(*)- حسب مؤتمر آشردج للنمو الإجتماعي (بريطانيا)سنة 1948عرفت التنمية على أنها: " **التربية الشعبية أي بمعناها نفسه(تنمية المجتمع) فاعتبرت حركة هدفها تحسين المستوى المعيشي مستندة على مشاركة إيجابية شعبية واسعة النطاق ومن الأفضل أن تكون المبادرة شعبية وإذا لم تتوافر فيوافق التعريف عندها تعريف كامبريدج بالإستعانة بوسائل منهجية لإيجادها واستثارة الناس بالشكل الذي يولد فيهم الحماس تجاه هذة الحركة ، تختلف في مبادئها عن التنمية الوطنية والفرق بينهما حيزها المجالي المطبقة فيه**"

(3)- خنفري خيضر ، " تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق " ، **أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية** ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 – 2011 ، ص 18 .

إذن موضوع التنمية المحلية هو موضوع مهم من خلال عرضنا التحليلي لمفهومها والتركيز على ضرورة المشاركة بين مختلف الفواعل من أجل تجسيدها على أرض الواقع ، فكل التعريفات تتفق في ذلك فارتأينا أن نذكر تعريف شامل عوض ذكر مجموعة من التعاريف بالإضافة إلى محاولة تحليل جوانبه وأطرافه للخروج بفكرة واضحة حول هذا المفهوم الذي نراه أنه مفهوم عملي .

ب- مداخل التنمية المحلية :

1- تنمية المجتمع المحلي كعملية :(عملية + هدف) ((**هي إستجابة للإحتياجات الفعلية للمجتمع ووسيلة لتحقيق غاية ومنهج وطريقة للعمل من خلال ما يقوم به المواطنون المحليون لتحقيق أهداف معينة يقررونها**)) فمن الضروري في هذه الحالة ألا تفرض على المجتمع برامج مخططة مركزياً أو من خارج المجتمع لعدم استجابتها للإحتياجات الفعلية كما يراها الأهالي..." [1] .

2- تنمية المجتمع المحلي كبرنامج : تنمية المجتمع كبرنامج (طريقة + محتوى) : عندما يضاف إلى المنهج بعض المحتوى على شكل قائمة بالأنشطة فهو يمثل برنامج لتنمية المجتمع ، فعند تنفيذ المنهج (الخطوات والإجراءات) فإن قائمة الأنشطة من المفترض أنه سيتم إنجازها وهي بدورها تهدف إلى مصلحة واحدة للمجتمع وتشمل الكثير من أولويات المجتمع سواء كان ذلك في مجال التعليم أو الصحة أو الإسكان...إلخ...

3- تنمية المجتمع المحلي كحركة : هذا المدخل لايركز على البرنامج وإنما على الإرتباط الجماهيري من خلال الإيمان بقضية التنمية والتقدم ، حيث نظر العديد من الكتاب إلى تنمية المجتمع المحلي بإعتبارها حركةإجتماعية أو فلسفية إجتماعية ، وذلك في إشارة إلى أن التنمية المحلية تمثل جهود جماعة من السكان تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي لأوضاع المجتمع وتتجه الحركة إلى إكتساب الطابع المؤسساتي و هيكلها التنظيمي الخاص بها وإجراءاتها المعترف بها، وقد إعتمد **مؤتمر كمبردج** هذا المدخل [2] ، فالتنمية المحلية هي حركة تغيير ديناميكي يلحق بالبناء الإجتماعي والإقتصادي وبوظائفها بغرض إشباع الحاجيات الإجتماعية والإقتصادية للأفراد ، وهنا يمكن الإشارة إلى أنه تم الأخذ بهذا المنظور في وضع إطار مفاهيمي للتنمية المحلية في الكتابات الإجتماعية الحديثة ومختلف البحوث العلمية [3] ، ولابد من التركيز على الجوانب العلمية التقنية في البناء التنموي على المستوى المحلي .

---

(1)- وسام عبدو ، " إستراتيجية التنمية الحضرية (دراسة الإسترتيجية المناسبة لتحقيق تنمية حضرية في دمشق) " ، **جامعة دمشق** : كلية الهندسة المعمارية ، د ت ن ، ص 6.

(2)- قوت القلوب محمد فريد ، **تنظيم المجتمع في الخدمة الإجتماعية** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2000، ص165.

(3)- نبيل السمالوطي ، **علم إجتماع التنمية (دراسات في إجتماعات العالم الثالث)** ، ط 2 ، الإسكندرية : الهيئة المصرية للكتاب ، 1976 ، ص 101 .

المطلب الثالث : عناصر ومراحل التنمية المحلية .

أ- عناصر التنمية المحلية :

1- المشاركة الشعبية :

المشاركة تعتبر حق لأفراد المجتمع وواجب عليهم في نفس الوقت ويتجلى ذلك في إعطاء الحق للأفراد في المشاركة والمساهمة بأنفسهم في نشاطات الحياة المختلفة وإتخاذ القرارات المهمة التي تمس حياتهم الإجتماعية والإقتصادية، كما من واجبهم أيضا تجاه مجتمعهم المشاركة والمساهمة في تنمية ومساعدته على حل مشاكله في حدود إمكاناتهم وقدراتهم بتكريس سياسة اللامركزية [1] ، فالمشاركة هي : " إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية سواءا بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية " [2]، حيث يمكن القول أن المشاركة تعتبر مطلب إقتصادي تنموي يهدف أساسا إلى جعل الأفراد المحليين لا يطالبون بالعائد السريع المادي الملموس لمشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال تجنيد القيادات المحلية لتوضيح طبيعة هذه المشروعات ، كما تهدف المشاركة إلى تحقيق الفعالية و تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة [3].

2- الإدارة المحلية :

لقد تعددت التعريفات المتعلقة بالإدارة المحلية فهناك من يراها بأنها : " النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدرة الحكومية المركزية وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى إكتسابها للشخصية المعنوية ، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة " [4] وبالتالي فالإدارة المحلية تلعب دور كبير على المستوى المحلي كونها حلقة وصل بين السلطات العليا والمجتمع المحلي عن طريق الحوار التشاوري مع فعاليات المجتمع المحلي .

3- الإستغلال الأمثل للموارد المحلية :

فالإستغلال الأمثل للموارد على المستوى المحلي[*] يعد عنصرهام من عناصر التنمية المحلية سواءا كانت تلك الموارد مادية أو بشرية حيث يؤدي ذلك إلى عدة منافع إقتصادية وإجتماعية من خلال

---

(1)- محمد خشمون ، " المشاركة الإجتماعية في التنمية المحلية " ، **مجلة الباحث الإجتماعي** ، عدد 10سبتمبر ، 2010 ، الجزائر، ص176.

(2)- أحمد رشيد ، **الإدارة المحلية والتنمية : المفاهيم العلمية** ، ط 2 ، القاهرة : دار المعارف ، 1981 ، ص 99 .

(3)- أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1999 ، ص 46 .

(4)- محمد الصغير بعلي ، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ، الجزائر : دار العلوم ، 2004 ، ص 9 .

(*)- فالموارد المحلية هي المحرك الأساسي لأي عملية تنمية محلية ناجحة سواءا المادية ، البشرية وحتى الجانب المعنوي مهم في البناء .

إستغلال الموارد التي تتمتع بها تلك المنطقة على وجه الخصوص ، فعنصر الإهتمام والإعتماد على الموارد المحلية شرط لتحقيق نجاح يتطابق وواقع المنطقة محل التنمية المحلية.

4- اللامركزية في إتخاذ القرارات :

ويقصد بها " أنها عبارة عن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة والهيئات المحلية من خلال تفويضهامجموعة من الإختصاصات تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية " [1] وعدم التسرع في إتخاذ القرارات قد يرجع بالإيجاب على الواقع المحلي .

ب- مراحل التنمية المحلية :

1- المرحلة التمهيدية لوضع الخطة :

بشرح الموضوع للمواطنين وإستشارتهم إزاء المشكلة أو المشكلات المطلوب مشاركتهم في التخطيط لمواجهتها والتوصل إلى صنع أنسب القرارات التخطيطية بشأنهاالإكتساب ثقة الأهالي وتشجيعهم على المشاركة الفعالة والإعتماد على جهودهم الذاتية لمواجهة مشكلاتهم .

2- وضع الخطة : بإجراء دراسات وبحوث لازمة ، لتحديد الأولويات .

3 – تنفيذ برامج ومشاريع الخطة :

- إيقاظ الرغبة لدى أفراد المجتمع المحلي لحدوث التغيير المرغوب فيه في مجتمعهم .

- إحداث التغيير المرغوب فيه حسب التوقيت الزمني لكل برنامج أو مشروع تتضمنه الخطة وأن يكون للمواطنين دور رئيسي في الإشراف على تنفيذ هذه البرامج وتلك المشروعات المحلية .

4- مرحلة المتابعة والتقييم :

تتضمن قيام المواطنين بالتأكد من تنفيذ برامج ومشروعات الخطة على النحو المطلوب ووفق التوقيتات المحددة لكل برنامج وتقديم العون والمساعدة فنيا ، ماديا وبشريا ومعرفة ردود الأفعال من طرف **المشرفين**[*] للتعرف على مدى ما حققته من أهداف والإقتراحات التي إنتهت إليها عملية تقييم الخطة السابقة [2] ، فمراحل التنمية المحلية قد تختلف حسب المناطق الموضوعة تحت برامج التنمية .

---

(1)- جعفر آنس قاسم ، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1988 ، ص 18 .

(*)- يعد عنصر الإشراف على البرامج من أبرز عناصر نجاح أي مشروع تنموي ولا يكون ذلك إلا من خلال تكوين لجان يكون دورها الأساسي الرقابة على المشاريع زيادة على التوجيه العلمي والمنظم للأفراد المنفذين ، والهدف من إنشاء لجان مختصة تضم تقنيين وفنيين هو الوقوف على كفاءة وفعالية العامل ونوعية صياغة المشروع وبلورته ميدانيا لمنع حدوث إختلالات قد تصيب البرانامج في مرحلة من مراحل تنفيذه ، والوظيفة الأهم التي يجلب أن يقوم بها المشرف هو خلق فضاء تواصلي بينه وبين المواطنين لمعرفة المستجدات حول البرامج المنفذة ، فالتواصل وجس النبض عامل أساسي في نجاح أي مشروع .

(2)- مختار عبد العزيز عبد الله ، **التخطيط لتنمية المجتمع** ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1995 ، ص ص 249 – 252.

ج- **مجالات التنمية المحلية :**

1- التنمية الإقتصادية : يقصد بها تحريك وتنشيط الإقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الإقتصادية مع ضرورة إستخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الإستثمار .

2- التنمية الإجتماعية :

يقصد بها الإرتقاء بالجانب الإجتماعي من خلال تبني سياسات إجتماعية تساعد على تحسين المستويات الإجتماعية والمعيشية والحد من الفقر وخاصة في المجتمعات المحلية من خلال توفير فرص العمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من إنتشار الآفات الإجتماعية كالسرقة والجرائم ...إلخ ، كما تطمح التنمية الإجتماعية إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المناطق التي تعاني من الفقر .

3- التنمية السياسية :

تعتبر من بين الجوانب الرئيسية للتنمية بإعتبارها الأساس في تحقيق العمل التنموي ، ويعرفها نبيل السمالوطي : " على أنها تتمثل في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب عملي وواقعي"[(1)]، ولهذا تسعى الدول النامية إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن آراء القطاعات العريضة من أبناءالمجتمع.

فمجالات التنمية المحلية كثيرة ومتنوعة ولا يمكن حصرها فقد تشمل كذلك التنمية الإدارية المحلية والثقافية وهنا لابد من متابعة هذه العمليات التنموية [(*)] من خلال التعرف على إتجاهات سير العمل ومعدلات أدائه عن طريق توفير المعلومات التي كانت غير متوفرة في البداية مما يؤدي إلى إدخال بعض التحسينات عليها ، كما تفيد في تقوية الثقة بين المواطنين وبين الأجهزة التنفيذية ذلك أن المواطن العادي أكثر إتصالا بمجالات الخدمات أكثر من مجالات الإنتاج [(2)].

4- التنمية الإدارية :

تعد الإدارة المحلية الركيزة الأساسية لأي عمل بنائي على المستوى المحلي وهذا ما أثبتته التجارب الحياتية ، فالحكومة المركزية لا يمكنها حصر المشكل المحلي إلا بإدارة قوية ، وبالتالي تقوية وزيادة

---

(1)- فتوح خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 87 .

(*)- **هنالابد من** : متابعة **مالية** ومتابعة **نوعية** ، فعملية المتابعة تعد من أهم المراحل في العملية التنموية خصوصا على المستوى المحلي ، فكثير من الإخفاقات التي تطال الكثير من البرامج التنموية سببه ضعف التنسيق بين مختلف الوحدات الإدارية محليا بإعتبارها الأداة الأولى في عملية تنفيذ البرامج والسياسات العامة ، فالبناء القاعدي يحتاج لخبرة فنية وعلمية لتصحيح الإختلالات التي قد تصيبه أثناء تنفيذ البرامج .

(2)- عادل مختار الهواري ، **التغيرالإجتماعي والتنمية في الوطن العربي** ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1993 ، ص64.

كفائة وفعالية التنمية المحلية فهي : " عملية تغيير موجه ومنظم هادف إلى زيادة معرفة القيادات الإدارية في الوحدات الإدارية بطرق وأساليب الإدارة العلمية ، وزيادة مهاراتها وقدراتها على إستخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطويرها سلوكيا بما يحقق مشاركة في التنمية " [1] ، فمجالات التنمية المحلية هي نفسها الوطنية إلا أنها تتميز بالطابع المحلي الذي ينطلق من البيئة المحلية الخاصة بمنطقة معينة ، كما يتم التقويم بمقارنة المجتمع بنفسه قبل وبعد تنفيذ البرامج مع قياس إتجاهات المواطنين للكشف عن مدى التقدم ، ولكي يتم تقويم المشروعات يمكن إتباع الخطوات التالية :

- تحديد أهداف المشروع. – تحديد أهداف التقويم.
- تحديد مكان التقويم. – تحديد المناهج المستخدمة.
- جمع البيانات. – تحليل البيانات وإستخلاص النتائج [2] .

بالإضافة إلى أن هناك العديد من المراحل في بعض المراجع إلا أننا ركزنا على هذه المراحل كون لها علاقة بالتنمية على المستوى المحلي ، مما سبق نستنتج أن التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية على وجه الخصوص تعتمد على عناصر أساسية يجب مراعاتها قبل الإنطلاق في أي مشروع تنموي على المستوى المحلي ، بالإضافة إلى التقيد بمراحل لخلق تصور واعي ينطلق من بيئة معينة مع إحترام خصائصها ومكوناتها وقيمها وعدم المساس بها وكذلك التوافق بين **التنمية الشاملة والتنمية المحلية** ، فلرسم أي إسترتيجية لتنمية المجتمع المحلي يفترض مايلي:

أ- إختيار القادة المحليين :

من الضروري أن يختار السكان المحليين قادتهم الذين يرونهم أكفاء في إدارة شؤونهم المحلية غير مجبرين على قبول أشخاص لارغبة لهم فيهم أو غرباء عن الإقليم الذين يعيشون فيه وهذا ما يضمن تجاوب الأفراد المحليين مع الخطط والمشاريع التي يختارها قادتهم .

ب – الإستشارة :

من أجل تحقيق التكامل بين الجماعات المحلية والسكان المحليين والوصول إلى نتائج مرضية فإن الواجب إستشارة الأفراد المحليين والأخذ برأيهم في تخطيط وتنفيذ عمليات التنمية المحلية كما ينبغي إستشارتهم في عمليات الإصلاح بكل أنواعه ، ولايتم ذلك إلا بفتح قنوات إتصال مباشرة بين المواطنين وقادتهم وهنا يبرز دور الجمعيات وأعيان المنطقة في تفعيل هذا الإتصال وتنظيمه [3]، فالإسترتيجية هي أولوية في بناء أي مخطط ولا يمكن النجاح دون وضع أسس منطقية وواقعية تمس الواقع المعاش دون الذهاب إلى المثاليات والتصورات النظرية .

---

(1)- نجم العزاوي ، **التدريب الإداري** ، الأردن : عمان ، البازوري للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 155 .

(2)- عادل مختار الهواري ، مرجع سبق ذكره ، ص67 .

(3)- أحمد صقر عاشور ، **الإدارة العامة** ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1979 ، ص 484 .

المطلب الرابع : أهمية التنمية المحلية ومعوقاتها .

أ- أهمية التنمية المحلية :

- تحسين الظروف والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي ثم المساهمة الفعلية من جانب المجتمعات في التقدم القومي، زيادة قدرات وخبرات وكفاءات ومعارف الأفراد عن طريق التدريب في المجتمع المحلي والبيئة التي تدور فيها عملية التنمية لتحقيق الضبط الإجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفة الفرد بحقوقه وواجباته وشعوره بأن سلوكه سوف يؤثر ويتأثر بما يتم في المجتمع من تنمية [1].

- في معظم الدول النامية يمكن أن تساهم التنمية المحلية في دعم التنمية القومية عن طريق التمهيد لبرامج التنمية الوطنية بتوفير وسائل الإتصال بين المجتمع والتخطيط القومي مما يسمح بالتأثير المتبادل ، كماتساهم بعض برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المستعصية على المستوى الوطني مما يجعل الموارد القومية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات جديدة ، أو بمعنى آخر أن أهمية التنمية المحلية ترفع جزء من العبىء عن كاهل الدولة، فتجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع إحتياجات ومعطيات المجتمع ، وهذا يمهد للتخطيط الواقعي للتنمية محليا [2].

ب- معوقات التنمية المحلية :

1- المعوقات الإجتماعية :

وذلك من خلال محاولة الكثير من الكفاءات العمل خارج الإقليم المحلي أو خارج الوطن بهدف تحسين المستوى المعيشى بالإضافة إلى العوائق القبلية التي تعيق في كثير من الحالات مشاريع التنمية المحلية لإعتبارات مصلحية وعدم تهيأة الأرضية للبناء التنموي ، كذلك تعد الإثنيات الموجودة داخل المجتمع عائقا أمام تحقيق الكثير من المشاريع خصوصا في دول الجنوب أو ما يسمى بدول العالم الثالث لما تفرضه مشاكل القبليات والتعصب للجهة أو المنطقة إما للسعي وراء **تحقيق مصالحهم الشخصية** [*] أو عرقلة المشاريع في مناطق أخرى ، ومنه فعدم ثقة المجتمع في التغيرات والتحولات

(1)- خنفري خيضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

(2)- أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره ، ص 234 .

(*)- تعد المعوقات الإجتماعية أهم الحواجز التي تقف أمام التنمية المحلية ، فالرغبة المحلية للأفراد هي البوصلة والمحدد لأي تغير إيجابي نحو الأفضل ، برجوعنا إلى حقيقة هذا العائق نجده منتشرا بشكل كبير في الواقع العربي ، فأي مجتمع له تركيبته الخاصة بمختلف طوائفه ومكوناته وقد يخلق هذا التنوع قوة على المستوى المحلي من جهة ، ومن جهة أخرى قد يكون عائق لأي مشروع تنموي نتيجة للعصبية والقرابة التي تلعب دور كبير على المستوى الجهوي وتعد حاجز في تنفيذ المشاريع وتوزيعها في كافة المجالات وخير مثال : لبنان والعراق.

الطارئة والنظر إليها على أنها تهدد إستقرارهم وأمنهم ، وهذا يؤدي بالكثير إلى الوقوف ضد التغير الإيجابي خاصة في الأوساط الريفية المحافظة على عاداتها وتقاليدها .

2- معوقات مرتبطة بالقيادات المحلية :

إن توتر العلاقة بين القيادات المحلية والأفراد يفقدها كثيرا من القدرة على إقناعهم وتوجيههم لمشاركة الدولة في مشروعات التنمية المحلية في المجتمع ، خاصة إذا كانت هذه القيادات متسلطة أو تتميز بنوع من الدكتاتورية مما يحد كثيرا من دور الأفراد في المشاركة ، كما أن عدم قدرة القيادات المحلية على توعية المواطنين وحثهم أو تجنيدهم للمشاركة بفاعلية في إنجاح التنمية المحلية في المجتمع يربك المشاركة ويصرفها عن تحقيق أهدافها خاصة إذا تزامن ذلك مع عدم تنفيذ القيادات المحلية لوعودها ، أو حتى إهتمام هذه القيادات المحلية بتحقيق مصالحها ، على حساب إهتمامها بالمصلحة العامة للأفراد المحليين [1].

3- معوقات مرتبطة بالأفراد المحليين :

إن إرتفاع نسبة الجهل والأمية بين الأفراد المحليين ونقص الوعي الإجتماعي والسياسي لدى الأفراد المحليين تعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المشاركة خاصة إذا مر الأفراد المحليين بخبرة سيئة أثناء المشاركة في أحد المشروعات نتيجة الأنانية واللامبالاة في التعامل لدى بعض الأفراد [2].

4- المعوقات الخارجية :هي تلك المرتبطة بنمط العلاقات الدولية بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة والمتمثلة في الإستعمار والتبعية المالية والصناعية والتكنولوجية ، المديونية الخارجية والعولمة ، بالإضافة إلى التراكمات الناجمة عن التخلف وغالبا ماتدرك الصفوات السياسية والإقتصادية في هذه المجتمعات تلك العوامل المعوقة للتنمية المحلية كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم ينطبق على تلك الفترة التي بدأت فيها غالبية المجتمعات النامية تأخذ بسياسات التنمية المخططة أي منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن تقريبا [3].

5- المعوقات الطبيعية :

تخلق الظروف الطبيعية عدة إشكالات قد تعيق العمل التنموي ، على سبيل المثال الكوارث الطبيعية التي قد تصيب الكثير من المناطق على مدار السنة قد تعطل الكثير من البرامج التنمية بالإضافة إلى تكوين البيئة كبعض المناطق التي تنتشر فيها الجبال بكثرة قد تعيق العمل التنموي.

---

(1)- عبد الهادي الجوهري وآخرون ، **دراسات في التنمية الإجتماعية** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2001 ، ص 67.

(2)- منال طلعت محمود ، **التنمية والمجتمع : مدخل لدراسة المجتمعات المحلية** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2001 ، ص 284 .

(3)- ونية رابح أشرف رضا ، " معوقات التنمية المحلية (دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة) " ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم إجتماع التنمية** ، جامعة قسنطينة ، 1998 – 1999 ، ص 19 .

برهنت التجارب الدولية أن البناء القاعدي هو السبيل الوحيد للنهوض بالمجتمعات إلى الرقي ولا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال العنصر البشري في هذه العملية .

خلاصة الفصل :

تعددت الأطروحات النظرية في دراسة ماهية المجتمع المدني والتنمية المحلية وفق تصورات فرضتها أيديولوجية كل باحث سواءا كان عالم إجتماع ، سياسي أو إقتصادي ، فالملاحظ لتطور مفهوم المجتمع المدني منذ ظهور المصطلح إلى يومنا هذا يلاحظ الفروقات الواضحة في ضبط المفهوم نتيجة التفسيرات المنطلقة من الواقع الإجتماعي والإقتصادي الذي يعيشة المفكر ، فالمجتمع المدني ظاهرة إجتماعية عرفتها المجتمعات الأوروبية نتيجة التغيرات التي حدثت في هيكلها الإقتصادي والسياسي ونخص بالذكر الدول اللبيرالية الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، وتطورات هذه الظاهرة سنوات الستينيات والسبعينيات بظهور المنظمات غير الحكومية ومحاولة لعبها دور الوسيط بين الأسرة والدولة بالإضافة إلى الدور التطوعي والتنموي ، إلا أنه طغى عليها الطابع الأيديولوجي اللبيرالي وزادت إنتشارا بظهور فكرة العولمة خصوصا سنوات التسعينيات ، كما عرف مفهوم المجتمع المدني جدالا واسعا بين المفكرين العرب بين المؤيد والرافض والمنادي بتكييفه بما يتماشى والهوية العربية الإسلامية . لقد إرتبط مفهوم المجتمع المدني من حيث طبيعة عمله بالطوعية في الإنضمام والجانب التطوعي الخيري في نشاطه خصوصا بظهور فكرة التنمية حيث حاول الكثير من الباحثين إيجاد علاقة تفاعلية بين التنمية ذات الطابع المحلي التي ظهرت سنوات الخمسينيات والستينيات وإرتبطت بكثير من التقارير والمؤتمرات التي أصدرتها وعقدتها الأمم المتحدة ، وكذلك تزايد إهتمام الباحثين بهذا الموضوع خصوصا في الدول حديثة الإستقلال ، في ظل هذه الجدلية القائمة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية ظهرت مقاربات تدعور لتفعيل دور مختلف الفواعل الإجتماعية في المشاريع التنموية المحلية من خلال المقاربة التشاركية وزادت أهمية هذه الأخيرة بظهور مفهوم الحكم الراشد والحوكمة المحلية .

لم يستطع المفكرون الأوروبيون من التأسيس لمفهوم مجتمع مدني واضح المعالم فكل عرفه وفق واقعه المعاش والحاجة الملحة لوجوده وهناك من جعل دوره نتيجة الحاجة للتنظيم كنظريات العقد الإجتماعي وآخر نظر إليه كحلقة تلعب دور الوسيط كهيغل ، ومن وضع له وظيفة مؤقتة كحماية للمجتمع من الدولة إضافة لنظرة غرامشي لضرورة تواجد المجتمع المدني مع المجتمع السياسي بشكل متوازي لضمان الإستقرار وفق الصراع الإيديولوجي الذي يفرض نفسه فجعله فضاء للصراع ، وفي ظل هذا الإختلاف في التأصيل وجب على المفكرين العرب إيجاد مفهوم يتوافق مع الواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي مع مراعاة الهوية الإسلامية والقيم التي يتميز بها مجتمعنا في ظل إستغلال الكثير من المنظمات سياسيا في محاولة لضرب إستقرار الدول تحت شعارات حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان .

الفصل الثاني:

واقع المجتمع المدني والتنمية المحلية

في الجزائر.

تمهيد:

يعتبرالمجتمع المدني ظاهرة قديمة جديدة من حيث المضمون والدور الوظيفي في الحياة الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية حيث عرفت دول العالم الثالث تحولات كبيرة في كافة المجالات كان لها تأثير على واقع الدول التي كانت تحت السيطرة الإستعمارية ، فالجزائر لم تكن بعيدة عن تلك التجاذبات والتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية لتعرف ظاهرة المجتمع المدني تغلغل في المجتمع الجزائري بإعتباره أسلوب حديث لتنظيم المجتمع عرف ظهوره وتطوره في الدول الأوروبية للعديد من الأسباب التي ذكرناها سابقا ، ليشهد مفهوم المجتمع المدني إنتشاره في الأقطار العربية حيث إرتبط بفكر المطالبة بالحقوق وما يسمى بالتحرر من الحكومات المستبدة التي كانت سائدة في الستينيات والسبعينيات تحتى ما يسمى بالشرعية الثورية ، وبرجوعنا إلى الواقع الجزائري يظهر جليا أن فكرة المجتمع المدني لم تكن موجودة بالشكل الحديث مؤسسيا بل ظهرت فعاليات ذات ممارسات شبيهة بواقع هذا المفهوم في العصر الحالي إهتمت بتنظيم الحياة الإجتماعية والسياسية والثقافية وحتى الإقتصادية عبر فترات تاريخية متعاقبة .

فالحديث عن التنظيمات والفعاليات في الجزائر يستلزم الغوص في التاريخ لمعرفة طبيعة هذه التشكيلات و أشكال الممارسات التي حددت مسارها من الدولة العثمانية إلى وقتنا الحالي بإختصار ، زيادة على محاولة التطرق لواقع المجتمع المدني في الجزائر في إطار القانوني الحديث وواقع تطوره والحيز الذي أخذه في المجال التنموي المحلي ضمن الأطر المتاحية له في برامج التنمية المحلية هذه الأخيرة التي حاولنا التطرق لتاريخها في الجزائر .

المبحث الأول : التطور المرحلي للمجتمع المدني وبرامج التنمية المحلية في الجزائر.

تعد المراحل التاريخية لتطور المجتمعات بمثابة خبرات محفورة في ذاكرة المجتمعات قد تستدعيها وقت الحاجة لإعادة تنظيم نفسها وقت الحاجة ، فالجزائر مرت بتجارب عديدة زمنيا ومرحليا ساهمت في تكوين مجتمعها عن طريق الخبرات التي مرت بها خصوصا من فترة الدولة العثمانية إلى الإحتلال الفرنسي إلى مرحلة مابعد الإستقلال ، لقد عرف المجتمع الجزائري العديد من التنظيمات بمفهومها التقليدي والحديث إنطلاقا من شيخ القبيلة وما يعرف بالأشراف والزوايا وصولا إلى مفهوم الحركة إبان الإحتلال الفرنسي ليعرف المجتمع المدني الجزائر فترات متقطعة من الهيمنة القانونية إلى التحرر والممارسة فترة التعددية وصولا إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى محاولة بناء **تنمية محلية تقود إلى تنمية وطنية شاملة** فقامت بمجموعة من الخطط من سنة **1962 لتكثف ذلك سنوات الثمانينات** ، هذه الأخيرة التي عرفت تغيرات إنطلاقا من سنة 1989 وظهور دستور جديد أقر بحرية إنشاء منظمات وغيرها من الفعاليات في المجتمع الجزائري ، ليتطور ذلك بدستور 1996 الذي أقر بضرورة إشراك المجتمع في العمل النضالي المحلي والوطني .

المطلب الأول : التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر.

أ- الفترة العثمانية (1516-1830) :

1-الحضر: (سكان المدن) الذين كانوا يتشكلون من فئات عديدة محلية ذات أصول أمازيغية وعربية (البلدية/ البرانية/ الأندلسيون/ السودانيون)، ورغم إستئثار هذه الفئة بالمناصب الإدارية كالقضاء والإفتاء والإمامة فإن دورها السياسي كان ثانويا بسبب إنشغالها بمصالحها المادية ولعدم إنسجام تركيبتها البشرية ، وهناك فئات أخرى وافدة كالأتراك العثمانيين الذين كانوا يضمون الأعلاج الأوروبيين والكراغلة(المولدون)، أما فئة الدخلاء فكانت تضم الأوروبيين(تجارا وأسرى) واليهود، وكانت هذه الفئة الأخيرة (اليهود)على درجات متفاوتة من حيث المكانة الإجتماعية ويتمتعون بهامش من الحرية مكنهم من الإندماج في المجتمع الجزائري مع تمتعهم بحرية المعتقد الديني،هذا وقد تميز سكان المدن(الحضر) بسيطرتهم على المجالين الصناعي والتجاري، وتميزت حياتهم الإجتماعية بمظاهر الرفاهية وحبهم للعلم وحرصهم الشديد على قواعد النظافة كتنظيف المنازل والشوارع وغسل الأبدان والملابس [1] ولا شك أن ميزة النظافة المستمدة من العقيدة الإسلامية قد لعبت دورا هاما في حماية السكان من الأمراض والأوبئة الوافدة في أغلب الأحيان من الخارج .

2- سكان الأرياف: أما بالريف فقد توزع هؤلاء السكان إلى مجموعات عشائرية عرفت بالقبائل تخضع لشيوخها(رئيس القبيلة أو الشيخ) وأهل الرأي فيها(مجلس الشيوخ) تفرعت كل قبيلة على عدد من الدواوير و القرى ، وضم كل دوار عددا من العائلات وصل تعدادها في المتوسط إلى إثنى عشر خيمة أو منزل تقوم كل منها على رابطة العصبية أي رابطة الدم ضم سكان الريف فئات من العائلات انقسمت هذه العائلات وفق تعاملها مع السلطة التركية القائمة إلى قبائل جندتها السلطة التركية لفرض سلطتها على الأرياف بالمشاركة في إستخلاص الضرائب وإيقاع العقاب بالممتنعين والمعادين للبايلك مقابل تمتعهم ببعض الإمتيازات . مثلت هذه القبائل ما عرف بقبائل المخزن ، قبائل خاضعة لسلطة البايلك تخضع لرقابة قبائل المخزن والحاميات التركية عرفت بقبائل الرعية ، وقبائل أخرى متحالفة تعاملت مع البايلك عن طريق زعمائها المحليين الذين توارثوا الحكم معتمدين في ذلك على كفاءتهم الحربية أو الدينية أو أصالة نسبهم منهم من عرف بالأجاود أو النبلاء ، تعاونت معهم مقابل إخضاع عائلاتهم وقد كان هؤلاء الأجواد سادة في مناطق نفوذهم،كما نجد المرابطين الذين تقربت منهم السلطة التركية مانحة إياهم بعض الإمتيازات مقابل التوسط بينهم وبين السكان. أما النوع الأخير من القبائل فهي تلك التي عرفت بالقبائل الممتنعة تعيش في المناطق الجبلية[2] . عشية

---

(1)- أرزقي فراد ، " قراءة في كتاب : المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (للدكتور أرزقي شويتام) "، **دحمور منصور للأبحاث والدراسات** ، http://ma9dis.blogspot.com/2014/02/fr.html ، تاريخ التصفح : 20/ 8/ 2015.

(2)- ليلى تيتة ، " تطور البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر " ، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، عدد 17 ديسمبر، 2014 ، ص 138.

إحتلال الجزائر من قبل الفرنسيين إنقسمت الآراء حول طبيعة الرفض أو التأييد لهذا الغازي ، فعملت سلطات المحتل بدراسة الواقع الجزائري محاولة منهم معرفة تركيبة المجتمع للوصول إلى التأييد السكاني لفرنسا مستعملين في ذلك الخطاب الديني التحريضي ضد الأتراك موزعين منشورات على السكان [1] ، على العموم عرفت الحياة الإقتصاديةوالإجتماعية في هذه المرحلة سيطرة التجار والحرفيين وغيرهم من ممارسي النشاط المهني الحر بالإضافة إلى النبلاء والأشراف والأجواد حيث كانت هذه التنظيمات تسير النشاطات الإقتصادية و الإجتماعية ، ويظهر جليا الطابع التقليدي للمجتمع الجزائري الذي كان مقسم إلى فئات إجتماعية متفاوتة المكانة الإجتماعية والإقتصادية.

ب- فترة الإحتلال الفرنسي (1830-1962) :

يصعب الحديث في هذه المرحلة عن وجود تنظيمات المجتمع المدني بالشكل الحديث أو حتى بالشكل المنظم الذي يأخذ الطابع المؤسسي وهذا نتيجة العديد من الأسباب التي فرضت ضعف تنظيمي في المجتمع الجزائري سببه الإحتلال الفرنسي ، ويبقى الحديث فقط عن الطابع التقليدي للمجتمع الجزائري من خلال بعض التكوينات الإجتماعية التي ساهمت بدرجة كبيرة في محاربة الإحتلال كرد فعل ، حيث أرادت الحفاظ على الموروث الإجتماعي للجزائريين والطابع المعيشي المحلي بعيدا عن محاولات غرس ثقافة إنهزامية بين أفراد المجتمع ، لقد حاول الإحتلال الفرنسي منذ دخوله للجزائر تغيير ملامح **التنظيم الذي كان سابقا في عهد الدولة العثمانية**[*] إلا أن التكافل الإجتماعي بين الجزائريين حال دون تحقيق هذه الغاية التي كانت من أولويات المحتل لتغيير النسق الإجتماعي ، وتجسدت أولى الممارسات التضامنية في ما يسمى **بالتويزة** وهي نوع من النشاطات التطوعية حيث يتجسد نشاطها في تحقيق النفع العام والحفاظ على المجتمع الجزائري والمرجعية الأصلية للهوية الدينية ، وقد كان يعتمد الشعب الجزائري على هذه المؤسسات القبلية لمحاربة الإحتلال الفرنسي ،هذا الأخير الذي أنشأ تنظيمات إجتماعية موالية بهدف طمس هوية الشعب الجزائري .

لقد كان إعتماد الجزائر مرتكزا على المؤسسات التقليدية التي عرفتها قبل تواجد الإستعمار الفرنسي المتمثلة في الزوايا والجماعات الدينية والعشائرية المختلفة ، كما أن تكوين الجمعيات إقتصر في

(1)- ليلة تيتة ، المرجع السابق ، ص 139.

(*)- شهدت الفترة العثمانية في الجزائر تنظيمات مختلفة ومتعددة نتيجة لتعدد التكوينات المشكلة للمجتمع الجزائري في تلك الفترة من بينها مختلف القبائل والطوائف زيادة على ما يسمى بالنبلاء والمرابطين ، الزوايا ، الأجواد ...إلخ... ، لقد تشكلت هذه الطوائف وفق القبائل التي كانت تعيش في الجزائر إبان الحكم العثماني وقد لعبت دور الوساطة بين الأهالي والسلطة وهذه خاصية من خصائص المجتمع المدني الحديث ، فقد كانت تتمتع بالإستقلالية في كثير من الأحيان ، لقد عملت السلطات العثمانية على إنشاء بعض الفواعل على المستوى المدني لعل أهمها قبائل المخزن التي كانت تجمع الضرائب وتلعب دور الوسيط، والزوايا والمساجد التي كانت ترعى العمل التربوي.

العشريات الأولى من الإستعمار على النخبة من الأوروبيين وفي الميدان الفلاحي ووسط المعمرين سنة 1840 [1] و **صدور قانون 1 جويلية 1901 بفرنسا** حيث طبق في الجزائر ومن خلاله نشأت جمعيات جزائرية بعضها موالي لفرنسا وبعضها جزائرية تعمل على التطوع والحفاظ على الهوية الجزائرية ، والملاحظ ان الكثير من الجمعيات التي نشأت كانت تحت مسميات إسلامية عاكسة بذلك تمسك الشعب الجزائري بقيدته بالرغم من عمل المحتل على تغيير النسق الإجتماعي الذي كان متماسك نتيجة التضامن ، فعلى سبيل المثال :

– ظهرت جمعيات ذات نزعة وطنية للنضال ضد المستعمر بعد ظهور العديد من الجمعيات الأوروبية، وكذلك تأسيس حركة الأخوة الجزائرية من طرف الأمير خالد في 23 جانفي 1922 [2].

– **جمعية العلماء المسلمين** : تأسست هذه الجمعية في **5 ماي 1931** ترأسها الشيخ **عبد الحميد بن باديس** وبعده **البشير الإبراهيمي** ، حيث لعبت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين دور فعال في القضية الوطنية بدعوتها الشعب الجزائري المحافظة على هويته العربية وذلك من خلال تعلم العربية وعلوم الدين لترسيخ الإنتماء زيادة على دورها توعية الإفراد بحقوقهم وواجبهم إتجاه الوطن ، وعملت على تكوين جيل مثقف من الطلاب بإرسالهم إلى خارج الوطن للتعلم والكثير من الأعمال التي كان لها دور في توعية المجتمع[3] ، زيادة على ذلك الدور الذي لعبته الكشافة الجزائرية في الجانب التوعوي وحتى السياسي.

بالإضافة إلى الكثير من النوادي التي ساعدت **الحركة التحررية في الجزائر**[*] ، فيما بعد ظهرت الجمعيات الرياضية الإسلامية التي أخذت بعدا رمزيا لأنها كانت عموما الوجه المعاكس للجمعيات الرياضية التي أسسها الأوروبيون ولأنها كذلك واسطة للعمل الوطني الذي كان يتأكد شيئا فشيئا، في سياق الدعوة الإصلاحية ظهر نوع جديد من الجمعيات تمثلت في الجمعيات الدينية التي كان لها دور مهم في القرى والأرياف[4].

---

(1)– بن يحي فاطمة وطعام عمر ، " واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري " ، **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**، العدد 11 ، جوان 2015 ، جامعة الوادي ، ص 204 .

(2)– المرجع نفسه ، ص 204 .

(3)– فهمي توفيق محمد مقبل ، "عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والنهضة في تاريخ الجزائر الحديث " ، https://www.uop.edu.jo/download/research/members/306_2064_%D8%A3._%D8%AF.pdf ، ص ص 8 – 9 ، تاريخ التصفح : 23/ 8/ 2015.

(*)– عملت الجمعيات التي كانت موجودة في تلك المرحلة دورمهم في الحفاظ على الهوية الجزائرية على عكس بعض الأحزاب الإندماجية.

(4)– محمد إبراهيم صالحي ، " التحديث وإعادة الأقلدة من خلال الحقلين الجمعوي والسياسي منطقة القبائل نموذجا " ، **مجلة إنسانيات** ، عدد 08 ، منشورات crasc ، وهران ، الجزائر ،1999 ، ص 27 .

ج- الفترة الأحادية (مابعد الإستقلال 1962) :

عرفت الجزائر بعد الإستقلال مرحلة إنتقالية حاولت من خلالها معالجة الكثير من المشاكل التي خلفها الإحتلال الفرنسي حيث شهدت نقصا كبير في الإطارات لتسيير المؤسسات زيادة على أعباء إقتصادية كبيرة أضف إلى ذلك إنتهاج الأيديولوجية الإشتركية وسياسة الحزب الواحد ، كل هذه العوامل لم تسمح بظهور فعاليات في المجتمع الجزائري للمشاركة في العمل التنموي أو إتخاذها للمشورة فأغلب الفعاليات الموجودة في هذه الفترة كانت تابعة للحزب الواحد بإستثناء البعض منها .

الملاحظ في هذه المرحلة هي التشريعات والقوانين التي ركزت على البعد الإشتراكي للدولة كبرنامج **طرابلس 1962 وميثاق الجزائر سنة 1964** ، ولم تفسح المجال للفعاليات الإجتماعية بتبعيتها للخط الأيديولوجي السائد وله مبرراته ، فالوضع القانوني بعد الإستقلال لم يكن واضح في الجزائر لعدة أسباب لعل أهمها إنشغال السلطات بإعادة البناء القاعدي ومعالجة مشكلة البطالة وتوفير لقمة العيش، فأخذت السلطات في البلاد العمل بالتشريعات الموروثة من المحتل فيما تعلق بالجمعيات فعرفت هذه الفترة تضارب بين السماح بعمل هذه التنظيمات التي كانت قائمة قبل الإستقلال وعدم السماح بالنشاط في غالب الوقت لإعتبارات أيديولوجية كما ذكرنا سابقا ، فقد تم سنة **1964** إصدار تعليمة تقضي بمراقبة إنشاء الجمعيات وإجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصرح بها ، ثم جاء الأمر **79/71** الذي يقضي بأن **الجمعية تمثل خطرا محدقا بالتماسك الوطني بما تبديه من منافسة للدولة الممثل الوحيد لكل الجمعيات** [1] ، وبهذا إعتبرت الدولة في هذه الفترة قيام منظمات المجتمع المدني دون مراقبة تهديدا لسلامة النظام وتوجهات الثورة الإشتراكية فوضعت وضعت تحت رقابة الإدارة والحزب[2]، لقد شهدت هذه الفترة مشاركة شعبية خالية من الفعالية وتغلب عليها المصالح الضيقة فكانت مشاركة غير بناءة للمجتمع الجزائري [3].

" ورغم تضمن أول دستور للجزائر سنة 1963 في مادته 19 حرية تكوين الجمعيات إلا أن مؤتمر جبهة التحرير الوطني سنة 1964 أكد على عدم جدوى تكوين الجمعيات التي قد تؤثر على المصلحة العامة " [4]، فالمرحلة الإنتقالية حتمت تنظيم الأمور وعدم فسح المجال للفوضى نتيجة إنشغال الدولة في إعادة البناء القاعدي.

---

(1)- صالح زياني، " تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر " ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، ديسمبر ، 2007، ص93.

(2)- بن عودة العربي ، " إسهام وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني : دراسة التجربة الجزائرية دراسة وصفية تحليلية"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الإعلام والإتصال**، الجزائر : جامعة يوسف بن خدة ، 2006 ، ص 160 .

(3)- صالح زياني ، المرجع السابق، ص 94 .

(4)- بلقاسم نويصر ، " التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر " ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد14 ، جوان ، 2011، http://revues.univ-setif2.dz/index.php?id=532 ، تاريخ التصفح : 2015/06/07.

د- مرحلة 1989 ومابعدها (دستور 26 فيفري 1989) :

لقد عاشت الجزائر أزمات شملت كافة المستويات حيث عطلت الكثير من المشاريع التي كانت قيد التأسيس سنوات السبعينيات على المستوى القاعدي ، لكن الذي أغفلته السلطات في تلك المرحلة هو البناء السياسي والإجتماعي بإعتباره القاعدة التي تبنى عليها الدولة خصوصا ماتعلق بتحسين المستوى المعيشي للأفراد الذي كان المطلب الأول للمجتمع الجزائري ، وزاد الوضع تعقيدا بأحداث 5 أكتوبر 1988 وما تبعها من مآلات وإصلاحات غير النهج الأيديولوجي للنظام السياسي .

وفي ضوء المؤشرات السابقة الذكر كان من الضروري على السلطة السياسية أن تعيد النظر في القوانين والتشريعات بإتجاه صيانة الحقوق وحفظها ، بالإضافة إلى الحق في تأسيس الجمعيات حيث شهدت الفترة التي أعقبت الإستفتاء على التعديلات الدستورية نموا متزايدا لتنظيمات المجتمع المدني الممثلة لمختلف الفئات الإجتماعية ومنها النقابات العمالية المستقلة للنخب في المجتمع الممثلة (للجامعيين ، أساتذة ، ثانويون ، أطباء) ومنظمات ثقافية وتطوعية ونتيجة هذا التحول نحو مأسسة الحياة السياسية في الجزائر كان المنتظر أن تلعب فعاليات المجتمع المدني عن طريق قياداتها في مختلف المجالس المحلية للولاية والبلدية دورا مهما في تحديد أولويات التنمية المحلية ، فبعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر من خلال **دستور1989** والذي نص في **مادته 40** على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي [1] ، لتسارع العديد من التشكيلات لتنظيم نفسها:

1- النقابات العمالية : لقد كان لطبقة للعمال الجزائريين تجربة نضالية في إطار النقابات التابعة للأحزاب اليسارية الفرنسية ومن ثم تأسيس العمال الجزائريين منظمة **نقابية**[*] مستقلة عن النقابات الفرنسية منذ عام 1956 وهي الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA [2]، وبدأت **النقابات** في الظهور بعد صدور القانون 14/40 في جويلية 1990.

2- الجمعيات والمنظمات الأهلية : لقد تلاشت الجمعيات والمنظمات الأهلية تدريجيا بعد الإستقلال لينصهر مابقي منها في بوتقة الحزب الواحد ، وبعد صدور قانون الجمعيات **31/90 سنة 1990**

---

(1)- صالح زياني ، " الإنفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية " ، **دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر: عدد خاص أفريل 2011 ، ص 314.

(*)- لقد عرفت النقابات الجزائرية فتورا منذ تاريخ إعلان فتح المجال لتأسيس نقابات سنة **1990** ، بالمقابل شهدت الساحة سيطرة للإتحاد العام للعمال الجزائريين وتصدره الساحة في كل المفاوضات التي حصلت مع السلطة زيادة على الدور المنفعي الخاص والمصلحي وبالتالي يمكن القول أن هذا الإتحاد يخدم بالدرجة الأولى الأعضاء المنتمين إليه ولايشكل أي فعالية في المجال التنموي محليا ووطنيا .

(2)- عبد الرحمن برقوق و حميدة شاوش إخوان ، " مورفولوجية المجتمع المدني في الجزائر " ، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع** ، العدد 02 ، جوان 2012 ، الجزائر : جامعة بسكرة ، ص 42 .

ظهرت العديد من الجمعيات الإجتماعية والمهنية والثقافية من بينها :- **منظمات حقوق الإنسان** : أسست لها وزارة خاصة ثم حل محلها **مرصد وطني لحقوق الإنسان** .

- **الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان** : أسسها المحامي علي يحيى عبد النور وهو وزير سابق في عهد بن بلة. و **جمعيات المساواة أمام القانون.**

3- الجمعيات الإجتماعية : هذا النوع من الجمعيات عرف في الآونة الأخيرة الإهتمام والنخبوية في التأسيس وهذا ما إنعكس سلبا على تواجدها في الساحة الإجتماعية.

4- الجمعيات الثقافية : لعل من أهمها **الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية** ،الحركة البربرية والحركة العربية الجزائرية.

5- التنظيمات الطلابية : سيطر عليها طلاب الحركة الإسلامية حيث غطى الإتحاد الطلابي الحر والرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين على باقي التنظيمات خاصة في عشرية التسعينيات ، بالإضافة منظمات نسائية ودينية كالزوايا وغيرها ، فقد إحتلت العاصمة الصدارة من حيث عدد الجمعيات المحلية **7001جمعية ، باتنة 3078 جمعية ، عنابة 566 جمعية ، غيليزان 330 جمعية، تيندوف الرتبة الأخيرة 206 جمعية** [1]، وعرفت الحركة الجمعوية نفسا جديدا جسده الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي ، وهذا مايبينه :

الجدول رقم (04) : يمثل تطور عدد الجمعيات من سنة 1987-1995.

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
عددالجمعيات	86	12	81	151	135	92	63	70	74

يفسر الباحث حسن بهلول هذه الطفرة الكمية في عدد الجمعيات بقوله : " **إن ضياع الثقة بين أفراد المجتمع والصراع السياسي بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية وأثناءها في نظام الحزب الواحد ، هما سببان في تشكيل الأحزاب وتسهيل قانون الجمعيات ، يكفي أن يجتمع خمسة ليؤسسوا جمعية** " [2] ، لقد عرفت مرحلة التسعينيات تزايد كبير للجمعيات خصوصا الجمعيات التطوعية زيادة على الجمعيات والتنظيمات التي كانت تحت سيطرة التشكيلات السياسية[*].

(1)- عبد الرحمن برقوق ، المرجع السابق ، ص ص 47 – 48 .

(2)- محمد بلقاسم حسن بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية** ، الجزائر : دار دحلب للطباعة ، 1993، ص86.

(*)- لقد حاولت كثير من الأحزاب إحتواء الجمعيات وحتى النقابات من أجل كسب التأييد والتغلل في الوسط السياسي الجديد .

المطلب الثاني : تجربة التنمية المحلية في الجزائر.

التنمية هي عملية ومنهج ومدخل وحركة يمكن من خلالها الإنتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو ، إن هذه المكانة المتميزة للتنمية المحلية جعلها تحتل موقعا بارزا في إسترتيجية وسياسة التنمية بالجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها سواء في ظل نظام التخطيط **(1967–1989)** أو في إطار الإصلاحات والتحول نحو إقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ **1990** ، ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة والمتمثلة في البرامج القطاعية غير المركزة الموكل تسليمها للولايات والبرامج البلدية للتنمية على المستوى المحلي.

أ– سياسة التنمية المحلية في الجزائر :

1– المخططات البلدية للتنمية : هي مخططات تتم على مستوى البلدية بهدف تنموي معتمدة على مجموعة من الوسائل القانونية والمالية التي تسمح بالقيام بسياسات تنموية تشمل المجال الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي ، فهذه المخططات هي المحرك للتنمية على المستوى المحلي ، ولابد للدولة من معرفة رأي البلدية في أي مشروع تنموي محلي من إمكانيات للتمويل وإجراءاته ، زيادة على طبيعة المشروع وصلاحيته والآثار المترتبة عنه [(1)].

2– المخططات القطاعية للتنمية : لقد أصبحت إدارة شؤون المواطن معقدة إلى حد بعيد فكان لابد من العمل بمبدأ اللامركزية لرفع الغبن عن المواطن حيث منح للولاية صلاحيات في إعداد المخططات التنموية على المستوى المحلي : " **ويعكس مخطط الولاية في المدى المتوسط البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الإقتصادية ، الإجتماعية والثقافية** " [(2)] ، ولابد على أن تكون هذه المخططات مصادق عليها من المجلس الشعبي الولائي بالإضافة إلى توافقها مع المخططات والبرامج الوطنية [(3)] ويكمن دور الدولة في المجال التنموي من خلال :

1– تدخل الدولة :

من خلال إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وطنيا ومحليا بإعتبارها ممثلة للمجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الإقتصادي والإجتماعي .

---

(1)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم 380/81 المؤرخ في 1981/12/26 ، " صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية " ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 52 ، 1981/12/29 ، المادة 03 .

(2)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 09/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالولاية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 15 ، 1990/04/11 ، المادة 60 .

(3)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 88/02 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق بالتخطيط ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 02 ، 1988/01/13 ، المادة 19 .

2- المشاركة الشعبية : إن الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري تحت الإحتلال الفرنسي غرست في نفسه وأعماقه التطلع إلى عالم تسوده العدالة والمساواة في الإستفادة من ثمار التنمية المحلية ولايتحقق ذلك إلا بمشاركته الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي ونظام الثورة الزراعية والتسيير الإشتراكي للمؤسسات وصدور المراسيم المنظمة للإدارة المحلية وتشكيلها عن طريق الإنتخاب الكلي والمباشر، ومع صدور دستور 1989 تم فتح المجال للجمعيات المدنية للمساهمة في خدمة المجتمع وتوفير أطر المشاركة.

3- التخطيط : العمل القاعدي يحتاج في عملية بنائه إلى تخطيط دقيق وفق أسس ومبادىء تضمن النجاح على المستوى القصير والمتوسط والبعيد المدى ، فالجزائر في مرحلتها الإنتقالية حاولت الإستعانة بمجموعة من الخطط والبرامج القصيرة والطويلة المدى بهدف تحسين المستوى الإقتصادى والدفع بعجلة التنمية ، وهذا يعكس الإيديولوجية الإشتراكية التي إتبعتها غداة الإستقلال وحاولت تطبيقها في كافة المجالات. [1]

4- اللامركزية : التنمية المحلية ليست بالشيء السهل لو نظرنا إليها بالمنظور الإقتصادي فالمناطق قد تختلف في متطلباتها خصوصا وأن الجزائر تعد قارة بمساحتها الكبيرة ، وهنا يدرك صانع السياسة المحلية في الجزائر صعوبة وضع برامج تلامس الواقع المعاش لكل منطقة ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال جهاز إداري قادر على حصر بعد المناطق من خلال تسهيل عملية إتخاذ القرار وتقريب السلطات المركزية من المواطن على المستوى المحلي دون الحاجة للرجوع إلى الهيئات العليا في البلاد بإتخاذ المبادرة على مستوى الجماعات المحلية ، هذه الإخيرة التي عرفت إصلاحات من خلال تكريس اللامركزية الإدارية في الجزائر ووضع برامج تتلاءم وطبيعة النظام الإدراي الجديد خصوصا نهاية التسعينيات وبداية الألفية تجلى ذلك من خلال البرامج التنموية .

5- التوازن الجهوي : شكلت سياسة **التوازن الجهوي**[*] محورا رئيسيا في إستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر ، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الإجتماعي لايتحقق إلا بتحقيق عدالة إجتماعية ، ولكن يبقى هذا الكلام مجرد حبرعلى ورق فالملاحظ للسياسة التنموية في الجزائر يدرك الهوة الكبيرة بين المناطق شمالا وجنوبا ، شرقا وغربا[2] .

---

(1)- أحمد شريفي ، " تجربة التنمية المحلية في الجزائر " ، **في مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 40 ، 2009 ، ونقلا عن الرابط www.mediafire.com/download.php?e47ihy71746bgoe ، ص 5.

(*)- من أبرز الإشكالات التي تطرح نفسها في الساحة السياسية ، الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر سياسة التوازن الجهوي في الجزائر حيث أصبحت مشكلة حقيقية لابد للسلطات العليا في البلاد من إيجاد حلول جوهرية لمعالجتها خصوصا صانع السياسة العامة في الجوائر الذي لابد له أن يوازن بين المناطق فيما يتعلق بالمشاريع التي تعكس الإحتياج المحلي.

(2)- أحمد شريفي ، المرجع السابق ، ص 6.

ب- التطور المرحلي لبرامج التنمية المحلية في الجزائر :

1- مرحلة التخطيط (1967-1989) :

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط وإختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من :

- حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.
- إستخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل إستخدام ممكن.
- تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الإستثمارات المبرمجة في وقتها.

وقد باشرت ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المتدرج كمايلي :

- **المخطط الثلاثي (1967-1969) ،المخطط الرباعي الإول (1970-1973).**
- **المخطط الخماسي الإول (1980-1987) و المخطط الخماسي الثاني (1987-1989)** [1] ،

وقد إنصبت إهتمامات المخططات على قطاعات ثلاثة توزعت عليها الإشتثمارات هي : **القطاع المنتج ، قطاع الخدمات وقطاع البنية الأساسية الإقتصادية والإجتماعية**، وبالتالي فالتنمية المحلية لا تتحقق إلامن خلال " **نمو كافة أجزاء البناء الإجتماعي نموا متوازنا ومتزامنا** " [*].

2- مرحلة إقتصاد السوق : بدأت عملية التحول نحو إقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الإشتراكية التي باشرت خلالها جملة من الإصلاحات :

- إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الإقتصادية سنة1982.
- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية سنة1984.
- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية سنة 1986.
- صدور قانون إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية سنة 1989 ، كل هذه الإصلاحات كانت بهدف تحسين مستوى الأداء الإقتصادي على المستوى الوطني والمحلي [2].

ومع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول في مسار الدولة والمجتمع على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن الكبرى وإكتضاضها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني ، ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة

---

(1)- أحمد شريفي ، المرجع السابق ، ص9 .

(*)- لعل أبرز مشكل عانت منه الجزائر هوقضية التوازن الجهوي في عملية التنمية المحلية ، حيث يلاحظ في كثير من الأحيان عدم مراعاة الفوارق الإقتصادية والإجتماعية بين مختلف مناطق الجزائر ، وبالتالي عدم تشخيص فعلي للمشكلة العامة محل الدراسة كان له أثر سلبي على بعض السياسات التنموية المحلية التي لم ترقى لمستوى تطلعات الفئات الإجتماعية وأحدثت شرخا بين الولايات إقتصاديا ولجتماعيا.

(2)- المرجع السابق ، ص12 .

الإستقرار السياسي والأمني بدرجة عالية سنة 1997 شرعت الدولة في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية إبتداءا من سنة 1998:

1- البرامج العادية : بلغ حجم البرامج المحلية منها **883.24 مليار دج.**

2- برنامج الإنعاش : يغطي الفترة الممتدة بين **سنة 2001-2004** بغلاف مالي قدره **525 مليار دج منها 114 مليار دج للتنمية المحلية.**

3- برنامج دعم النمو : يمتد من سنة **2005 إلى 2009** بلغ حجمه الإستثماري الحالي **9000 مليار دج خصص 190.5 مليار دج للبرامج المحلية.**

هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط إستقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي ، ويظهر ذلك من خلال الجدول الذي يوضح نصيب برامج التنمية المحلية المخصصة لبعض القطاعات [1].

- الجدول رقم (05) : يمثل نصيب برامج التنمية المحلية من سنة 1998 إلى 2009.

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	1998 - 2004	2005 - 2009
برامج قطاعية غير مركزة	27.51	29.42	49.42	80.97	154.78	245.49	188.81	776.162	1708.5
البرامج البلدية للتنمية	15.03	18.20	35.51	39.04	41.79	45.47	62.01	221.08	200
المجموع العام pcd+psd	42.546	47.68	84.01	120.58	296.58	290.82	2014.82	997.24	1908.5

- **الوحدة مليارديناز جزائري.** بالرغم من الإستثمارات التي وجهتها الدولة إلى التنمية المحلية وكانت إنجازاتها كبيرة نسبيا إلا أنها عرفتنجاحات وإخفاقات وسلبيات لا تزال تعترض طريق التنمية وتمنعها من تحقيق أهدافها على الوجه المقبول وهي متعددة منها الإدارية والفنية والإجتماعية والإقتصادية

(1)- أحمد شريفي ، المرجع السابق ، ص ص 12- 13 .

خاصة في ظل الإعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى التي لا تتجاوز مساهمتها في الصادرات أكثر من **3%** ، فالتنمية المحلية ليست مجرد مشاريع فقط بل لابد من تفعيل دور المجتمع المحلي في البرامج التنموية ويكمن ذلك في:

– الجهود الحكومية لوحدها غيرقادرة على بلوغ الأهداف لتنمية محلية حقيقية ومتوازنة مالم تكن مدعومة بالمبادرات الخاصة والمشاركة الشعبية تمويلا وإعدادا وتنفيذا وتقويما.

– التنمية المحلية لا تتطلب مبالغ مالية ضخمة فقط لتحقيق أهدافها وإنما تتطلب إلى جانب ذلك إدارة فعالة ذات كفاءة وجهاز فني مؤهل ومدرب ومساندة حكومية وشعبية واعية .

– الخطط والبرامج ذات البعد الوطني والتسيير المركزي تبقى بعيدة عن التكفل بالإحتياجات المحلية الخاصة وتعجز عن تحقيق التوازن الجهوي مالم تكن مصحوبة ببرامج محلية يتم إعدادها والتخطيط لها وتنفيذها محليا .

وتبقى مشاريع التنمية المحلية في كثير من الخطط بعيدة عن الواقع الجزائري عمليا كونها لا ترقى إلى مستوى الطموحات الشعبية التي تطالب بتوازن تنموي محلي في كل القطاعات مع مراعاة خصوصيات المناطق الجزائرية والإمكانات المتاحة ، ولابد من وجود ضابط ومحدد منظم لهذه العملية التشاركية ، لنطرح سؤال عريض حول **ماهي أسباب ومظاهر إختلال التنمية المحلية في الجزائر** ؟ .

ج– أسباب ومظاهر إختلال التنمية المحلية في الجزائر :

1– أسباب إختلال التنمية المحلية :

1–1– أسباب تنظيمية: الجانب التنظيمي عامل مهم في نجاح أي عملية تنموية سواءا على المستوى الوطني أو المحلي حيث لا يمكن لأي منظمة أو مؤسسة االتكيف والإستمرار في أداء وظائفها دون تنظيم مسبق لإدارتها وهندستها وفق المتغيرات المحيطة بها داخليا وخارجيا ، فالجزائر عملت على بعض الإصلاحات القانونية في المجال الإدراي من أجل تسهيل العملية التنموية إلا أن ذلك لم يخلوا من نقائص أدت إلى ضعف الأداء ونقص الفعالية ، فقراءة **القانونين 90/08 و 90/09** المتعلقين بالبلدية والولاية تبين مايلي :

يتميز قانون البلدية 90–08 بكونه منح إختصاصات واسعة جدا للبلدية سواء بالنسبة لرئيسها الذي يمثل البلدية من جهة طبقا للمواد **(58 إلى 66)** ويمثل الدولة من جهة أخرى طبقا للمواد **(67 إلى 80)** ولكن من خلال تحليل الصفة التمثيلية له يتضح تفوق صفته كممثل للدولة عن صفته كممثل للبلدية مع أنه منتخب من طرف الشعب كما أن تداخل هاتين الصفتين يؤدي إلى غياب المجلس الشعبي البلدي كهيئة منتخبة مع تواجد قوي لسلطة الوالي طبقا للمواد **(81 إلى 83)** ، وبالتالي يظهر جليا أن المواد القانونية تقيد بدرجة كبيرة عمل رئيس البلدية في كثير من الجوانب المحلية التي يجب أن يكون متحرر منها من الناحية العملية كي تكون الكفاء والفاعلية في العمل التنموي . والرفع من سلطة الوصاية و إعطائهاالأولوية في إتخاذ القرارات ، وبالنسبة للولاية فإن قانون **09/90** أعطى

للمجلس الشعبي الولائي صلاحيات واسعة في مجال التنمية ، الفلاحة ، الري ...إلخ... وهذا طبقا للمواد **(55-82)** ولكن بالمقابل تم تقليص هذه الصلاحيات بسبب صدور نصوص تشريعية و تنظيمية تعالج مختلف القطاعات وهكذا أصبح للمجلس الشعبي الولائي دور إستشاري أكثر منه صاحب قرار [1].

2-1 – ضعف الموارد البشرية :

تشكل الوسائل البشرية أحد الشروط المسبقة الهامة ورهانا حاسما يسمح للجماعات الإقليمية بالإرتقاء إلى مستوى المهام الجديدة التي يفرضها إقتصاد السوق وهذا من خلال السعي إلى رفع عدد الأعوان التقنيين المؤهلين بشكل معتبر ، كما يعتبر تسيير الموارد البشرية من أهم العوامل التي تؤثر على نجاح وفعالية أي هيئة عمومية إذ يعتبر العنصر البشري أساس أي عمل يراد له النجاح فهو مكلف بتقديم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها فوضعية الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية خاصة البلديات سيئة وهذا نظرا لسياسة التوظيف المحلي [2].

3-1 الرقابة القانونية للوالي على رئيس المجلس الشعبي البلدي :

وهذا يعد من الأسباب التي قد تعطل إلى حد بعيد صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي فهو لا يملك أي نص قانوني في مواجهة تسلط الوالي أو اللجوء للقضاء للطعن في قراراته سواءا بعدم الموافقة على المداولات أو رفض المصادقة والتوقيع عليها [3] لأن الوالي طبقا لقانون الولاية لسنة 1990 منحت له صلاحيات واسعة للتحكم في البلديات من جميع النواحي خصوصا ما تعلق بالتمويل المحلي زيادة على التوجيه والضبط [4] تحت طائلة الرقابة القانونية للوالي ، مع **تراجع دور الجماعات المحلية في الجانب الإقتصادي** [*] .

---

(1)- المدرسة الوطنية للإدارة ، " الرهانات الجديدة للتنمية المحلية " ، **حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة** ، 2005-2006 ، ص47 .

(2)- المدرسة الزطنية للإدارة ، " الرهانات الجديدة للتنمية المحلية " ، **حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة** ، فرع إدارة محلية ، 2004-2005 ، ص 115.

(3)- أنظر المادة 46 من قانون البلدية 90/08 .

(4)- أنظر المواد 80 إلى 83 من قانون البلدية 90/08 .

(*)- لقد شهدت الجزائر تغيرات كثيرة مست الجانب التنظيمي لكثير من الهيئات خصوصا بصدور دستور 1989 ، وهذا ما لوحظ من خلال قانون البلدية والولاية سنة 1990 من خلال تقليص بعض الصلاحيات التي كان تتمتع كل من الولاية والبلدية خصوصا في المجال الإقتصادي والإتجاه نحو إقتصاد السوق ، ويمكن ملاحظة هذا كذلك من خلال القوانينين التي صدرت سنة 1995 المتعلقة بخوصصة المؤسسات العمومية وإعادة هيكلة الإقتصاد الوطني إلا أن ذلك لم يحد كل من الولاية والبلدية من المبادرة بإنشاء بعض المشاريع المحلية ذات الطابع المقاولاتي ، وتغييرات دستور 1996 (**المواد 126 إلى 129 من قانون الولاية 90/09 والمادتين 136 و 137 من قانون البلدية 90/08 ، الأمر رقم 95/22 المؤرخ في 26 أوت 1995 لخوصصة المؤسسات العمومية ، المادة 37 من دستور 1996**) .

وهكذا فإن أسباب الأزمة المتمثلة في ضعف التأطير على مستوى الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات تكون من جهة موضوعية فرضها الواقع ومن جهة أخرى قانونية .

4-1- الرقابة على خطط التنمية والمشاريع :

فالجهات الوصية الممثلة للسلطة المركزية تعمل على التأكد من مطابقة الخطط التنموية على المستوى المحلي مع الخطط الوطنية ، زيادة على المساعدة المقدمة للبلدية في إعداد وبلورة خطط التنمية من خلال تقديم الدعم والإعانات المالية ومراقبة كيفية إنفاقها من طرف الوالي الذي يأمر بصرف وتسيير ميزانية التجهير القطاعية والبرامج التنموية [1].

5-1- أزمة التضخم :

يعتبر التضخم من أكبر المعضلات التي تساعد في تقهقر معدلات نمو الدول بفعل نقص الخبرة العلمية والفنية لبناء سياسة مالية واضحة وكذا عدم وجود سياسة في ترشيد الإنفاق ، والجزائر لم تكن بعيدة عن هذه الإضطرابات فبعدما كان الدولار الواحد يجاري 7.9 دج في جانفي 1990 فقد إرتفع سعره إلى 50 دج في عام 1992 ليصل إلى 67 دج عام 1999 ، مما يؤكد أن سياسة الدولة المالية للقضاء على التضخم الذي كان 10 % سنة 1988 ليصل 60 % عام 1991 [2] مما أثر على البرامج التنموية الوطنية والمحلية .

ب- مظاهر إختلال التنمية المحلية :

إن الأسباب المذكورة سابقا تؤدي بالضرورة إلى إختلالات جوهرية تعيق عمل الجماعات المحلية في تنفيذ السياسات التنموية ، هذه الإختلالات تترجم في جملة من المظاهر أهمها :

1- إنتشار ظاهرة البيروقراطية السلبية في الجزائر :

تزامن نشوء وتطور الأمراض البيروقراطية في الجزائر بموازات مع التقهقر الإقتصادي وعجز الأجهزة الإنتاجية على تحقيق فوائض مالية السبب الذي جعل من الجهاز البيروقراطي للدولة ينفرد بمهمة الإصلاح والتغيير ، وبالرغم من أن جميع الحكومات الجزائرية قد تعرضت في محتوى برامجها إلى خطورة الأمراض البيروقراطية وطرح مقابها فكرة الإصلاح الإداري إلا أن ذلك لم يبقى سوى حبر على ورق ، وقد أفرزت هذه الوضعية حالة اللاأمن بين المواطن والإدارة وإنعدام الثقة في التعامل بينهما [3] ولازالت البيروقراطية متجدرة في الإدارة الجزائرية إلى يومنا هذا نتيجة الممارسات المتوارثة منذ فترة زمنية طويلة ، ويمكن حصر مظاهر هذا الضعف فيما يلي :

---

(1)- مرازقة عيسى ، " معوقات تسيير الجماعات المحلية : بعض عناصر التحليل " ، **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية** ، الجزائر : جامعة باتنة ، العدد 14 ، جوان 2006 ، ص 195 .

(2)- قاسم ميلود ، " علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الأزمة ومحاولات الإصلاح " ، **دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 05، جوان 2011 ، الجزائر : جامعة ورقلة ، ص 66 .

(3)- المرجع نفسه ، ص 72 .

– **ضعف دور الإعلام الرقابي :** عدم فعالية السلطة الإعلامية وقصورها في توعية الناس بأشكال الفساد الإداري يعد من أهم المسببات المشيعة لمظاهر الفساد الإداري في سلوكيات الموظفين الحكوميين ، فغياب الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات تحول دون ممارستهم للدور الرقابي الشيء الذي يسهم في تمادي وتفنن الموظفين في إمتهان الفساد الإداري بعيدا عن المتابعات الإعلامية التي تفضحهم [1] وبالتالي ينعكس سلبا على أي تنمية .

– **تدني مستوى الخدمات :**

القيمة الحقيقية لأي عمل إداري سواءا على المستوى الوطني أو المحلي هو تحقيق الرضا لأفراد المجتمع بنسب مقبولة ، فالدول التي عرفت قفزة نوعية في مجال التنمية والنمو وإنتقلت إلى مرحلة الإنتاجية والجودة الشاملة كان مرد ذلك طبيعة الجهاز التسييري الإداري لهذه الدول ، لنجد العكس في الجزائرلضعف خدمات الإدارة المحلية .

2– العجز في الميزانية :

يعد مبدأ التوازن من المبادىء الأساسية للميزانية وهو الحالة التي يكون فيها مجموع النفقات يساوي مجموع الإيرادات والإخلال في ذلك يؤدي إلى فائض في النفقات وبالتالي عجز مالي ، والتوازن يجب أن يتحقق على مستوى كل قسم من أقسام مدونة الميزانية والإخلال بهذا المبدأ يعتبر في الواقع عجز ميزانية الجماعات المحلية ويحدث هذا عند إتساع مجال المتطلبات من جهة وندرة الموارد المالية المتاحة للجماعات المحلية وحجم المهام المنوط بها ، إلى تقديم طلب لمنح الإعانة لإعادة التوازن للميزانية ، "**وعندما يتبين عجز الميزانية يتعين على المجلس الشعبي البلدي إتخاذ جميع التدابير اللازمة لإمتصاص وتأمين التوازن الدقيق للميزانية الإضافية وإذا لم يتخذ المجلس الشعبي البلدي إجراءات الضبط الضرورية جاز للوالي إتخاذها والإذن بإمتصاص العجز في مدى سنتين ماليتين أو أكثر**" [2] ، ويرجع السبب في عجر الميزانية إلى :

– إختلال التوازن مابين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية وعدم إنسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف إرتفاعا مستمرا ومتسارعا[*]. فتعدد و تنوع صلاحيات

---

(1)– إبراهيم توهامي وليتيم ناجي ، " قراءة تحليلية في مضامين وأبعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول : **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري** ، يومي 06 – 07 ماي 2012 ، الجزائر، ص10.

(2)– أنظر المادة **156** من القانون البلدي **90–08** .

(*)– هذا ما يعكس فشل وزارة المالية في ضبط الميزانية العامة ، مما تلجأ في كثير من الحالات إلى ميزانية تكميلية نهاية السنة وهذا ما يعكس الإشكالات التي تواجه المسؤولين في وضع خطط تنموية حقيقية نتيجة غياب إستراتيجة واضحة في التأطير المالي.

الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن إستمرارية تسيير مصالحها .

– الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية .

– الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة .

– عدم التقدير لبعض النفقات لزيادة إستهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا وتحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحية وزارة أخرى بالإضافة النمو الديمغرافي وزيادة عدد السكان وعدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية .

3– تحليل واقع الإدارة المحلية في الجزائر :

تعاني الإدارة المحلية في الجزائر بصفة عامة وإدارة الجماعات المحلية بصفة خاصة كثير من المشاكل والإختلالات التي فرضتها على نفسها قبل أن تتسبب فيها أي جهة خارجية وهذا نتيجة عوامل تراكمية كونها إدارة إعتمدت على التقليد (تقليد النموذج الفرنسي) أكثر من الإبداع ومحاولة إيجاد نموذج إداري عام ومحلي يتلاءم وطبيعة الإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها الجزائر ، لكن ضعف الكفاءات إلى حد بعيد جعلها محل إنتقاد من المشرفين عليها أنفسهم زيادة على شكوى المواطن من تدهور الوضع الخدمي وصعوبة قضاء الحاجات ، لا يختلف إثنان على ضرورة إيجاد إطار هيكلي تنظيمي يعتمد على نوع من العلمية والتقنية مع الإستعانة بالخبرات خاصة الكفاءات الجزائرية الموجودة في الخارج ، فالخدمة العمومية ذات الجودة مطلب لابد منه فرضه الواقع نتيجة التطورات الحاصلة في الجانب التقني وتزايد بنى الوظائف وتغير المفاهيم ، ولو نظرنا إلى الحالة المرضية التي تعاني منها الجماعات المحلية في الجزائر لوجدنا أولها الروتين الذي قضى على الإبتكار والإبداع مع إنعدام التحفيز الذي الذي يرفع من همة الموظف الإداري في تحسين نوعية عمله ويضمن له حافز من أجل المبادرة إما بالترقية أو المكافآت المالية لتحسين مستواه المعيشي ، هذا الأخير الذي جعل الموظف في الجزائر يلجأ إلى أخذ الرشوة نتيجة لكثير من العوامل نذكر منها غياب الوازع الديني والإعتماد على التوظيف الكمي مع إهمال الجانب النوعي ، لايمكن بأي حال من الأحوال تحقيق تنمية محلية في ظل وجود إدارة هشة ليس لها روح المبادرة بل تخضع لتوجيهات تنظيمية ساهمت في ركودها على المستوى المحلي نتيجة تقييدها بترسانة من القوانين جعلت منها مجرد أداة رقابية لتنفيذ برامج مركزية ، فالضبط الإداري لابد منه كي لاتضيع ثروة الأمة نتيجة التلاعبات لكن لابد من البحث عن مجال تفاعلي يسمح برفع كفاءة وفعالية الإدارة وهذا الأمر ليس صعب إذا توفرت الإرادة الحقيقية والصادقة مع الإبتعاد عن الشعارات والبرامج الورقية المثالية التي لم تتحقق على أرض الميدان وبقيت في الأدراج ، ومهما كان الحديث عن عصرنة الإدارة في الجزائر منذ بداية الألفية إلا أن الملاحظ هو غياب مشاريع حقيقية تساهم في النهوض بهذا القطاع الذي رفع دول كاليابان وماليزيا وغيرها...

المطلب الثالث : الإطار القانوني لعمل المجتمع المدني الجزائري.

أ- مرحلة الحزب الواحد :

لقد إختلفت القوانين حسب طبيعة المرحلة بدءا بقانون الجمعيات الفرنسي الذي ذكرناه سابقا الذي صدر بتاريخ **05 جويلية 1901** ، حيث كان مرجعا أساسيا لقانون الجمعيات الذي صدر بعد الإستقلال ، فإنطلاقا من **02 مارس 1964** صدرت تعليمة عن وزارة الداخلية حيث أجازت لموظفي الإدارة العمومية التي لها علاقة تعاون مع الجمعيات إجراء تحقيق مدقق عن نشاط هذه الجمعيات ، لنشهد سنة **1971** إلغاء القوانين الفرنسية المعمول بها حيث نظراليها أنها تتعارض مع السيادة الوطنية ليظهر بعد ذلك قوانين للجمعيات ذات صبغة إشتراكية لعل أهمها الأمر الصادر عام **1971 رقم 79/71** ، ليتبعه الأمر المعدل رقم **21/72 المؤرخ في 07 جوان 1972** الذي قيد العمل الجمعوي ووضعه تحت الرقابة المركزية للحفاظ على التوجه الأيديولوجي للجزائر [1] .

ويمكن القول أن هذه المرحلة شهدت تقييد كبير في طريقة إنشاء الجمعيات وألزم كل من يريد تأسيس جمعية محلية أو وطنية بضرورة التصديق من السلطات المحلية والوزارية معا ، ومع تزايد المشاكل الإجتماعية قامت السلطات بالمصادقة على القانون رقم **15/85 سنة 1987** المتعلق بالتنظيمات غير السياسية للتكفل بالقضايا الإجتماعية بسبب الضغوطات الخارجية والداخلية التي فرضت على النظام ضرورة التغيير ، وبالرغم من كل ذلك بقيت تلك الجمعيات خاضعة للسلطة من خلال رقابة الإدارة عليها حيث إستمرت هذه الوضعية القانونية إلى غاية صدور القانون رقم **31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990** والقائم على التعددية [2] وذلك من خلال دستور **1989** .

ب- مرحلة الإنفتاح :

عرفت هذه المرحلة تغيرات على مستوى الإطار القانوني للنظام الجزائري من خلال عملية ما يسمى الإنفتاح الحذر وظهور أفكار جديدة على مستوى القانون الجزائري المنظم لأشكال التنمية الإجتماعية وتبلورذلك قبل التعددية من خلال القانون رقم **15/87 سنة 1987** [3] الذي ذكرناه سابقا المتضمن تأطير التنظيمات غير السياسية الذي تميز بإلغاء الإعتماد المسبق والرجوع إلى التصريح الإداري من خلال رفع العراقيل عن تأسيس وتسيير الجمعيات [*] وقد برز أيضا قبل هذه المرحلة صدور المرسوم التطبيقي بتاريخ **02 فيفري 1988** الذي قام بتكريس صلاحيات الإدارة في عملية مراقبة تأسيس وسير الجمعيات- وله ما يبرره نتيجة الأوضاع السائدة - لتستمر هذه الوضعية لغاية صدور قوانين في

(1)- عروس الزبير ، " النظيمات الجمعوية الواقع والآفاق " ، الجزائر : **منشورات ANEP** ، رقم 13 ، 2005 ، ص 18.

(2)- الجريدة الرسمية ، عدد 53 ، مرجع سبق ذكره ، ص 1686.

(3)- قانون رقم 15/87، ا لجريدة الرسمية ، عدد31 ، الصادرة في 29 يونيو1987 .

(*)- قبل قانون 1987 كان فيه تضييق في عملية تأسيس الجمعيات وأخذ الإعتماد سواء على المستوى المحلي أو الوطني وذلك بالرجوع إلى السلطات المركزية ، زيادة على الرقابة الدورية المفروضة من قبل الإدارة .

بداية التسعينيات وأهم شيء جاء به هذا القانون أنه كرس الحق في إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الحياتية ورفع مختلف العراقيل والعقبات الإدارية والبيروقراطية وتحديد القواعد القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات ومن بين القوانين **القانون رقم 31/90** الذي منح مفهوم جديد للجمعية ففي المادة الثانية منه أقر على أن الجمعية : "**هي عبارة عن إتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون على أساس تعاقدي بهدف غير مربح أو ذو فائدة مالية** "[1]، لقد فتح قانون الجمعيات سنة 1990 المجال لتكوين الجمعيات في مختلف المجلات لنشهد بعد سنوات قانون جديد رقم "**06/12**" [*] **سنة 2012** حيث حدد مجموعة من الشروط لتأسيس جمعية ويمكن رصد بعضها فيما يلي :

– في نص المادة **رقم 04 من قانون 06/12** يجب أن يتوفر في الأشخاص الطبعيين الذين بإمكانهم تأسيس جمعية بلوغ سن 18 فما فوق ومن جنسية جزائرية ، ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية بالإضافة على أنهم غير محكوم عليهم بجناية أو جنحة تتنافى مع نشاط الجمعية ، زيادة على ماسبق هناك شروط تتعلق بأهداف الجمعية على سبيل المثال لا الحصر هدف الجمعية تسميتها ومقرها ، نمط التنظيم ومجال الإختصاص الإقليمي ، شروط وكيفيات إنخراط الأعضاء ، إنسحابهم ، شطبهم أو إقالتهم ، حقوق وواجبات الأعضاء ، الشروط المرتبطة بحق تصويت الأعضاء ، قواعد وكيفية تعيين المتدربين في الجمعيات العامة والهيئات التنفيذية ، بالإضافة إلى تحديد محضر الجلسة من قبل محضر قضائي وإداعه للمصالح المعنية [2] .

وبالعودة إلى **القانون رقم 31/90** حيث حمل في مادته **رقم 6** أن تجمع 15 عضو كاف لإنشاء جمعية ، وتنص المادة **28** على أنه يمنع على الجمعيات قبول الهبا والوصايا المثقلة بأعباء أو شروط، وعدم قبول الهبات من جمعيات أو هيئات أجنبية إلا بعد أن توافق عليها السلطات العمومية المختصة التي تتحقق من مصدرها ومبلغها وتوافقها مع الهدف المسطر للجمعية [**].

---

(1)– حساني خالد ، " المجتمع المدني في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسة العملية " ، **مجلة الفقه والقانون** ، 01 يناير ، 2013 ، ص 6 .

(*)– جاء هذا القانون ليضع إطار تفسيري ونظام متكامل للإنشاء الجمعيات في الجزائر محدد فيها الشروط الواجب توفرها في طلب الإنشاء بالإضافة إلى ذلك وضع تعريف محدد لمفهوم الجمعية .

(2)– أنظر القانون رقم 12– 06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل: 12 يناير 2012 ، **الجريدة الرسمية** ، رقم 02 ، الصادرة في 15 يناير ، 2012 .

(**)– ضبط التبرعات في المادة 29 : والمتمثلة في التبرعات العلنية من الدولة أو من إ قتطاعات المشتركين الأعضاء في الجمعية وبالتالي كانت كل الجمعيات ومعضم فعاليات المجتمع المدني في الجزائر منذ تأسيسها مدعومة من قبل الدولة بشروط بالإضافة إلى منع الجمعيات من تلقي الإعانات الأجنبية وأخذ الهدايا والهبات دون علم السلطات العليا في البلاد .

3- تقديم الإعانات من السلطات العمومية :

تعد الإعانات المقدمة من السلطات وسيلة للمساهمة في تحقيق المشاريع ذات المنفعة العمومية لمساعدة الدولة على تحقيق بعض المشاريع التي لا تشرف عليها مباشرة ولها أشكال متعددة : لشراء العتاد ، الطباعة أو تهيئة مقر ، وقد وضحت **المادة 30 : " يمكن للجمعية التي ترى السلطة العمومية نشاطها مفيدا أو ذا منفعة عمومية أن تحصل من الدولة أو الولاية على إعانات أو مساعدات مالية "** [1] ، مع مراقبة السلطات لطريقة إستغلال الإعانات وفق تقرير سنوي تقدمه الجمعيات كل سنة للسلطات كا تم يمكن تقسيم الجمعيات إلى جمعيات وطنية وأخرى محلية بالإضافة إلى الجمعيات الأجنبية التي مقرها خارج الجزائر.

ويتضح لنا جليا من خلال ما سبق أن قانون الجمعيات **31/90** أول تشريع منح الحق في إنشاء الجمعيات في الجزائر فبعد صدوره في فترة وجيزة ظهرت الكثير من الجمعيات الوطنية وخصوصا المحلية في الجزائر نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات وهذا ما بلوره دستور **1996** في المادة **43** حيث أشارت إلى تشجيع الدولة للحركة الجمعوية في الجزائر ، زيادة على ظهور برامج حكومية تشجع المجتمع المدني في إدارة شؤون المجتمع [2] .

وقد إشترط المشرع الجزائري في الجمعيات تحديد موضوعها بدقة مع ضرورة أن يعبر إسمها عن العلاقة بهذا الموضوع إضافة إلى ذلك فقد إشترط المشرع أيضا ضرورة أن يندرج موضوع نشاطها وأهدافها ضمن الصالح العام وأن لا يكون مخالفا للقيم والثوابت الوطنية . و هنا تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان لم يبلغ عدد الجمعيات مع نهاية سنة **1986** إلا حوالي **12000** جمعية فإن هذا العدد تجاوز **40000 جمعية** في سنة **1992** ، وفيما يخص الجمعيات ذات الطابع الوطني فإن العدد إرتفع على التوالي من **60 إلى 5000 جمعية** ، أي بنسبة إرتفاع بلغت أكثر من **83%** [3]، لتعرف الجزائر تغير في الأوضاع سنوات التسعينيات [*] ودخلت في مشاكل سياسية وإقتصادية كان لها أثر على الواقع المعيشي للمواطن.

---

(1)- ينظر للمرسوم التنفيذي رقم 05 – 247 المؤرخ في 07 جويلية 2005 : الذي يوضح كيف إستفادت بعض المنظمات والحركات الجمعوية من صفة الجمعية ذات النفع العام ، وبالتالي تلقي الدعم الحكومي .

(2)- فاضلي سيد علي ، " نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري " ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق** ، جامعة بسكرة ، 2008 – 2009 ، ص 103 .

(3)- حساني خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

(*)-عرفت سنوات التسعينيات تأسيس عدد كبير من الجمعيات نتيجة فتح المجال والحماسة الزائدة في كثير من الحالات دون تأطير واضح ، وهو الإشكال الذي وقعت فيه السلطات الجزائرية من خلال تزايد عدد هذه المنظمات خصوصا الجمعيات المحلية التي عرفت تزايد رهيب صعب في كثير من الأحيان خضوعها للرقابة الصارمة خصوصا سنوات التسعينيات التي إستغلت فيها الكثير من المنظمات حزبيا بطريقة أو بأخرى من أجل الحشد الجماهيري لحزب دون آخر ، وكذلك في خضم الأزمة الإقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر زادت هذه الفعاليات العبىء على كاهل الخزينة الجزائرية .

المبحث الثاني :عوامل تنامي دور المجتمع المدني في الجزائر .

تمهيد :

تعد التركيبة السكانية في الجزائر مساعدة لحد بعيد في بلورة مشاريع تنموية ناجحة كون أكثر من 70 بالمائة شباب يمكن تدريبهم وإستغلالهم في تنمية محلية ووطنية شاملة إلا أن هذه الثروة المتنامية مع السنوات لم تستغل لكثير من العوامل لعل أبرزها الأزمات التي مرت بها من سياسية إلى إقتصادية والأمنية التي زادت في تعميق الأزمة سنوات طويلة ، فالمرحلة الإنتقالية التي عرفت إختلالات في كل مستويات التنظيم السياسي ، الإقتصادي ، الإجتماعي وحتى الثقافي أدخلت الجزائر في متاهة تبحث فيها عن نفسها محاولة إيجاد بطاقة تعريفها بين الدول، وفي خضم هذه المشاكل ظهرت في الأفق بعض الإصلاحات كمحاولة لإعادة البناء الداخلي بإعادة الهيكلة سياسيا وإقتصاديا.

المطلب الأول : تأثير الأزمة السياسية والإقتصادية على الواقع الجزائري .

أ- الأزمة السياسية في الجزائر :

يمكن تشخيص هذه الأزمة في هزات كثيرة أصابت المنظومة السياسية الجزائرية خصوصا بعد الإستقلال وما أعقبه من تطورات سنوات الثمانينات والتسعينات كان لها أثر سلبي على الواقع الجزائري ، فالأمر الذي عقد المشكلة طرح قضية شرعية النظام السياسي ومدى رضا الجماهير عنه زيادة على ذلك مدى مشروعية مؤسسات الدولة ، "فحل معضلة هذه الشرعية يستدعي حل إشكالية عويصة ميزت المشهد السياسي في الجزائر وهي إشكالية الإستبعاد والمشاركة، ومن هنا فإن استمرار التهديد الأمني سيبقى قائما ومستمرا ما دامت هذه الإشكالية قائمة" [1] ، بالموازات مع ذلك طرح مشكل آخر وهو قضية تصلب الإدارة وجعلها أقوى جهاز بيروقراطي موازي للتنظيم الرسمي ، أثرت بالسلب على المجتمع نتيجة مصالح حزبية ضيقة [*].

---

(1)- صالح زياني ، "الإنفتاح السياسي ومعظلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 318.

(*)- لقد عانى النظام في الجزائر من مشاكل عديدة في التسيير مما أدى إلى تفشي كل أنواع الفساد ويرجع ذلك ل :

- الفشل في مواجهة التناقضات الداخلية كالفساد الإداري إضافة إلى عدم إتزان المشروع السياسي التنموي .
- غياب القواعد والقيم الإجتماعية في البناء التنموي.
- غياب الفعالية على مستوى تنظيم الحكم وتوجيه العملية السياسية .
- نمو الحركات الأيديولوجية في المجتمع وصياغتها خطاب يشكك في شرعية النظام السياسي ويقدم وعودا للرأي العام ببعث فعالية القيم الدينية والوطنية والثقافية في الحياة العامة للمجتمع.
- ظهور نوع من المعارضة المبنية على محاولة الوصول إلى السلطة دون مشروع واضح المعالم **(للمزيد يمكن الرجوع إلى حسن بهلول : الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية) ، و (بن قفة سعاد ، المشاركة السياسية في الجزائر : آليات التقنين الأسري نموذجا ، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع) .**

ب – الأزمة الإقتصادية : عانى الإقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من فترة الثمانينات من العديد من المشاكل التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الإقتصادية ، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وإرتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى إرتفاع معدلات خدمة الدين زيادة على تدهور مستوى الدخل الفردي ، المحلي والوطني [1] ، حيث أدت هذه الوضعية إلى غلاء الأسعار وظهور إحتجاجات أكتوبر 1988 .

– الجدول رقم (06) : يمثل النمو السنوي للدخل والإستهلاك والأسعار من 1990 إلى 1995.
الوحدة : النسبة المئوية.

معدل النمو

السنة	الدخل المتاح للأسر	أسعار الإستهلاك	الأسعار
1990	15	14.2	23.8
1991	29.2	22.5	33.2
1992	36	33.8	26.5
1993	27.8	23.1	19.4
1994	19	30.8	31.5
1995	/	31.1	28

المصدر : [2]

فلا يزال الإقتصاد الجزائري إقتصادا ريعيا بحكم إحتلال إنتاج المحروقات لنسبة تفوق 95%من الصادرات الجزائرية بل وأن الجزائر لا تمتلك السلطة المطلقة على حقول نفطها التي تخضع أكثر لسلطة الشركات المتخطية القوميات. إن عدم التنوع في مداخيل الجزائر وإعتمادها على الاقتصاد الريعي، وفي حالة إستمرار تصديرها للمحروقات بهذه الوتيرة، فلن يكون هناك ما تصدره بعد ربع قرن من الآن [3]، وقد إنعكست الأزمة الإقتصادية على الجبهة الإجتماعية والإقتصادية كانت لها آثار خطيرة مازالت نتائجها وإفرازاتها السلبية تعاني منها الجزائر إلى يومنا هذا [*].

(1)– بطاهر علي ، " سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر " ، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا** ، العدد الأول ، د ت ن ، ص 179 .

(2)– كبدالي سيد أحمد ، " أثر النمو الإقتصادي على توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية " ، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية** ، جامعة تلمسان ، 2012 – 2013 ، ص 228.

(3)– صالح زياني ، المرجع السابق ، ص 319.

(*)– في دراسة : " عام 2005 للبنك الدولي أكد فيها أن عدد السكان الجزائريين الذين يعيشون دون الحد الأدنى لمستوى الفقر يقدر 6.36 مليون شخص أي بنسبة تقدر 22.6 % بعدما كانت في 2002 تقدر 12.2 % ، كما يرتبط الفقر إرتباطا وثيقا مع البطالة التي قدرتها دراسة قام بها الديوان الوطني للإحصائيات 2005 نسبة 27.8 % وهي الآفة التي أضرت بفئة الشباب ، هذه الأخيرة التي كانت تشكل 80% من العاطلين عن العمل ، 70 % منهم لديه تأهيل خاص .

ومن الطبيعي أن نؤكد هنا أن الخروج من الأزمات والتوترات التي تمر بها الجزائر حاليا لن يتحقق إلا بإعادة الاعتبار لدورالمواطن في السياسات والإجراءات المختلفة للدولة بقصد التكريس الفعلي لمفهوم المواطنة والعمل على صياغة فضاء وطني جديد، قوامه الأساسي ومرتكزه الرئيس هو المواطنة بصرف النظر عن الأيديولوجية أو العرقية [1]، وتجدر الإشارة أن الجزائر في هذه الفترة شهدت تدهور كبير في البنية الإجتماعية كان سببا في تغير النهج عن ماسبق بمجموعة من الإصلاحات كمحاولة لإشراك الفرد في العمل التنموي .

ج- أزمة الهوية : إن غياب المشروع المجتمعي في الجزائر يمثل تحديا حقيقيا للأمن الإجتماعي والثقافي وبالتالي ينعكس سلبا على بناء ممارسة سياسية متوازنة وفعالة، فلازالت عناصر الهوية الوطنية كاللغة والدين والإرث التاريخي محل إستخدام سياسي سواء من قبل النخبة الحاكمة أو من قبل قوى المعارضة كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني [2]، فأزمة الهوية في الجزائر كانت مطروحة من بعض النخب **لتشهد الجزائر صراع عربي فرانكوفوني بعد الإستقلال** [*].

د- إشراك المجتمع في العملية السياسية والإقتصادية :

1- في الجانب السياسي : أقر دستور 1989 حق المشاركة السياسية من خلال 14 مادة(**المادة: 6- 7 -8- 9 -10 -11 -30- 39- 40- 47- 68- 95- 163- 165**) هذه المواد حملت في طياتها ضرورة إشراك الشعب في العملية السياسية [3]، أضف إلى ذلك بعض المواد في دستور **28 نوفمبر 1996 حيث تضمنت المادة07** الحث على النضال على المستوى الجهوي والمحلي .

2- في الجانب الإقتصادي : كانت هناك محاولات لوضع إستراتيجيات لإحتواء الأزمة الإقتصادية كما ذكرنا من خلال التشريعات القانونية السابقة ، حيث ظهرت بعض الإصلاحات على المستوى الإقتصادي من أجل منح فرص للأفراد وعدم التضييق على أصحاب المشاريع من خلال السماح

---

(1)- صالح زياني ، المرجع السابق ، ص 320.

(2)- المرجع نفسه ، ص 318 .

(*)- لازالت إشكالية التعريب تطرح نفسها في الواقع الجزائري لكثير من العوامل التاريخية المتداخلة وطبيعة تكوين الممارسين للسياسة في الجزائر بين الفرنسية واللغة العربية بالإضافة إلى ذلك تأثير هذه الأزمات على الواقع التنموي المحلي والوطني في الجزائر ، فمن خلال ماسبق يظهر جليا تأثير الجانب السياسي والإقتصادي على الواقع المعاش للفرد الجزائري وتدهور الأوضاع الحياتية ومعانات الطبقة الفقيرة ، هذه المشاكل كان لها أثر في ضرورة **وضع إستراتيجية يكون للفرد والمجتمع ككل دور فعال في صياغتها فكانت هناك محاولات إصلاح الأوضاع في الجانب السياسي ، الإقتصادي و الإجتماعي ،** حيث تشكلت جمعيات ومنظمات للمجتمع المدني في ضوء الصراع بين الفريقين ، إن الإنقسام الحاصل أثر على المنظومة الإدارية والسياسية وحتى التربوية في الجزائر ساهمت في خلق تكتلات عطلت كثير من المصالح .

(3)- بن قفة سعاد ، " المشاركة السياسية في الجزائر (آليات التقنين الأسري نموذجا) " ، **أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الإجتماع** ، الجزائر : جامعة بسكرة ، 2011 – 2012 ، ص 215 .

لأصحاب المؤسسات الخاصة بالنشاط وتغيير بعض قوانين الإستثمار الخاص.

وتسهيل حصول الفقراء على خدمات مالية ملائمة خاصة تمويل المشاريع الإقتصادية والمبادرات .

–تفعيل دور مكاتب الشئون الاجتماعية والعمل في الولايات وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات المشرفة عليها.

– الإستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات الأخرى والتي تمتلك خبرة في هذا المجال التنموي .

– وضع تصنيف محدد للمهام والمسئوليات والصلاحيات للعاملين والقياديين في تلك المنظمات [1] ،كانت فيه محاولة إصلاح فالجزائر عرفت مشاكل إجتماعية كبيرة خصوصا **أزمة البطالة** [*].

3– ظهور العمل التطوعي بداية التسعينيات :

بدأ المجتمع المدني يأخذ مكانة في الوسط السياسي والإقتصادي مع ظهور العمل التطوعي هذا الأخير الذي لم يكن وليد مرحلة الإنفتاح وإنما سبقها إبان الإحتلال الفرنسي ، لكن ظهر بشكل لافت بعد دستور 1989 فقد عرف القانون الجزائري العمل التطوعي : " على أنه إتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح ، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والإجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي ..." [2] .

لقدعرفت التسعينيات نشاط التنظيمات الطلابية التابعة للأحزاب من خلال القيام بتنفيذ برامج تكوينية قصيرة وطويلة المدى من أجل توعية المجتمع ومحاولة الضغط للمشاركة الحقيقية الخاصة " **لتنمية المجتمع المحلي** " [**] و تعبئة الشباب حيث كانت تستغلهم سياسيا.

---

(1)– قرزيز محمود ، " دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة " ، http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf ، ص 13 ، في:2015/8/26.

(*)– لقد إنتشرت البطالة بصورة كبيرة ، حيث تم إحصاء عدد العاطلين ب : 1.2 مليون شخص بما يمثل 20% من بين فئة الشباب ، وقد مثلت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 26 سنة ب : 28.6 % دون عمل حيث يعتبرون القوة الحقيقية التي لابد أن تشغل في عملية البناء وتنمية الإقتصاد الوطني (ناجي عبد النور ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** ، الجزائر : مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2006 ، ص 124) .

(2)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 90/31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 53 ، ص 1686 .

(**)– **تنمية المجتمع المحلي** : ع وحسب رأي المتخصصين في هذا المجال **كالدكتور محمد عبد الفتاح صاحب كتاب** " **تنمية المجتمعات المحلية** " الذي أكد على أن التنمية المحلية هي القاعدة التي تبنى عليها أي تنمية وطنية ، ولايمكن التطور والإنتقال إلى تقدم ملموس دون مراعاة الجانب المحلي وتنميته بشكل متوازي مع باقي الأولويات الوطنية . ويعرف : " على أنه مجموعة من الناس يقيمون غالبا على رقعة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة وليست من النوع العارض المؤقت ...وتسود بينهم روح تشعرهم بالإنتماء للمجتمع " (**منال طلعت محمود ، التنمية والمجتمع ، 2001 ، ص 05**) .

المطلب الثاني : تراجع الدور التنموي للجماعات المحلية .

تعتبر الجماعات المحلية المركز القاعدي الذي يربط المواطن بالدولة ، كماأنها الأكثر قربا من المواطن من مشاكله وشكاويه ، فلقد ذكر ميثاق طرابلس في حديث عن البلدية أن أجهزتها لها صلاحيات خاصة تمارسها في ظل وصاية السلطة المركزية ، لقد جاء في دستور الجزائر سنة 1963 في مادته (9) على أن : " **المجموعة الإقليمية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية هي البلدية** " [1]، وتأكدت أهمية هذا المرفق في أول قانون بلدي سنة **1967** ، حيث نصت المادة الأولى منه على أن : " **البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية...** " ليظهر بعد ذلك القانون الولائي سنة **1969** [2].لتشهد الجزائر دستور 1989 المعدل فنص في مادته **(15) على أن** : " **الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية ، البلدية هي الجماعة القاعدية** " ، وفي القانون البلدي لسنة 1990 في **مادته الأولى** حيث إعتبر :" **البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتوجد بموجب القانون** " [3].

1- دور البلدية في التنمية : لقد تعددت صلاحيات البلدية في الجزائر في عملية التنمية على المستوى المحلي ، وظهر ذلك جليا في قانون البلدية لسنة 1967 كأول إجراء لتنظيم عمل البلديات في مختلف مناطق الوطن ليبقى الوضع على حاله إلى غاية أواخر سنوات الثمانينيات من خلال ماشهدته الجزائر من تغيرات سنة 1989 الذي أتى بإصلاحات في ما يتعلق بدور البلدية وتحديد صلاحيات البلدية في عملية التنمية المحلية من خلال تنظيم الحياة الإجتماعية من صحة ونظافة وتعليم وغيرها ، وكذلك الحياة الإقتصادية للبلدية فيما يتعلق بالإستثمارات [4] .

2- دور الولاية في التنمية المحلية :تعد الولاية في الجزائر الركيزة الأساسية لتكريس اللامركزية وتمثيل الدولة في كل الميادين ما يتعلق بالجانب الإقتصادي ، السياسي ، الإجتماعي والثقافي ولها إختصاصات ودور في مجال التنمية المحلية ظهر ذلك في قانون الولاية سنة 1990 في الباب الثالث المتعلق بإختصاصات المجلس الشعبي الولائي: " **يتخذ المجلس الشعبي الولائي كل إجراء من شأنه تنمية الولاية حسب القدرات والمميزات الخاصة بكل ولاية**" [5]، ويكون ذلك في كل المجالات الحيوية لتجسيدها على أرض الواقع .

---

(1)- أنظر إلى دستور 10 سبتمبر 1963 ، المادة 09 .

(2)- ينظر إلى الأمر رقم **24/67** الصادر بتاريخ 18 يناير المتضمن القانون البلدي ، المادة 01 .

(3)- القانون رقم **08/90** المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية ، المادة 01 .

(4)- ينظر إلى الأمر **24/67** ، **الباب الثالث : صلاحيات البلدية** ، الصادر في يناير 1967 ، من المادة 84 إلى المادة 111.

(5)- الأمر رقم 09/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990، المتعلق بالولاية ، المادة 63 .

3- العجز على مستوى الصندوق المشترك للجماعات المحلية :

أوكلت مهمة إعادة التوازن لميزانيات الجماعات المحلية للصندوق المشترك للجماعات المحلية الممول أصلا من بعض الإقتطاعات الإجبارية من الميزانيات المحلية ونسب بعض الضرائب والرسوم إلا أن هذا الصندوق بدأ يعرف هو أيضا بعض العجز لثلاث أسباب منها : العدد المتزايد والكبير للبلديات العاجزة ، تكليف الصندوق بدفع إعانات تسيير الحرس البلدي والتي تتعدى على الغالب 40 % من ميزانيته وإلغاء ضريبة الدفع الجزافي حيث كان يستأثر بحصة الأسد 70 % [1].

4- هيمنة الدولة على المصادر الجبائية :

يعتبر وضع الإيرادات الجبائية في يد السلطة المركزية من أهم الأسباب المؤدية إلى عجز الجماعات المحلية وتتجلى تبعية تلك الإيرادات على مستوى تأسيس الضريبة وقبضها أو تحصيلها فبالنسبة لتأسيس الضريبة أوكل الدستور الجزائري هذا الإختصاص إلى السلطة التشريعية والمتمثلة في المجلس الشعبي حيث يقوم بتأسيس وعاء الضريبة ونسبها وطرق تحصيلها ، إضافة إلى تبعية القابض البلدي حيث أن تعيينه يكون إلا بصدور مراسيم وزارية تحت وصاية وزير المالية وقد نص المرسوم رقم 65/260 المؤرخ في 14 أكتوبر 1965 في مادته الأولى على تعيين المحاسبين العموميين الممارسين للميزانيات من طرف وزير المالية [2].

6- ضعف الموارد البشرية :

تتميز البلديات عن سائر المؤسسات الأخرى في كونها تتكون من جهاز إداري يتم تعيينه عن طريق التوظيف العادي ، الإعلان والمسابقات والتعيين ...، وجهاز تسييري يتم عن طريق الإقتراع :1-**6- تركيبة وأعباء المستخدمين** : تشكل مصاريف المستخدمين عبئا ثقيلا على ميزانية البلديات من حيث أنها تشكل أكبر نسبة من إعتماداتها كما أن تركيبة هذه الشريحة من حيث سوع التكوين وقلة الكفاءات غالبا مايحول دون تقديم الخدمات بالشكل الجيد والفعال [3] ، **ويؤثر على الأداء الجيد في عملية تنفيذ المشاريع على المستوى المحلي** [*].

---

(1)- بن شعيب نصر الدين ، شريف مصطفى ، " الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر " ، **مجلة الباحث**، عدد 10 ، جامعة تلمسان ، 2012 ، ص 164 .

(2)- بسمة عولمي ، " تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر " ، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا** ، عدد 4، د ت ن ، ص ص 275 – 276 .

(*)- الشيء الملاحظ على مستوى الجماعات المحلية عموما والبلديات خصوصا هو أن نوعية العنصر البشري على مستوى الإدارات يطرح كثير من التساؤلات ، فالتنمية المحلية تتطلب إدارة قوية تتمتع بكفاءات ذات مستوى عالي لها رؤية إستراتيجية في العمل التنموي المحلي الذي يعد ركيزة أساسية لتنمية وطنية شاملة ، إذ أرى أنه لابد من بعث نفس جديد في الإدارات الجزائرية بالإعتماد على مقاربة الكفاءة في التوظيف والتشديد في عملية الترقية بناءا الكفاءة .

ويمكن توضيح ذلك من خلال : **الجدول رقم (07) : يمثل توزيع مستخدمي الإدارة العامة حسب مستوى الكفاءات لسنة 2009.**

توزيع مستخدمي الأدارة العامة حسب الأنشطة .	العدد	النسبة %	الإطارات		أعوان التحكم		أعوان التنفيذ	
			العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	%
الإدارات المركزية	245866	14.81	33640	33.68	71474	29.07	140752	57.25
المصالح غير الممركزة	818595	49.31	193713	23.66	370274	45.23	254.608	31.10
إدارة البلديات	201113	12.11	15493	7.70	13747	6.84	171873	85.46
المؤسسات العمومية	324527	19.55	62457	19.25	106025	32.67	156045	48.08
المؤسسات العمومية ذات الطابع الثقافي العلمي والمهني	70015	4.22	38836	55.47	8788	12.55	22391	31.98
المجموع	1660116	100	344139	20.73	570308	34.35	745.669	44.92

– **المصدر: المديرية العامة للوظيف العمومي.**(بن شعيب نصر الدين ، مرجع سابق)

لعل من أهم العوامل في نجاح أي منظومة إدارية في الجزائر هو رفع مستوى الأفراد العاملين في هذا القطاع الحساس الذي لعب دور دور كبير في الحياة الإقتصادية ، الإجتماعية وحتى السياسية في الجزائر ومشكلة ضعف التأطير والتكوين الإداري في الجزائر منتشرة بكثافة للأسباب التي ذكرناها سابقا ، فالمواطن البسيط لا يزال يعاني من التصلب الذي أصاب هذا القطاع منذ فترة طويلة من الزمن ، وبتحليل الإحصائيات المرفقة في الجدول خصوصا ماتعلق بإدارة البلديات يتضح لنا أن المشكل هو غياب الإطار الفعال في هذا المرفق العام حيث نجد 7.70 % من الإطارات فقط على مستوى البلديات وهذا مايبرز حقيقة فشل الكثير من المشاريع على المستوى المحلي وتزايد الأعباء مع غياب الفعالية والإنتاجية نتيجة كثرة الأعوان من مستويات دراسية متدنية المستوى وهذا ما يبرزه الجدول بنسبة 85.46 % فالبلديات لا تحتاج لكثرة الموظفين من الجانب الكمي بل لابد من وجود الجانب النوعي في إنتقاء الموظفين بقواعد علمية سليمة بعيدة عن الجوانب الضيقة في التوظيف ، ومن أكثر الأسباب التي جعلت تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر تتكاثر سنوات التسعينيات هو ضعف بعض المرافق العمومية في إيجاد حلول للمواطن في ظل الأزمة السياسية والإقتصادية التي ضربت الجزائر في تلك السنوات .

2- 6- تقريب الجماعات المحلية من المجتمع المدني : بتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها :

- **الأهداف السياسية :** تتمثل الأهداف السياسية للإدارة المحلية في تقرب الإدلرة السياسية من الأهالي وأفراد الشعب .

- **الأهداف الإجتماعية :** من خلال التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الشعبية ، بالإضافة إلى تخفيف آثار العزلة التي فرضتها المدينة الحديثة .

- **الأهداف الإدارية :** تحقيق كفاءة الإدارة والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتغلب على مشكلات البيروقراطية في الجزائر .

- **الأهداف الإقتصادية :** من خلال خلق فرص عمل لمواطن الوحدات المحلية وتشجيع رؤوس الأموال وتوجيهها نحو المشروعات المحلية .

- **الأهداف الثقافية :** من خلال نشر الوعي بالعمل التشاركي زيادة ذلك فتح الكمتبات العامة والبرامج التثقيفية ، وتنشيط الإذاعات المحلية الجهوية في ربط العلاقة بينها وبين المواطن .

فالدور التنموي المحلي كان مقيدا بنصوص تنظيمية خلقت حاجزا في وضع شراكة بين الإدارة والمواطن فأداء البلديات والولايات كان شبه مشلول في هذا الجانب إلا أن تلك الإشكالات كانت سبب في ظهور القطاع الثالث – المجتمع المدني- وتنامي دوره في ظل دستور 1996.

3-6- المجتمع المدني كمتطلب لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر :

يحظى المجتمع المدني بكثير من الإهتمام في كافة دول العالم سواءا في الخطابات السياسية أو في وسائل الإعلام أو في المجال الأكاديمي وبذلك سيتم الوقوف هنا عند دور ومكانة المجتمع المدني في تجسيد التنمية على الصعيد المحلي . لقد أصبحت التنمية في مفهومها الحديث تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية ، إقتصادية وإجتماعية فقد أضحى من الضروري دعم آليات المشاركة وترسيخ ثقافتها في المجتمع من أجل إحداث التنمية ، فالمشاركة تعتبر أكثر العناصر أهمية بغية الوصول إلى تنمية المجتمع المحلي [1] ، فخلال العقدين الماضيين أصبح للمجتمع المدني دورا هاما في التنمية ، ويرجع إزدياد قوة المجتمع المدني إلى عدم قدرة الدولة وحدها على سد إحتياجات المجتمع مما أسفر عن ظهور القطاع الثالث للمشاركة الفعلية في العملية التنموية ، وقد أوضحت الإحصاءات زيادة عدد المنظمات الدولية من 6000 سنة 1990 إلى 26000 منظمة في عام 1999 وقد أصبح دور منظمات المجتمع المدني بارزا في مساندة التنمية على مستوى العالم [2].

(1)- عثمان سراج الدين ، " نحو ضمان المشاركة الشعبية في التنمية " **، مجلة المستقبل العربي** ، العدد 343 ، 2007 ، ص 76.

(2)- مرسي مشري " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات "، الجزائر : جامعة الشلف، أوت 2008 ، ص 9.

إتضح من خلال إحصائية صدرت عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (**oecd**) موضحة أن مساهمات منظمات المجتمع المدني تتراوح مابين 6 إلى 7 ملايير دولار سنويا في أواخر القرن العشرين ، كما أن تأثير المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة العالمية ظهر واضحا في الآونة الأخيرة من خلال حملات الدعوة الناجحة والتي تخص موضوعات متعددة منها حظر زرع الألغام الأرضية ، وإلغاء الديون وحماية البيئة ... [1] ، وقد ذكر " **بونتام** " في دراسة له أن : " **الجمعيات في إطاليا قامت بمشروعات صغيرة شمالا منذ نهاية القرن الماضي والتي تطور بعضها ليصبح كبير مع نهاية القرن العشرين وضرب مثالا بجمعيات الإدخار في إطاليا التي تقوم على المبدأ نفسه الذي يحكم المجتمع المدني عموما كالإدارة الحرة في المشاركة والإقرار بحق الآخر في أن يراعى مصالحه والثقة المتبادلة بين الأعضاء حتى دون أن تجمعهم علاقة قرابة ، ففي الوقت الذي لايمكن فيه تحويل جمعية إلى شركة من الناحية القانونية في الجزائر**" [2] ، ولايمكن أن ننظر إلى التنمية المحلية في الجزائر نظرة أحادية إقصائية دون مشاركة شعبية فعالة.

المطلب الثالث : الشراكة كمدخل لتحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر .

ظهر مفهوم الحكم الراشد Governance في عام 1989خاصة في كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة من جانب آخر. فعلى المستوى العملي لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، المؤسسات الدولية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ، فمن حيث الجانب الأكاديمي ظهرت محاولات الإستفادة من أساليب إدارة الأعمال والإدارة العامة ، كما حلت مجموعة من القيم الجديدة (التمكين، والتركيز على النتائج) محل مجموعة من القيم القديمة (الأقدمية، والتدرج الوظيفي).. [3]، حيث جاء مفهوم الحوكمة المحلية أو **الحكم الراشد** [*] نتيجة التغيرات التي حصلت في النظام الدولي وظهور فكر العولمة .

---

(1)- مرسي مشري ، المرجع السابق ، ص 9 .

(2)- صالح زياني ، " موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر " ، **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية** ، العدد16 ، 2007 ، ص 261.

(3)- بومدين طاشمة ، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر " ، **مجلة تواصل** ، عدد 26 جوان ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2010 ، ص 29 .

(*)- **الحكم الراشد** : تعددت الأسماء لهذا المصطلح فهناك من يطلق عليه بالحاكمية ، الحكم الصالح ، الرشادة ، الحكم الجيد وغيرها ...وهناك من أطلق إسم الحوكمة المحلية على المستوى المحلي كإطار للتعاون بين مختلف الفعاليات ، في هذا الصدد يمكن الإشارة أن هذا المصطلح ظهر في القرن الثالث عشر وتم تداوله في اللغة الفرنسية وكان يتطابق مع مفهوم الحكومة ، وانتقل إلى الإستعمال القانوني سنة 1978 ، وكذلك أستعمل كتعبير عن تكاليف التسيير وحسن التدبير ، أما مصطلح الحاكمية فهو مصطلح إنجليزي قديم تم توظيفه في الثمانينات في خطابات التنمية خصوصا من قبل البنك الدولي .

والحوكمة المحلية الرشيدة Good Local Governanceهي: إستخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة Good Local Governanceعلى النحو التالي:

أ/ نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.

ب/ لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.

ج/ مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

د/ تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الإقتصاد المحلي [1] .

فالحكامة هي عامل أساسي من أجل التنمية سواءا كانت محلية أو وطنية ويكون ذلك بإتحاد مجموعة من القوى من أجل تحقيق تنمية وطنية ومحلية شاملة ومستدامة عن طريق ما يلي :

1- الدولة : بإعتبار لها سلطة صنع القرار ووضع مختلف التشريعات والقوانين المساهمة في إيجاد إطار تشاركي مع أفراد المجتمع .

2- القطاع الخاص : ويضم مختلف مكوناته من مؤسسات إقتصادية خاصة بإعتباره إطار فاعل في خلق تنمية ونمو إقتصادي يساعد في رفع المستوى المعيشي للمواطن .

3- المجتمع المدني : ممثلا بكل فعالياته من جمعيات وغيرها...بهدف رفع سقف المشاركة في العملية البنائية التنموية على أساس شراكة فعالة مع الدولة والقطاع الخاص بما يحفظ المصلحة العامة، ومن أجل حكامة رشيدة لابد من توفر الشروط التالية :

- **وجود هياكل** : فالبرامج التنموية مآلها الفشل مالم تواكبها هياكل مناسبة .

- **إقرار مخطط إستراتيجي** : يكون واضح المعالم يشمل برامج مدروسة ومحددة في كل الميادين مع وجود منظومة إعلام وتواصل بمعنى التوفر على بنك للمعلومات يمكن من المساعدة على إتخاذ القرارات بعقلانية [2] ، من خلال ماسبق يظهر جليا الصلة والعلاقة بين الحكامة الجيدة والتنمية المحلية [*]، بإعتبار الحكامة آلية من آليات تفعيل الشراكة المحلية بين مختلف القطاعات خصوصا

---

(1)- بومدين طاشمة ، المرجع السابق ، ص 30 .

(2)- محمد زين الدين ، " الحكامة مقاربة إبستمولوجية في المفهوم والسياق " ، **مجلة مسالك في الفكر والسياسة والإقتصاد** ، عدد 08 ، 2008 ، ص 5 .

(*)- عرف مفهوم الحكامة تطور بالموازاة مع تطور مفهوم التنمية لاسيما لما إنتقل محور الإهتمام من التركيز على النمو الإقتصادي إلى التركيز على الرأسمال الإجتماعي ثم إلى التنمية الإنسانية ، ليظهر مفهوم الحكامة بجلاء عندما أصبحت التنمية تعتمد على نهج متكامل كالمشاركة والتخطيط الطويل الأمد ، ومرتبط بالتكامل بين النشاط الإجتماعي ، الإقتصادية والسياسي ، الثقافي والبيئي ، ومستند على العدالة في المشاركة والتوزيع (**للمزيد : منير الحجاجي ، التنمية المحلية التشاركية : مقاربة لدور المشاركة في إحداث التنمية**) .

المجتمع المحلي للمساهمة في بناء تنمية حقيقية مستندة إلى **الكفاءة ، الشفافية ، المساءلة ، الرقابة** هذه العناصر الضابطة لمفهوم الحكم الرشيد أو الجيد ولابد في الجزائر من أخذ العناصر الإيجابية التي تتلاءم وطبيعة المجتمع الجزائري وتوظيفها لخدمة مصالحه مع إحترام قيمه ومعتقداته ، والجزائر كغيرها من الدول تأثرت بهذه المفاهيم الجديدة من سنوات التسعينيات إلى يومنا هذا مما حتم عليها نسبيا البحث عن شركاء جدد في العمل التنموي .

– الشكل رقم (01) : يمثل أهداف مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية.

الشكل : من إعداد الباحث

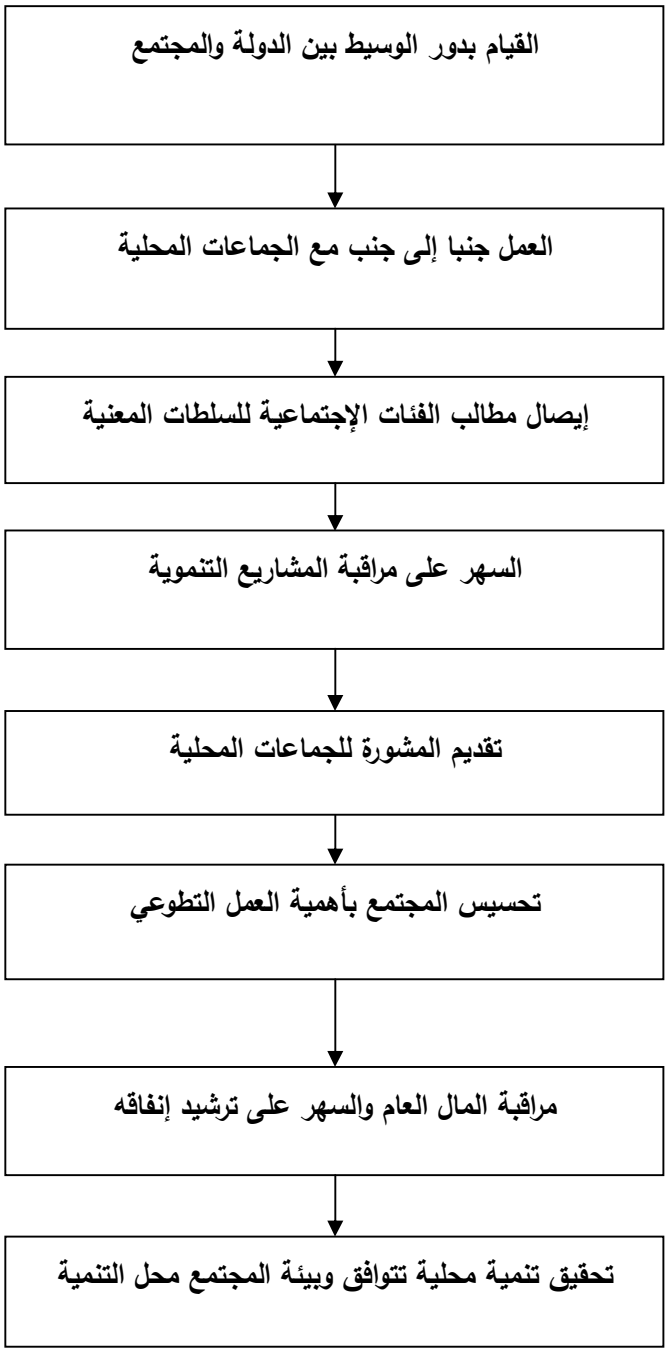

- إستراتيجية مشاركة المجتمع في التسيير والتنمية المحلية :

مشاركة المجتمع المدني في العمل التنموي ليس شيء عبثي دون وضع إستراتيجية مسبقة ، فالعمل في المجال التنموي يتطلب وضع إستراتيجية واضحة المعالم تحدد جوانبها السلطات المعنية بمشاركة فعاليات المجتمع الناشطة في هذا الميدان والتي في غالبها تكون عبارة عن جمعيات خيرية تطوعية بكافة مجالاتها ، فالتنمية المحلية هي نشاط محلي تمس مجتمع معين لذا وجب إشراكه وإستشارته في بناء المشاريع كي لا تصطدم مع رغباته ، لذا وجب تحديد طرق للعمل التشاركي على المستوى المحلي ويمكن توضيح ذلك من خلال الأشكال التالية :

- الشكل رقم (02) : طرق المشاركة المجتمعية في التسيير والتنمية .

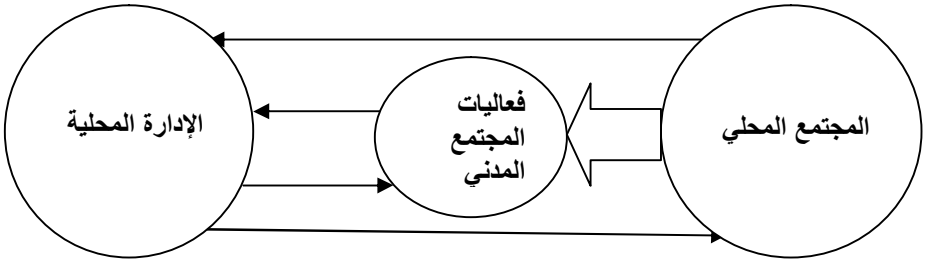

لا يمكن لأي عمل تنموي في أي مجال النجاح دون أن يكون فيه عمل إتصالي بين المجتمع المدني والجهات المعنية ، فالمعلومة تعتبر أهم شيء بالنسبة للنظام السياسي لجس نبض الشارع ومعرفة حاجياته ورغباته وهذ لا يتأتى إلا من خلال ضبط قنوات إتصال خالية من الشوائب التي قد تكون سبب في فشل أي مشروع محليا ووطنيا ، لذا يتم التركيز في أي عمل تنموي على الأسس العلمية والعملية في ضبط الخطط والإستراتيجيات في ظل تطور الوسائل التكنولوجية والعملية ، هذه الأخيرة فرضت تغيرات في النسق الإتصالي بين الدولة والمجتمع ، لذا وجب إيجاد إطار يضمن مشاركة في إتخاذ القرارات المشتركة دون الإنفراد بالرأي الواحد ، ويمكن توضيحها وفق النماذج التالية :

1- نموذج المشاركة : ويمكن توضيحه وفق **الشكل رقم (03)**

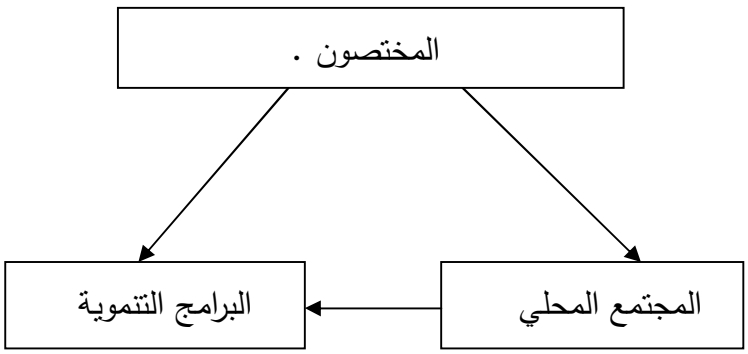

يشير هذا النموذج إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني بصورة كبيرة في جميع مراحل المشروع التنموي إنطلاقا من حصر جوانب المشكلة إلى جمع البيانات وإختيار المشروع الملائم للمجتمع المحلي ، فهذا النموذج يعطي مشاركة واسعة للمجتمع المدني .

2- نموذج التشاور : تتم العملية التنموية وفق هذا النموذج في إطار تشاوري بين المجتمع المدني والمختصين والفنيين ، حيث يكون إتخاذ القرار مبني على تبادل الآراء مع إعطاء دور أكبر للمختصين في إتخاذه وتجسيده على أرض الواقع ، فهذا النموذج مبني على تقديم المشورة مع صلاحيات محدودة في إتخاذ القرار

ويمكن توضيحه من خلال **الشكل رقم (04):**

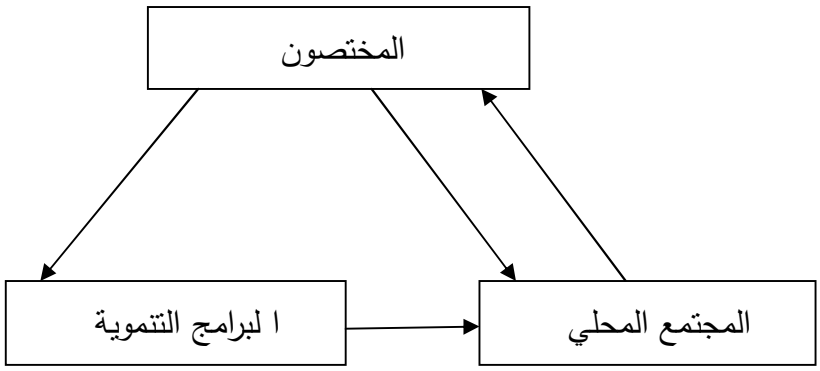

3- نموذج الإرسال :

ويتمثل ذلك من خلال **الشكل رقم (05)** :

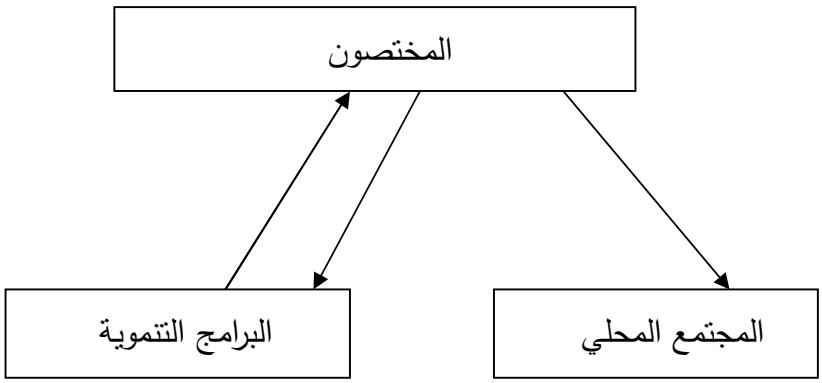

هذا النموذج يلغي النموذجين السابقين حيث يقوم على رأي واحد في العمل التنموي المحلي ، فيقوم المختصين بوضع الخطط والبرامج التنموية دون الرجوع لرأي المجتمع المدني ويتم ذلك من خلال مراسلة الجهات العليا الإدرة المحلية وإخطار المجتمع المدني بالبرامج دون إشراكه فيها ولا يتم التعديل فيها عند التنفيذ .

نموذج الإرسال : لو نظرنا إلى النماذج الثلاثة السابقة نرى الفرق الواضح في طريقة وضع المشاريع وتنفيذها ، وبإسقاطنا هذه النماذج على الواقع الجزائري نجد أن نموذج الإرسال هو المتبع في العمل التنموي سواءا المحلي أو الوطني ، وكل المشاريع في الجزائر فوقية مبنية على مخططات دون إشراك المجتمع فيها .

المصدر : نماذج مشاركة المجتمع المدني في التسيير والتنمية حسب الأمم المتحدة .

ب- نماذج حول تنمية المجتمعات المحلية :

1- تنمية المجتمعات المحلية في الأردن :

قامت الأردن بالكثير من المبادرات لتنمية المجتمعات المحلية وخاصة سكان الأرياف من خلال إشراك المجتمع المحلي في البناء التنموي سنوات 2007/2003 حيث تم تطبيق المشروع على بلديات نموذجية هي الشعلة، دير علا ، آيل ، حيث تم تنفيذ المشروع من خلال مجموعة من الخطوات والمستويات إنطلاقا من تحديد المسؤوليات من أعلى السلطات المركزية إلى غاية السلطات المحلية على المستوى القاعدي :

1- عملت المؤسسات المركزية على إيجاد قنوات إتصال بين المشاركين في المشروع من أجل إيضاح الرؤية لمختلف الفاعلين أما المؤسسات المحلية فتهتم بتعزيز القدرات لدى البلديات في مجال توفير الهيكلة وآلية النهج التشارك في الأنشطة التنموية و المستوى الشامل يهتم بمشاركة الحكومة المركزية و أجهزة الحكم المحلي والمؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة المجتمعات المحلية في التنمية المحلية من خلال إكساب المجموعات المهمشة الثقة باكتشافها مشاركة الآخرين همومهم وقضاياهم.

2- قامت السلطات بعملية مسح قاعدي على مستوى الأساس من إنتقاء متطوعين سنة 2004 ما بين سن 20/18 سنة .

3- إطلاع لجان المجتمع المحلي حول طبيعة المشروع سنة 2005 و القيام بعملية تدريب مكثفة لهم طوال سنتي 2005 و 2006 تمحورت حول آليات إختيار المشاريع ودراسات الجدوى للمشاريع وعمليات التنفيذ من خلال دراسة مفاهيم التنمية المستدامة وإكتساب مهارات الإتصال وإدارة التغيير والتوعية البيئية والعمل التطوعي ومهارات القيادة .

4- إستشارة لجان المجتمع المحلي فيما يتعلق بخطة المشروع وكذا المشاريع التي تحتاجها بلدياتهم نهاية 2006.

5- البدء في تنفيذ المشروع خلال سنة 2007 وهذا من خلال قيام لجان المجتمع المحلي بالدور الأكبر في عملية تنفيذه [1].

(1)- موقع وزارة الداخلية الأردنية ، www.moi.gov.jo ، تاريخ التصفح : 2014/12/12.

2- المشاركة في التنمية المحلية بالهند:

تقوم التجربة التنموية في الهند على أساس أن كل مشروع يتم تكوينه بواسطة تجميع كل مائة قرية فيما يعرف ب(Blocks) : ويشمل كل منها مساحة من 150إلى 200ميل مربع بكثافة سكانية من حوالي 60إلى 70ألف وكل "بلوك" يدار بواسطة مجلس يسمى (Panchâyat Samti) يشمل رؤساء مجالس القرى الداخلة في المشروع ولكل مجلس هيئة إدارية يرأسها موظف حكومي ويعاونه مجموعة من الخبراء في (الزراعة، الصحة الثروة الحيوانية....الخ) هذه الهيئة الإدارية والفنية تحت إشراف المجلس وبعد ذلك يجتمع الـ Blocksحسب التقسيم الإداري في الهند في مجالس المناطق عن طريق ما يعرف (Zilaparished)وهو مجلس يجمع رؤساء مجالس الـ (Block) مع أعضاء البرلمان للمنطقة وله كذلك هيئة إدارية مع جهاز فني، وعلى المستوى الثالث يوجد في كل ولاية مجلس للتنمية يرأسه الوزير الأعلى في الولاية ويضم الوزارات التي تهتم بالتنمية، ويقوم بالإشراف على مجالس المناطق في الولاية.

وفي المستوى الأعلى توجد وزارة للتنمية البيئية والتعاون تضع البرامج العامة وتوجه الموارد وتتعاون مع لجنة الخطة ووزارة الغذاء والزراعة.

لقد كان الهدف الإسراع بمعدلات نمو الإنتاج الزراعي عن طريق برامج الري وحفظ التربة ، تنمية الثروة الحيوانية والإهتمام بتحسين وسائل النقل والمستوى الصحي للسكانن وكذلك تشجيع الصناعات الريفية الزراعية إضافة إلى أن الهند لا تجد مشكلة في توفير العمل اللازم لتلك المشروعات. لقد كان الهدف من خلال هذه المشاركة هو توفير المال والخبرة اللازمين لتحويل العمل إلى إنتاج مثمر ويتم التمويل من الحكومة والشعب فقدر كبير من التمويل اللازم يتم بالتطوع وتقوم الحكومة بحملات إعلامية لجمع المال اللازم والعمل المجاني اللازم من الأهالي [1] ، حيث تكون فيه مشاركة جماعية في المشروع التنموي [*].

---

(1)-حياة بن إسماعين ووسيلة السبتي ،" التمويلل المحلي للتنمية المحلية : نماذج من إقتصاديات الدول النامية" ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على إقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر –** ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 22 / 21 ، نوفمبر 2006 ، ص ص 7 – 8.

(*)- في هذا الإطار يرى الأستاذ محمد عابد الجابري في دراسة له أن:**"المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء مجتمع المدن، وان مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...فهي مؤسسات إرادية وشبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها...وذلك على نقيض مؤسسات المجتمع القروي، التي تتميز بكونها مؤسسات يولد الفرد منتميا إليها ومندمجا فيها، لا يستطيع الانسحاب منها مثل القبيلة والطائفية "** .

– فالمشاركة تزيد من الوعي الإجتماعي للأفراد من خلال عمليات الشرح المستمر للخدمات والمشروعات التي يقوم بها المسؤولون على التنمية المحلية مما يؤدي إلى إكتشاف قيادات محلية جديدة تبرز بشكل تلقائي من خلال مواقفها من الأنشطة والبرامج .

- خلاصة الفصل :

من خلال متابعتنا مسار نشأة المجتمع المدني نجده ظهر في بيئة غربية تختلف فيها العلاقات الإجتماعية عن أسس وتقاليد مجتمعنا الذي يحكمه إرث تاريخي لم يستطع الإستغناء عنه رغم التحولات الإجتماعية والثقافية التي مرت بها بلادنا ، وذلك ما أرغم السلطات المتعاقبة على إدارة شؤون الدولة على الخضوع والتعامل مع المجتمع بأساليب مختلفة عما هو متعارف عليه في الدول الغربية ، كما حاولت السلطات الحاكمة بداية التسعينيات إثر إختيار ما يسمى بالتعددية – مع التحفظ على المصطلح – من فتح المجال للمجتمع المدني عن طريق تنظيمه في شكل جمعيات مدنية يتم من خلالها إشراك المجتمعات المحلية في طرح الإنشغالات المختلفة حسب كل منطقة.

زيادة على ماسبق كل البرامج التنموية المحلية التي قامت ما بعد الإستقلال إلى يومنا هذا قامت على النهج الإشتراكي وأحادية الجانب أي موجهة من الطرف الأعلى إلى الأسفل ، وكانت عبارة عن مخططات خماسية ورباعية آنية وظرفية وإن حملت في بعض الأحيان مدة طويلة المدى إلا أن تأثيرها على الواقع المعاش كان ضعيف في كثير من الحالات نظرا لطبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد بنسبة كبيرة على الريع البترولي وعدم وجود مصادر أخرى حدت من تطبيق مشاريع ذات جدية ومنتجة على المستوى المحلي والوطني .

ولو رجعنا إلى تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر من حيث طبيعة نشأتها نجد أنها ظهرت في بيئة مضطربة في جميع المستويات مما أثر سلبا على هذه الفعاليات التي كثرا منها كان ينتمي للأحزاب المؤسسة في التسعينات ، ويجدر الإشارة إلى أن الكثير من الجمعيات التي كانت تمارس نشاطها سنوات السبعينات تحولت إلى أحزاب نهاية الثمانينات ، ويمكن القول أن المجتمع المدني بطابعه الحديث ظهر في التسعينات ولم يعرف تطور في تنظيماته إلا في السنوات الأخيرة مقتصرا على بعض الجمعيات وليس الكل ، وإنحسار العمل الخيري والتطوعي إلى جانب السلطات المحلية في بعض الجمعيات على عكس الكثير من الفعاليات الأخرى التي أصبح دورها نفعي خاص وهذا ما سنتطرق إليه الفصل الثالث بتحليل دوره الوظيفي .

الفصل الثالث :

مظاهر مساهمة المجتمع المدني الجزائري

في التنمية المحلية.

تمهيد :

إن ظهور المجتمع المدني في الجزائر كان نتيجة مشاكل مست جميع الميادين في الجزائر ، فأصبحت التنظيمات تؤسس إما لدوافع أيديولوجية ثقافيةسياسية أو لدوافع إجتماعية خيرية تطوعية، فالمجتمع المدني في الجزائر عرف كذلك إختلالات من حيث طبيعة النشأة وفوضوية التكوين نتيجة الضعف القانوني، هذا لا ينفي وجود فعاليات لها دور هام في الحياة الإجتماعية والإقتصادية في الجزائر ، فبالرغم من تعدد التنظيمات سواءا كانت النقابية الحقوقية و النسائية وغيرها إلا أن العمل المحلي للمجتمع المدني في الجزائر يبقى مقصورا على الجمعيات فقط كون بعضها له شراكة مع بعض البلديات في الجزائر تأخذ الطابع التوعوي التشاوري وهناك من لها برامج تطوعية تضامنية خيرية ، قد ركزنا على الجمعيات لنشاطها المنفعي العام .

المبحث الأول : دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية .

المطلب الأول : واقع العمل الجمعوي ومكانته في التنمية المحلية .

إن تحليل الظاهرة الجمعوية في الجزائر يقودنا إلى الكثير من التفسيرات المرتبطة بالواقع المعاش ففتح الأبواب في الجزائر لهذه الفعاليات حملت جانب إيجابي تعلق بدور بعضها في رفع الغبن عن الكثير من الشرائح الإجتماعية من جهة ، ون جهة أخرى كان لها أثر سلبي نتيجة تزايد أعدادها دون فعالية وأصبحت تشكل عبىء على الخزينة من خلال تلقي الدعم المالي ، و قد عرفت الجمعيات تطور ملحوظ في فترة الثمانينيات إلى غاية **2007** كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (08) : يوضح وتيرة تطور الجمعيات الجزائرية .

السنوات			1992		2001		2005	2007
عدد الجمعيات			30000		56000		75000	81000

المصدر : **يمين رحايل، نسبة المشاركة والوضعية التشريعية للعمل الجمعوي بالجزائر** ، http://mogtamaa.telecentre.org/m/blogpost?id=2487793%3ABlogPost%3A78211 ، تاريخ التصفح :2015/04/19.

قام الباحث **عمر دراس بدراسة** " **حول 446 جمعية وطنية خص بها 24 ولاية جزائرية** ونشرت في المؤسسة الألمانية **فريديش إيبر** بعنوان " **الظاهرة الجمعوية في الجزائر** " أكد فيها أن الجمعيات في الجزائر تنعدم فيها المعايير المعمول بها دوليا بإعتبار أن نشاطاتها هامشية لا ترقى لخدمة المجتمع وليس لها تأثير على السلطة وصناع القرار، زيادة على ضعف التخطيط وعدم وضوح رؤيتها في نشاطاتها مما جعلها غير مستقرة ودون فعالية بارغم من أن جل أعضائها لهم مستوى جامعي بالإضافة إلى أن 1500 جمعية ناشطة مقارنة بعددها الذي بلغ 75 ألف جمعية " [1] ، ولو أردنا

(1)– عمر دراس ،" الجمعيات الجزائرية لا تستجيب للمعايير الدولية "، www.algeria.com/forums ، تاريخ التصفح: 11/6/ 2014 .

الوقوف على طبيعة هذه الفعاليات من حيث النوع ودرسناها دراسة موضوعية بناءا على الواقع المعاش لوجدنا أن هذه الجمعيات تنقسم إلى أقسام عديدة :

1- المنظمات المنفعية الخاصة :

هي ظاهرة موجودة في كل فعاليات المجتمع المدني في الجزائر حيث توجد الكثير من الجمعيات تعمل لمنفعة أصحابها على حساب المنفعة العامة ، وفي كثير من الأحيان تكون شريك في الحوارات التشاورية المنعقدة في الجزائر حيث يكون دورها محدود وموجه لجهة معينة .

2- الجمعيات الموسمية (ذات النشاط الموسمي) :

هي ظاهرة جديدة ظهرت في ممارسات الكثير من الجمعيات وغير من الفعاليات في الجزائر ، فأصبح نشاطها مرتبط بعامل زمني كالأعياد الوطنية والعالمية لتسليط الضوء عليها من قبل وسائل الإعلام للحصول على الدعم المالي .

3- الجمعيات المنتجة :

هناك بعض الجمعيات في الجزائر تمارس نشاطات على المستوى المحلي والوطني ذات طابع تطوعي خيري تشكر عليه لما له من آثار إيجابية خصوصا على المستوى المحلي ، إلا أنه يبقى محدود لأسباب سنتطرق إليها لاحقا ، وتنشط هذه الفعاليات خصوصا في الجانب التربوي وتقديم المساعدات المادية وفي كل المجالات .

4- الجمعيات الإستهلاكية الدعائية :

وهي منتشرة بدرجة كبيرة وتمتاز بضعفها المؤسسي وغيابها عن الساحة ولا تظهر إلا في مناسبات محددة تختارها لنفسها لغرض خاص ، وقد يكون بعضها مسيس مستغل من طرف الأحزاب السياسية وهي كثيرة جدا خصوصا على المستوى المحلي وذلك من أجل الحشد والتأييد وكثيرا ما رجحت هذه الفعاليات الإنتخابات لصالح فئة دون فئة أخرى ، ويدخل في هذا النوع من فعاليات المجتمع المدني المنظمات والجمعيات التي لها نشاطات ترفيهية يكون فيها إهدار المال أكثر من جلب النفع لتبقى نشاطاتها مقصورة على الرحلات دون برنامج يكفل لها إستغلال الرحلات في شأن منفعي محلي متعلق بالتربية وأعمال أخرى تسمح بترقية الفكر والوعي الإنساني، فالمجتمع المدني والعمل الجمعوي على وجه الخصوص يعتبر أحد أهم الوسائل في تحقيق الرفاه الإجتماعي إن أستغل بطريقة عقلانية ، فواقع العمل الجمعوي في الجزائر قد يكون أفضل إن كان فيه حسن نية من طرف داخل الجمعية نفسها فغالبية المنظمات المعتمدة في الجزائر تتلقى دعم من طرف الدولة الجزائرية وكذلك من طرف برامج أوروبية بإتفاقيات مع الجزائر إلا أنها تستغل هذه الظروف من أجل بناء رصيد مالي دون مبادرات تقوم بها ، فكثير من الدراسين لهذا الشأن ينتقد الإطار القانوني الذي تعمل فيه هذه الجمعيات ويهمل المشاريع المسطرة من طرفها ، ويمكن توضيح عدد الجمعيات الوطنية حسب الإختصاص كالتالي:

الجدول رقم (09) : يمثل تصنيف عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة.

مجال نشاط الجمعيات	العدد
الصداقة المبادلات التعاون	25
قدماء التلاميذ والطلبة	29
جمعيات ثقافية/ فنون / تربية وتكوين	114
جمعيات ذات طابع متنوع	54
حقوق الإنسان	07
الطفولة والمراهقة	12
البيئة ومحيط العيش	32
الأسرة الثورية	09
جمعيات نسوية	23
ذوي الاحتياجات الخاصة	17
التراث التاريخي	19
الشباب	46
التعاضديات	34
الصحة	131

المصدر : فضاء الجمعيات ، تصنيف الجمعيات الوطنية المعتمدة ، http://www.spaceasso.net/forum/t3 ، تاريخ التصفح: 2015/4/25.

الملاحظ من خلال الجدول إرتباط نشاط الجمعيات بالتسمية وهي حقيقة فرضها القانون على من يريد تأسيس منظمة عليه أن يحدد طبيعة النشاط الممارس فقوة الجمعية وتأثيرها على المستوى المحلي يظهر من خلال العمل الميداني الممارس والتي لها تأثير على الواقع المعيشي الذي يحس به المواطن البسيط ويطمح إليه من أجل رفع مستواه المعيشي ، مع نهاية التسعينيات ودخول الألفية شهدت الجزائر نوعا من الإستقرار الأمني والسياسي وحتى الإقتصادي نتيجة إرتفاع سعر البترول الذي بدأ سنة 2000 يأخذ منحى الإستقرار في السوق الدولي ، وكنتيجة لهذه التغيرات بدأت الجمعيات في البروز أكثر وأكثر من خلال إيداع ملفات إعتمادها سواءا على المستوى المحلي أو الوطني كل في مجالها الخاص ، إلا أن الملاحظ في هذه الجمعيات الجانب المنفعي الخاص في العمل الميداني وعدم الإهتمام بالميادين الأخرى ، وهناك جمعيات أسسست دون هدف واضح أو جلب مصلحة للمجتمع كما ذكرنا في تحليلاتنا السابقة فلم نرى الكثير من هذه الجمعيات إلا من خلال التسمية وهذا مؤشر على ضعف العامل الرقابي على هذه المنظمات ، حيث لوحظ في الآونة الأخيرة تصريحات من طرف وزيرة التضامن الحالية (2015) أنه سيحرم من الدعم كل من لا يزاول نشاط ميداني ملموس ، ويمكن إبراز العدد الكبير للجمعيات من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (10) : يمثل تطور عدد الجمعيات من 2000 إلى 2010. [1]

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010
الجمعيات الوطنية	883	911	942	947	954	1000
الجمعيات المحلية	63789	70058	72331	75140	80539	82000

في ظل تزايد عدد منظمات المجتمع المدني في الجزائر خصوصا الجمعيات الوطنية والمحلية ، راحت تطرح عدة تساؤلات حول حجم التمويل الذي تتلقاه ، فالأوضاع المحلية لمعظم البلديات في الجزائر غير مشجعة لتقديم تلك الإعانات والكثير من شرائح المجتمع الجزائري تعيش البطالة خصوصا الجامعيين الذي يعدون بالآلاف ناهيك عن الفئات البسيطة ، ومن أمثلة ذلك الجمعيات الرياضية التي ترهق كاهل الخزينة الجزائرية كونها تتلقى دعم دون إنتاجية على مدار السنة وبالتالي ذهاب الأموال في أشياء ترفيهية لاتخلق ثروة محلية يستفاد منها، إن ظاهرة تزايد منظمات المجتمع المدني في البلد الواحد يعتبرها الكثير من الباحثين أنها ظاهرة صحية تعكس الحريات والتفاعل الإيجابي بين المجتمع والسلطة وهذا تحليل قد يؤخذ به إذا كانت هذه الجمعيات تتميز بفاعلية ومهنية ومصداقية داخل مجتمعها والخطأ الذي وقع فيه الكثير من الدارسين لهذا الحقل هو النظر للجانب الكمي والحكم ، فالجزائر لازالت في مرحلة بناء لعدة أسباب ، فكثرة منظمات المجتمع المدني قد يشكل جانب إيجابي كما قد يشكل جانب سلبي فالدعم المال كبير نتيجة كثرة الجمعيات دون نشاط حقيقي ، وهذا مانلاحظه من خلال الجدول التالي:**الجدول رقم (11) : يمثل عدد الجمعيات المحلية حسب طبيعة العمل الجمعوي.** [2] الجدول من إعداد الباحث على حسب المعطيات

جمعيات اولياء التلاميذ	14891
جمعيات الأحياء السكنية	20137
جمعيات رياضية والتربية والشباب	15019
جمعيات دينية	15304
المجموع	92627

(1)- مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية ، " المجتمع المدني بالجزائر " ، ، www.ngoce.org.

(2)- جريدة الفجر ، " الحركة الجمعوية من مدارس للنخبة إلى التنديد والمساندة " ، http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=255245%3Fprint .

على رأي **كلز** : " **فإن المجتمع المدني لا يمكن أن يعرف بمجرد وجود الجمعيات والمنظمات غير الحكومية االتي توازن سيطرة الدولة ، وعلى العموم فإنه بمجرد أن يكون هناك إحتكار للوسائل السوسيواقتصادية وإحتكار للحقيقة فإنه لا وجود له لا وجود للمجتمع المدني** " [1].

لقد رسمت منظمات المجتمع المدني في الجزائر لنفسها صورة نوعا ما سوداوية حدت من نشاطها نتيجة غياب الثقة الجماهيرية فيها ، فأصبحت الكثير من المساعدات التي كانت تقدم لبعض الجمعيات من طرف المجتمع الجزائري محل إنتقاد كون أن بعض الجمعيات تستغل بعض المناسبات من أجل الحصول على تعاطف وبالتالي كسب أموال طائلة يجل مآلها ، وهنا نتحدث عن الثقة بين هذه الفعاليات والمواطن من جهة وبينها وبين الدولة من جهة أخرى ، فظغيان المصلحة الخاصة على العامة حد من مشاركة الكثير من فعاليات المجتمع المدني الجزائري في البرامج التنموية المحلية ، وقد ذكرنا في الجانب النظري في الدراسة على أهمية عنصر الإستقلالية في تكوين هذه المنظمات بما لايعارض المصلحة العامة والسيادة الوطنية كي لا تصبح هذه الفعاليات أداة لأغراض خارجية والأمثلة كثيرة على ذلك ، إلا أن الملاحظ في الجزائر أن المجتمع المدني يعتمد بدرجة كبيرة على الدعم المالي للدولة وهذا يحد من نشاطها من جهة وهو حجة الجمعيات والكثير من الملاحظين إلا أن السؤال الذي يفرض نفسه بواقعية : أين تذهب أموال الدعم التي تأخذها الجمعيات في الجزائر ؟ ، فلا بد من وجود إجابة واقعية لهذا التساؤل المنطقي ، إذا وجهنا الإنتقاد للدولة لابد كذلك من توجيه النقد البناء لهذه الفعاليات خصوصا الجمعيات المحلية التي تحصى بالآلاف مع غياب مشاريعها التنموية .

- التركيب السوسيولوجي لمسؤولي الجمعيات :

تعتبر الجمعيات مجالات مميزة للتنشئة الإجتماعية ويأخذ الإنضمام إليها معاني وخلفيات مختلفة حسب أهداف ومصالح وقناعات أعضاء الجمعيات مابين المصالح الشخصية الضيقة كالحصول على إمتيازات سمعة أو ترقية إجتماعية أو الإندماج المهني الإجتماعي والتطوع لمساعدة الآخرين أو القيام بأعمال مجانية ذات المنفعة العامة. وقد أوضحت نتائج دراسة قام بها الباحث " **عمر دراس** " **أن 80%** من مسؤولي الجمعيات يصرحون بأن الدوافع الرئيسية لتواجدهم في الجمعيات ترمي إلى الإندماج والقيام بالأعمال التطوعية ، وحسب الدراسة التي أجراها فالخصائص السوسيولوجية لهؤلاء تمثلت في أن جل أعضاء مكاتب الجمعيات يتوفرون على مستوى أكاديمي عال وهم من أصول إجتماعية متوسطة على العموم كما يبرز في الجدول التالي [2] :

---

(1)- عبد الله حمودي ، **المجتمع المدني ومنهج المقارنة المتشائمة : وعي المجتمع بذاته** ، ط 1 ، المغرب : دار بوتقال للنشر، 1998 ، ص 70.

(2)- عمر دراس ، " الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر الواقع والآفاق " ، **المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الإجتماعية** ، العدد 28 ، 2005 ، **http://insaniy at.revues.org/5275** ، تاريخ التصفح : 2015/6/4.

ذكر **عمر دراس** أن 83 % من أعضاء مكاتب الجمعيات يتوفرون على مستوى دراسي معتبر (ثانوي ، جامعي) ، ولكن المستوى ونوعية التأطير تختلفان من جمعية إلى أخرى ، إذ تحظى مثلا الجمعيات الثقافية والصحية بتأطير جيد ومستوى عالي بينما يتدنى كثيرا هذا في الجمعيات الرياضية والإجتماعية ولجان الأحياء.

الجدول رقم (12) : يوضح المستوى الأكاديمي لمسؤولي الجمعيات .

المستوى الدراسي	النسبة %
مستوى جامعي	41
مستوى ثانوي	42
مستوى متوسط	12
مستوى إبتدائي	4
أمي	1
المجموع	100

ويمكن توصيح المكانة الإجتماعية لأعضاء هذه الجمعيات من خلال :

– الجدول رقم (13) : يبرز المكانة الإجتماعية لأعضاء مكتب الجمعيات.

الفئات الإجتماعية	رئيس الجمعية		نائب الرئيس		الكاتب العام		المحاسب	
الفئات العليا	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	%
	83	40	53	32	40	27	40	26
الفئات الوسطى	111	54	105	63	98	65	104	69
الفئات الدنيا	209	07	08	05	12	08	08	05
المجموع	209	100	166	100	150	100	152	100

الجدول يضم نسبة للفئات الوسطى تتراوح مابين 54% و 69 % بصفتها إطارات للجمعيات وإذا أضفنا لها الفئات الإجتماعية العليا فإن هذه النسبة تصل ما بين 85% و90% بينما نجد أن نسبة الفئات الدنيا المتكونة عموما من العاطلين والعمال المستخدمين البسطاء فإن نسبتهم لا يتعدى 8% من مجمل إطارات الجمعيات ، والمؤكد أن الظاهرة الجمعوية تقودها الفئة الشبانية بالدرجة الأولى ، تبلغ الشريحة العمرية لهذه الفئة ما بين 20 و30 سنة أي 40 % تقريبا نصفهم من العزاب ولاآخر من المتزوجين و 60 % منهم يحتكون لأول مرة بالعالم الجمعوي وليس لديهم أية خبرة في هذا الميدان [1] ، كما نجد

(1)– عمر دراس ، " الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر الواقع والآفاق" ، المرجع السابق .

هذه الفئة تنشط داخل الجمعيات بصفة مجانية وتشير كل الأمور إلى توزيع مبني على تقسيم إجتماعي محدد بحيث يؤطر الأساتذة والإطارات العليا والطلبة عموما الجمعيات الثقافية ، في حين يسير الجمعيات الإجتماعية المستخدمون البسطاء و أساتذة التعليم الثانوي والعاطلون ، أما الجمعيات الصحية فيقودها الأطباء والممرضون بينما يترأس الجمعيات الخيرية والرياضية العمال والتجار .

المطلب الثاني : الدور الوظيفي للعمل التطوعي في التنمية المحلية .

تتعدد مظاهر ممارسة المجتمع المدني في الجزائر للعمل التطوعي وفي كثير من الحالات يأخذ الطابع التخصصي كل جمعية أومنظمة تقوم ببعض الأعمال التطوعية على الإمكانيات المتاحة والظروف الملائمة لذلك ، فمعظم تتللك النشاطات إما عن برامج تشاركية أو تساهمية بينها وبين مؤسسات إقتصادية أو جهات ممولة لبرنامجها أو هي عبارة عن تقديم مساعدات للعائلات المحتاجة على شكل أضرفة مالية أو مساعدة معنوية رمزية ، لعل أهمها :

1- المشاريع التنموية الجماعية بالمشاركة أو التساهمية : THE PARTICIPATORY COMMUNITY SERVICE SHEME .

هو عبارة عن مشروع تنموي جماعي يتم بمشاركات مختلفة ويهدف إلى التخفيف من الفقر في منطقة محددة ومعينة بمشاركة المجتمع المدني وفريق متعدد الأبعاد هذا المشروع يعتمد على برنامج متكون من أربعة محاور هي : **الصحة ، النظافة ، الحقوق الإجتماعية ، التربية والتعليم ، الرياضة والنشاطات الثقافية** وتتمثل الميزة التي يمتاز بها هذا المشروع في إنخفاض التكلفة إلى أدنى تكلفة ممكنة ، يبدأ بواسطة تشخيص عن طريق دراسة إقتصادية وإجتماعية للمنطقة المحددة وهذا لأجل تكوين وحدة تقوم بمهامها من خلال المراحل الأربعة الآتية :

1- الدراسة الأولى لتحديد المنطقة ، السكان والتي تمت في الجزائر سنة 1991 (حجم الأسر ، الشغل ، الدخل والإدخار).

2- يقوم الوالي بتنصيب لجنة إدارية متكونة من ممثلي المجتمع المدني المحلي وممثلين من الوزارات المعنية كوزارة العمل والشؤون الإجتماعية ، الصحة والسكان والشباب والرياضة .

3- مرحلة إنجاز تقرير حول المشروع وتوفير شروط قبوله .

4- تزويد الوحدة بالموارد البشرية والضرورية واللجوجيستيكية وتحديد المواعيد المختلفة ، تكون هذه الوحدة تحت إدارة متخصصين متطوعين في الميادين الأربعة (الصحة ، التعليم ، الحقوق الإجتماعية والرياضية) أما المشاركين في الوحدة فلابد من وجود المؤهلات الكافية والسوابق النقية في العمل وممارستهم لهذا النوع من النشاط سابقا واهتمامهم بالمشاريع الإجتماعية وإرادة قوية في العمل الجماعي و الصرامة والنزاهة في العمل [1].

(1)- بن لحسن الهواري ، " دور المجتمع المدني في ترشيد عمل الجماعات المحلية ومن ثمة في بعث التنمية " ، الجزائر : **المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي بوهران** ، د ت ن ، ص 9 .

إن تطبيق هذا النوع من المشاريع سيقود حتما إلى تدني نفقات الدولة من جهة وتحديد الفقراء بصفة دقيقة من جهة أخرى وهذا يعطي فعالية أكثر لمختلف السياسات لمكافحة الفقر .

فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت مديرية الشباب والرياضة لولاية سعيدة بتمويل بعض الجمعيات الحاملة صفة الشراكة أو الشريك الإجتماعي لها من خلال أغلفة مالية تحت إشراف السلطات الولائية وهذا حسب الجدول التالي :

– الجدول رقم (14) : يمثل تمويل المشاريع لبعض الجمعيات من طرف مديرية الشباب والرياضة للولاية من سنة 2008 إلى 2010.

إسم الجمعية	المشروع	المبلغ المالي دج	السنة
جمعية إعلام وتنشيط الشباب	مشروع إعلام وتحسين الشباب	400.000.00	2008
جمعية المواهب الشابة	مكافحة الآفات الإجتماعية	430.000.00	2009
جمعية آفاق المحيط	التطوع والمحيط	430.000.00	2009
جمعية البراعم	تبادل وتنقل الشباب	430.000.00	2009
جمعية ترقية مدينة سعيدة	نشاط تربوي إجتماعي	350.000.00	2010
جمعية البيئة لبلدية سيدي أعمر	نشاط بيئي علمي	350.000.00	2010
جمعية نشاطات الشباب مولاي العربي	نشاط ثقافي	350.000.00	2010

المصدر : ديوان مؤسسات الشباب لولاية سعيدة .

كما تم تدعيم الجمعيات من طرف الصندوق الولائي لدعم مبادرات الشباب على النحو التالي :

– 18 جمعية شبانية إستفادت من دعم الصندوق الولائي لسنة 2009.

– 24 جمعية شبانية إستفادت من الدعم للصندوق الولائي لسنة 2010.

كما تفعيل الرابطة الولائية لنشاطات تبادل الشباب ، فالملاحظ في تمويل هذه الجمعيات التي أخذناها على سبيل المثال نرى أن جل المشاريع المقترحة لا ترقى إلى تنمية المجتمع المحلي كون أن دراستنا ليست مقتصرة على إبراز الجانب الإيجابي للمجتمع المدني فقط وإنما ركزنا كذلك على رصد السلبيات، فكما هو موضح في الجدول جميع الأغلفة المالية متساوية تقريبا وهذا يدل على صرف المبالغ بغض النظر إلى نوعية المشروع هذا الأخير لم تحدد تفاصيله وهي عبارة عن مجرد عناوين في جداول من أجل الحصول على هذه التمويلات كما وضحته في حالة النشاط الداخلي للجمعيات سابقا ، فجميع المشاريع تتشابه في غالب السنوات وهذا مثال حي على نوعية المشاريع التي تهتم بها الجمعيات على المستوى الوطني إلا قليلا منها ما يهتم بمشاريع تنموية تستفيد منها المجتمعات المحلية ، وإن لم نقم بدراسة إحصائية لغالبية الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وطنيا فالواقع يثبت قصور غالبية هذه الجمعيات عن أداء دورها الطبيعي ، وهذا لاينفي وجود جمعيات قامت بأدوار على المستوى الوطني والمحلي ، فالدراسة التي قمنا بها تحليلية تفسيرية ربطناها بالواقع المعاش، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (15) : يمثل تمويل الجمعيات المحلية في سعيدة لسنة 2013 – 2014 .

إسم الجمعية	المشروع	المبلغ المالي	السنة
جمعية البيئة لبلدية سيدي أعمر	مشروع بيئي	400.000.00	2013
الجمعية الثقافية أمال قرية حريشفة	مبادلات الشباب	400.000.00	2013
الجمعية الولائية الحياة للسياحة والبيئة	مشروع بيئي	400.000.00	2014
الجمعية المحافظة على النسيج والنشاطات التقليدية لولاية سعيدة	مشروع نشاط تقليدي	400.000.00	2014
جمعية نشاطات الشباب مولاي العربي	نشاط شباني	400.000.00	2014

المصدر : ديوان مؤسسات الشباب لولاية سعيدة .

2- المؤسسات الطوعية وتنمية المجتمع :

وهنا سنكتفي بطرح مثال من شأنه توضيح العلاقة بين المجتمع المدني بمؤسساته الطوعية والتنمية المحلية التي تسعى لها الجماعات المحلية ويتعلق الأمر بتجربة مؤسسة **سبل الخيرات** التي لها من الخصوصية ما يجعل الحديث عنها كتجربة مستقرة ومتواصلة ، فهي حديثة التجربة وهي في طريق التأسيس لثقافة العمل التطوعي والطوعي بعيدا عن التسيس والحزبية والولاءات المريبة،ونود في هذا المقام أن نقدم بطاقة فنية مختصرة عن هذه المؤسسة وأهم إنجازاتها في مدة قصيرة ، فمؤسسة سبل الخيرات فرع من **مؤسسة المسجد التي تأسست عام 1991** وهي تمثل المجالس التالية : مجلس إقرأ والتعليم القرآني ، مجلس البناء والتسيير ، المجلس العلمي ، مجلس سبل الخيرات ، فمجلس سبل الخيرات يتشكل من رؤساء الجمعيات الدينية وأئمة المساجد بالإضافة إلى بعض المحسنين ، ولم ينشط مجلس سبل الخيرات إلا بعد شهر أفريل 2005.

- **أهم إنجازات مؤسسة سبل الخيرات :**
- **الزواج الجماعي** : أكثر من 900 زواج ، إعطاء مبلغ 3 ملايين سنتيم وجميع تجهيزات الزواج.
- **الدخول المدرسي** : توزيع عدد هائل من المحافظ من المرحلة الإبتدائية إلى الجامعية .
- **قفة رمضان** : توزيع العديد من القفف في جميع مساجد قسنطينة .
- **وجبات الإفطار** : 3 مطاعم ، مطعم المطار ، مطعم محطة المسافرين ومطعم السكك الحديدية .
- توزيع الماء المعدني أسبوعيا على المستشفى الجامعي ومستشفى المنصورة .
- **توزيع الألبسة على الفقراء** : من خلال تبرع 1650 بدلة وهدايا كل ستة أشهر.
- الختان لأطفال المحتاجين ، ويتم ذلك على مستوى المساجد بالإضافة إلى هدايا لكل طفل [1].

ولو تم التعاون بين الجماعات المحلية وهذا النوع من مؤسسات المجتمع المدني لتحقق العديد من متطلبات التنمية المحلية التي تعود على المواطن البسيط بعديد الإيجابيات .

(1)- بلحسن الهواري ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

3- المجتمع المدني ومكافحة الأمية :

إن الطابع التنموي على المستوى المحلي يأخذ عدة أشكال ومجالات ، فتنمية المجتمعات المحلية لابد أن يكون علميا تربويا حتي يتمكن الأمي من معرفة الكتابة والقراءة وهذا شرط ضروري لتحريك ديناميكية المشاركة من خلال معرفة الحقوق والواجبات ، فالطابع الخيري التطوي في مجال محو الأمية عرف قفزة نوعية من خلال بعض الجمعيات الفاعلة في هذا المجال ولعل أبرزهم جمعية إقرأ الوطنية بفروعها المحلية عبر التراب الوطني ، فقد كان لها دور في تراجع نسب الأمية في الجزائر وجهود معتبرة لابد من تشجيعها ، زيادة على ذلك هناك الكثير من الجمعيات الناشطفة في هذا المجال كجمعية الإرشاد والإصلاح وغيرها...

عرفت الثمانينات تطور ملحوظ في أقسام محو الأمية ويبرز ذلك من خلال الجدول التالي :

- الجدول رقم (16) : يشمل تطور الدارسين في أقسام محو الأمية مع بداية الثمانينات

السنوات	1980	1981	1982	1983
عدد المسجلين	25904	24708	25176	23663

المصدر : الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار ديسمبر 2006.

وقد تأسست جمعية إقرأ سنة 29 جانفي 1999 ، ومنذ تأسيسها إلى اليوم حققت الجمعية إنجازات في تنمية المجتمع المحلي من خلال مساهمتها في تعليم الآلاف من الأميين الكتابة والقراءة على الصعيد الوطني وذلك من خلال فروعها في ولايات الوطن ، والملاحظ في هذا الإطار مساهمة هذه الجمعية بالرغم من بعض السلبيات الملاحظة عليها في تحسين مستوى الأميين وهناك من واصل الدراسة بعد تعلمه الأساسيات في اللغة العربية فمنهم من حفظ كتاب الله بعدما كان لا يعرف الكتابة والقراءة وهذا يعتبر شيىء إجابي في تحسين مستوى المجتمعات المحلية ليمكنهم من معرفة حقوقهم وواجباتهم ورفع مستوى المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي ، حيث هاا الأخير يتطلب مجتمع واعي لتحسن أوضاعه : **الجدول رقم (17) : يمثل تطور عدد الدارسين في صفوف محو الأمية من الذكور والإناث.**

الدارسين	العدد	نسبة %
رجال	25889	14.58
نساء	151705	80.42
المجموع	177594	100

المصدر : الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار.

4 – تجربة إشراك المجتمع المدني في التنمية المحلية بمساهمة برنامج الإتحاد الأوروبي :

وهو برنامج خاص يهدف إلى تمويل الجمعيات الناشطة في الجزائر وتشجيعها على المشاركة بفعالية في التنمية تحت إشراف المنظمات غير الحكومية **ONG** [1] حيث مر بمرحلتين :

1– المرحلة الأولى : تدخل مباشر من البرنامج الأوروبي وتعامله مع الجمعيات في الجزائر دون وساطة من طرف الهيئات الحكومية ماعدا الإتفاقية المبرمة مع وزارة الخارجية وسمي هذا البرنامج **ONG1**[*] دخل حيز التنفيذ سنة 2002 وإتخذ من جامعة وهران مقرا وحيدا له وخص 76 جمعية محلية في مختلف المجالات ،وعلى مستوى 32 ولاية حيث قدرت مساهمة البرنامج الأوروبي حوالي 10 مليون أورو مع مساهمة الدولة بحوالي مليون أورو ، ومن أسباب تعامل البرنامج الأوروبي مع الجمعيات مباشرة هو أنها تابعة للمنظمات غير الحكومية ولا تتعامل مع الحكومات خاصة في ظل إنعدام الضمانات والثقة المتبادلة .

2– إستفادت 121 جمعية عامة ضمن مجالات عامة مختلفة من تمويل مشاريع في إطار البرنامج الثاني من طرف مشروع دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية ، وقد أشار مدير وكالة التنمية الإجتماعية التابعة لوزارة التضامن الوطني أن العدد الإجمالي للملفات المستقبلة وصل إلى 388 ألف وأضاف أن 40 بالمائة من المشاريع الممولة في الميدان الإجتماعي بما فيه ترقية المرأة و 13% منها في مجال حماية البيئة السياحية و 13% أيضا في مجال التنمية المستدامة و 14% لحماية التراث ، 13.3% في ميدان الثقافة والرياضة ، وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه المشاريع فإن جهة العاصمة التي تضم 13 ولاية إستفادت من 54 مشروع ، وجهة بلعباس التي تضم 8 ولايات إستفادت من 18 مشروع ، وفي الوقت الذي إستفادت فيه جهة تيارت من 12 مشروع في 6 ولايات فإن جهة بشار التي تضم 4 ولايات إستفادت من 5 مشاريع ، ومن بين الجمعيات التي حضرت حفل تسليم عقود التمويل توجد جمعية جزائرنا من البليدة العاملة في التكفل بضحايا الإرهاب الحاصلة على غلاف مالي قدره 20.2 مليون دينار جزائري ، وجمعية تاجمعت الجبلة من بجاية العاملة في مجال حماية التراث الثقافي على تمويل قدره 80.3 مليون دينار لقاء ترميم قرية في منطقة ذات بعد تاريخي [2].

---

(1)– نقلا عن البرنامج الخاص بالبرنامج الأوروبي لدعم التنمية ، عدد 10 ، 2005 .

(*)– هو للإتحاد الأوروبي لدعم الجمعيات في المجال التنموي ولم يشمل هذا البرنامج الجزائر فقط بل إلى كل الدول المغاربية المرتبط معه من خلال الإتفاقيات المبرمة ، فالجزائر كان لها العديد من الإتفاقيات المتعلقة بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث شهدت سنة 2005 توقيع إتفاقيات ذات الشأن التنموي ، إلا أن هذا البرنامج الممول للجمعيات في الجزائر لم يخلق إضافة جدية في المجال التنموي لإعتبارات كثيرة لعل أهمها عدم وجود جمعيات قوية في الجزائر ذات نشاط تنموي حقيقي إلا في بعض المناطق كتقديم مساعدات للمارسي الحرف التقليدية.

(2)– فضاء الجمعيات الجزائرية ، " البرنامج الثاني لدعم الجمعيات الجزائرية للتنمية " ، http://www.spaceasso.net/forum/t163 ، تاريخ التصفح : 2015/08/02 .

كما إستفادت الجمعيات المشاركة برامج تكوينية في التسيير وإدارة الأعمال وهكذا يتضح الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في التنمية ولا يمكن الحكم على مدى نجاحها في ظل عدم وجود تقارير رسمية إحصائية على المستوى الرسمي وعلى مستوى الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني الجزائري ، في ظل النشاطات البعيدة عن متطلبات المجتمع المحلي .

5- دور المجتمع المدني في صندوق الزكاة :

إن مكافحة الفقر والنهوض بالمجتمعات ليست بالأمر السهل على أي دولة خصوصا الدول الفقيرة ونقصد هنا دول ما يسمى بالعالم الثالث ، إلا أن مايميز الدول الإسلامية على وجه الخصوص هو وجود آليات مبنية على الشريعة الإسلامية وهي فرض على كل مسلم وهي الزكاة التي قد تكون آلية يشارك فيها المجتمع من أجل بناء تنموي محلي ، فأنشأت بعض الدول العربية صناديق للزكاة كالكويت وسارت في طريقها الجزائر سنة 2003 من خلال مدينتين نموذجيتين كمرحلة أولية هي عنابة وسيدي بلعباس ، تعمل أموال الزكاة دور مهم في العمل التنموي على المستوى المحلي كون عملية تجميع الأموال تكون على المستوى المحلي لكل ولاية ولا يمكن توزيع أموال الزكاة جمعت في ولاية معينة على ولاية أخرى ، فبعد العمل النموذجي في ولايتين كما ذكرنا سابقا فقد تم تعميم هذه الصناديق على باقي الولايات إبتدءا من سنة 2004 لتعم ربوع الوطن و يتم توزيع أموال الزكاة على الفقراء والمساكين ، الأرامل والمحتاجين وفق قائمة معدة مسبقا ولا يكون ذلك إلا من خلال محضر يثبت العائلات المستفيدة من هذه العملية ويساهم في هذه العملية منظمات المجتمع المدني من خلال الدور الرقابي كون الأموال المحصلة ملك للمجتمع ولابد أن تصل إلى أصحابها دون إشكالات .

- الجدول رقم (18) : نسب صرف حصيلة زكاة المال في الجزائر .

البيان	نسبة صرف حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 05 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 05 ملايين دج
الفقراء والمساكين	%87.5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة	/	%37.5
معايير تسيير صندوق الزكاة	12.5 % توزع كمايلي : 4.5% لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية. 6 % لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية . 2 % تصب في الحساب الوطني لتغطية نشاطات الصندوق وطنيا.	

- المصدر : مديرية الشؤون الدينية والأوقاف .

توزع الزكاة المحصلة في أي ولاية من ولايات الجزائر وفق نسب مئوية محددة من طرف الجهات المعنية ، فمن خلال الجدول السابق يظهر أن النسبة الأكبر تذهب لصالح الفقراء والمساكين والأرامل والأيتام بنسبة 87.5 % من حصيلة أموال الزكاة ، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة 37.5 % تذهب على شكل قروض حسنة لفائدة الشباب البطال من أجل إحداث مشاريع تنموية على المستوى المحلي ، وهنالك مستفيدون من هذه العملية بنسب مئوية معينة كما يلي : مصاريف تذهب لصالح العاملين في اللجان على مستوى الولايات و مصاريف لصالح نشاطات اللجان على المستوى المحلي القاعدي كالبلديات وغيرها بنسبة 6% ، بالإضافة إلى نسبة 2% لتغطية نشاطات صندوق الزكاة على المستوى الوطني ، فعملية توزيع الزكاة تتم على مستوى كل ولاية بإشراف لجان محددة مسبقا لتأطير العملية وقد يكون الدعم مباشر للفقراء من خلال البريد أو الدف المباشر عن طريف ضرف مالي ، وقد يكون دعم غير مباشر لصالح الشباب الحاصل على شهادات والجامعيين والحرفيين عن طريق القرض كما ذكرنا سابقا بهدف تمويل أوبناء مشاريع ذات هدف تنموي .

ج- تحليل الدور الوظيفي للمجتمع المدني الجزائري :

المجتمع المدني ظاهرة إجتماعية ولدت في دول أوروبا الرأسمالية نتيجة تقلص دور الدولة من جهة والتطورات الإقتصادية والتكنولوجية من جهة أخرى ، وبالرغم من الإختلافات الأيديولوجية التي شرحناها سابقا في نشوء المفهوم من الناحية العلمية إلا أنه من الجانب الإجرائي العملي يمكن النظر إليه نظرة مغايرة من حيث طبيعة العمل المسند إليه والوظيفة الحقيقية التي يقوم بها . ، إلا أن الإنطلاقة الحقيقية لتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر كانت مع بداية سنة 1990 نتيجة التغيرات التي حدثت في المنظومة السياسية والإقتصادية الجزائرية ، هذه التغيرات كان لها آثار إيجابية وسلبية على الواقع المعاش ، بإختصار فالمجتمع المدني في الجزائر لم يكن له دور كبير في العمل التنموي لكثير من الأسباب لعل أهمها الضعف الإقتصادي وتمركز الثروة في يد فئة قلية والعجز الذي أصاب مؤسسات الدولة سنوات التسعينيات نتيجة الأزمة الأمنية أضف إلى ذلك إستغلال الكثير من فعاليات المجتمع المدني سياسيا .

يعد الجانب الإجتماعي في العمل التنموي المحلي من أصعب الجوانب على الإطلاق حيث يعتبر الهدف الأساسي الذي يسعى إليه المسؤول من خلال إشباع حاجيات ورغبات المجتمع ، وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه بصفة منفردة دون الرجوع إلى المواطن هذا الأخير الذي بدوره يحتاج إلى سند يوصل إنشغلاته وكذلك آذان صاغية لمشاكله ومن هنا كان المجتمع المدني وسيلة لتحقيق ذلك خصوصا الجمعيات الناشطة في هذا المجال :

1- المجتمع المدني الجزائري بين الوظيفة الإجتماعية والتوظيف السياسي :

إن واقع المجتمع المدني الجزائري عمليا يتأرجح بين الفتور والفعالية في بعض الأحيان ، فبترصدنا من خلال الملاحظة اليومية لنشاطاته الميدانية لاحظنا أنها لا ترقى في كثير من الحالات لإشباع حاجيات المواطن البسيط الذي يتطلع لمستوى معيشي يضمن له الكرامة الإنسانية أو الحد الأدنى من المعيشة في ظل إقتصاد متدهور زاد في تعقد الحياة ، فكثير من منظمات المجتمع المدني الجزائري سعت لخلق دور وظيفي لها على مستوى البلديات ونسبيا على المستوى الوطني فحاولت الجماعات المحلية خاصة البلدية التعاون مع هذه الفعاليات ، هذه الأخيرة التي أصبحت تلعب دور الرقابة والمتابعة لبعض المشاريع على المستوى المحلي .

ويمكن القول أن المجتمع المدني الجزائري ممثلا بجمعياته خاصة أصبح يقوم بوظيفة متابعة المشاريع زيادة على التعاون مع وزارة التضامن الوطني كون هذه الأخيرة أصبحت تقدم الدعم المالي لبعض المنظمات التي تراها هي أنها تعمل على خلق مصلحة عامة فأصبحت تقوم بمساعدة بعض الفئات المحرومة من الشعب كالمتسولين والمشردين في فترات الشتاء وبناء دور رعاية الأيتام ، وتقديم المساعدات للمعوزين في رمضان وأثناء الدخول الإجتماعي ، كذلك تقديم بعض الوجبات في رمضان على سبيل المثال لا الحصر جمعية ناس الخير وجمعية كافل اليتيم بكل فروعها عبر التراب الوطني وغيرها من الجمعيات ذات النشاط المنفعي العام ، والملاحظ أن كثير من الجمعيات في سبات طويل طول السنة ولا تقوم بأي وظيفة منفعية سوى للتوظيف السياسي فبعض المناسبات وأصبحت سياسية أكثر منها إجتماعية ، وبدأت تلعب دور الرقيب على المستوى المحلي لصالح الأحزاب ، فدور المتابعة للمساعدات والبرامج يبقى ضعيف بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر إن لم نقل منعدم في معظم بلديات الوطن ، وأن أرى أن الفعاليات التي يصطلح عليها ما يسمى بالمجتمع المدني في الجزائر هي الجمعيات الناشطة فقط والتي تكون بعيدة عن النشاط السياسي والمصلحة الخاصة، فعلى سبيل المثال النقابات في الجزائر بكل أشكالها تعمل في إطار مصلحي ضيق لخدمة العمال المنضمين لها مع عدم مراعاة المواطن البسيط الذي ليس له عمل قار وهذا سبب ضعف هذه المنظمات .

و يمكن القول أن العمل التوعوي من بين أهم الأعمال التي تقوم بها الكثير من منظمات المجتمع المدني في الجزائر على سبيل التطوع ، وإن كان عمل مهم داخل الحياة الإجتماعية إلا أنه يظهر محدودية الكثير من المنظمات المدنية من حيث نوعية النشاط ، فبتتبعنا لنشاط المجتمع المدني في الجزائر ظهر لنا جليا ضعف المشاريع الجوارية التي يقوم بها على مستوى الجماعات المحلية وحتى وطنيا بإستثناء بعض الجمعيات التي تقوم بأعمال تستحق التشجيع خصوصا فيما تعلق برفع الغبن عن شريحة واسعة من المجتمع الجزائري ولو نسبيا أما الباقي فيبقى عمله مناسباتيا إما في عيد من الأعياد أو في مناسبة سياسية ليظهر عليها النشاط الترفيهي أكثر من التنموي ، ولا يمكن إغفال العمل

التحسيسي لما له من دور في تحسين الصورة النمطية لكثير من المواضيع التي قد لا تجلب إهتمام المواطن في ظل الظروف المعيشية الصعبة .

2- التأهيل النفسي الإرشادي والقانوني :

ويرتبط هذا الجانب على وجه الخصوص ببعض الجمعيات ذات الطابع الديني التي تعمل على التطوعية حيث تقوم بفتح مراكز لحفظ القرآن زيادة على الهبات التضامنية لمساعدة الفقراء والمحتاجين، كذلك يلعب المسجد دور معم في تأطير الأفراد فكريا من خلال تبني أفكار البناء والإحساس بالمسؤولية ، إضافة إلى مراكز علاج الطب النفسي التي تملكها بعض الجمعيات ، كما تقوم بعض منظمات المجتمع المدني في الجزائر برفع تقارير حول بعض القضايا القانونية سواءا على المستوى المحلي أو الوطني ، وتعمل على إلغاء بعض القوانين التي قد لاتخدم مصلحة المواطن كما حصل مؤخرا حول قضية التصريح ببيع الخمور وما لقيه من معارضة شعبية واسعة ، زيادة على ذلك تقديم النصيحة لأفراد المجتمع فيما يتعلق ببعض الجوانب القانونية كجمعيات حقوق الإنسان.

3- تقديم المساعدة في الجانب الصحي والنظافة الجوارية:

تحرص بعض الجمعيات سواءا المحلية أو الوطنية على أن تلعب دور الوسيط بين الدولة والمواطن ، وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك جمعيات تقوم بمد يد المساعدة لحالات مرضية بصورة مباشرة ، وقد تكون غير مباشرة من خلال رفع ملفاتهم لوزارة الصحة زيادة على ذلك الحملات التوعوية المتعلقة بالسلامة الصحية التي تقوم بها جمعيات حماية المستهلك بالإضافة إلى تقديم الدواء لأصحاب الأمراض المزمنة وغيهم ...إلخ...

كمايلاحظ في السنوات الأخيرة هبات تطوعية من طرف نشطاء فاعلين على شبكات التواصل الإجتماعي على سبيل المثال مجموعة ناس الخير وغيرها التي تعمل في الجانب التوعوي مع بعض منظمات المجتمع المدني جنبا إلى جنب مع الجماعات المحلية في بعض المناسبات في مجال النظافة العمومية بمساعدة لجان الأحياء والجمعيات الناشطة في هذا المجال زيادة على المواطنين ولعل أبرز ما تقوم به هو المشاركة في عملية تنظيف الأحياء و تبليغ مصالح البلدية في حالة المشاكل الحاصلة على مستوى المفرغات العمومية والفوضوية بالإضافة إلى تحسيس المواطنين لحملات التنظيف على سبيل المثال كتنظيف الشواطىء وهذا ما لاحظناه عبر وسائل الإعلام من خلال تطوع فئات من مختلف الأعمار في هذه الأعمال التي بدأت في تزايد في الثلاث سنوات الأخيرة 2013-2014-2015 زيادة على ذلك قيام بعض الجمعيات الفاعلة إلى جانب لجان الأحياء بإخطار المصالح المختصة على مستوى الجماعات المحلية بخطورة بعض البنايات الآيلة للسقوط ، وبعض الأعمال التقنية كتسرب الغار والمياه في الطرقات والبنايات خصوصابالمدن الكبرى التي توجد بها هذه الفعاليات بقوة – المحلية- التي لا تعد ولا تحصى .

4- الحفاظ على البيئة ومراقبة المشاريع المحلية :

هناك الكثير من المنظمات المدنية في الجزائر التي تهتم بالجانب البيئي كالجمعية الوطنية لحماية البيئة بفروعها على المستوى الوطني التي تعمل مع منظمات أخرى حول حماية المساحات الخضراء وعدم التوسع العمراني على حسابها زيادة على محاولة توفير مساحات خضراء مع الطابع العمراني الجديد .

كما ترى بعض الجمعيات في الجزائر بضرورة إشراكها في جلسات المشاريع على المستوى المحلي وهو الملاحظ في بعض المشاريع الحضرية كتعبيد الطرق وإعادة تهيئة الأرصفة ، حيث تقوم بعض المنظمات بمراقبة العمل تجنبا للغش الموجود في هذا النوع من المشاريع . فمنظمات المجتمع المدني في الجزائر بكل مكوناتها تعمل في إطار أعمال رمزية لا ترقي إلى مشاركة تنموية على المستوى المحلي .

المطلب الثالث : الصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني في الجزائر .

1- مشكل الإستقلالية عن السلطة المحلية والعليا :

إن فعالية أي منظمة مترتبط كليا بدرجة إستقلاليتها ومدى تحكمها في مواردها الذاتية لتقوم بأداء دورها داخل المجتمع بصورة صحيحة بعيدة عن التأثيرات الخارجية والداخلية ، فالملاحظ في منظمات المجتمع المدتني الجزائري هو عدم إستقلاليتها في الجانب المالي التمويلي وهذا يعتبر حاجز قوي في وجهها كون أن إستمرارتها مرتبطة بالإعانات التي تتلاقاها من طرف الدولة ، فالمشروع الذي تقدمه هذه المنظمات مرتبط بالقوة المالية التي تتمتع بها ، فالتمويل ليس عيب ولكن يعتبر ورقة ضغط وله إيجابيات كذلك ، بإختصار منظمات المجتمع المدني في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الدولة من حيث التمويل قانونا زيادة على الإتكالية وإنعدام المبادرة.

و في هذا الإطار يتضح جليا أن الجمعيات في الجزائر تعمل بروح الإتكالية بإستثناء البعض منها، فأنا أرى أن التخبط الذي تعاني منه الجمعيات في الجزائر وغيرها من المنظمات خلقته هي لنفسها نتيجة سوء إستغلال مواردها دون وجود برامج جادة في العمل التنموي المحلي فالعمل الجمعوي إذا كان في الطريق الصحيح يستلزم جهود كبيرة خصوصا على المستوى المحلي نظرا لأهمية القاعدة في العمل التنموي ، لكن الملاحظ أن هناك مشكل كبير يقف في طريق بعض منظمات المجتمع المدني الفاعلة على أرض الواقع (تبقى قليلة جدا) ألا وهو جانب تمويل هذه المنظمات لتحسين الأداء ، فمن غير المعقول حصول الكثير من المنظمات على تمويل دون عمل يمس أرض الواقع زيادة على توفرهم على مقرات مقفلة على طول العام ولا تعمل إلا في المناسبات للحصول على الدعم لأغراض ضيقة ، بينما توجد حقيقة بعض الجمعيات الناشطة لا تتوفر على أدنى الأمكانيات لكن ذات فعالية على المستوى الميداني ، فالصعوبات المادية تبقى مشكل حقيقي بالنسبة للمنظمات الفاعلة في العمل الجمعوي .

2- التوظيف السياسي لمنظمات المجتمع المدني :

فسح المجال لتأسيس الأحزاب خلف الكثير من الآثار في الحياة السياسية الجزائرية نتيجة الإنقسامات الحزبية ، فأصبحت الكثير من فعاليات المجتمع المدني مسيسة وإبتعدت عن العمل الميداني الخيري والتطوعي لخدمة المواطن البسيط ، وهذا ملاحظ في بعض المنظمات الطلابية التي تنتمي للأحزاب والكثير من الجمعيات التي تظهر في المواسم الإنتخابية فقط مع غياب طويل طول العام .

3- البيروقراطية وسوء تسيير العمل الجمعوي :

تعد البيروقراطية في الجزائر من أهم المشاكل التي تعطل عمل المجتمع المدني نظرا للعديد من الإعتبارات خصوصا الرقابية منها ، ويمكن القول في هذا الصدد أن التنظيم الإداري في الجزائر متصلب إلى حد بعيد ولا يتماشى مع فكرة فسح المجال لبعض الجمعيات الناشطة ذات الهدف التطوعي التنموي في بعض الحالات ، فالإدارة على المستوى المحلي تخضع لوصايا في كل ما يتعلق بالعمل التنموي المحلي.

فالإنفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر أواخر الثمانينيات إلى بداية التسعينيات فتح المجال لكثير من المنظمات للبروز على المستوى السياسي، الإقتصادي والإجتماعي كان له آثار سلبية وإيجابية ، لكن الإشكال الذي يبقى مطروح هو التسرع في إتخاذ القرارات دون ضبط إستراتيجية واضحة المعالم لتأطير الكم الهائل من المنظمات على المستوى الوطني وخصوصا المحلي ، فأصبح من هب ودب يؤسس جمعية دون أدني فكرة لدية عن طبيعة الهيكل الذي قام بإنشائه وبالتالي إهمال الدور الحقيقي المنوط به داخل المجتمع الجزائري ، فأصبحت المنظمات تؤسس في شهر وتحل في الشهر الآخر ، أضف إلى ذلك الجهل لكثير من المؤسسين للقوانين المعمول بها أدخلهم في مشكل مع الإدارة وبالتالي فقدان العمل الجمعوي طبيعته نتيجة سوء التعامل معه.

4- أسباب تراجع العمل التطوعي في الجزائر :

إن العمل التطوعي والخيري هو فعل إرادي يندمج فيه الفرد بحريته الشخصية ودوافعه الذاتية من وراء العمل في هذا المجال ، وقد عايش المواطن الجزائري الكثير من المشكلات سنوات طويلة ، فتحليلنا للعوائق والإشكالات التي حدت من فعالية المجتمع في المبادرة يرجع لتراكم مجموعة من المشاكل مست الجانب السياسي والإقتصادي ، الثقافي والإجتماعي في الجزائر ويمكن حصر هذه الإشكالات فيما يلي :

1-4- تدني المستوى المعيشي للفرد الجزائري :

من أهم العوامل التي تساهم بدرجة كبيرة في الأعمال التطوعية هو إرتفاع المستوى المعيشي للأفراد وهذا مرتبط بدرجة كبيرة بالتطور الإقتصادي الذي يسمح بخلق حركية داخل أي مجتمع ويسمح بالمبادرة التلقائية من أجل ترقية المجتمع ، ففي الجزائر يلاحظ غياب كبير لرجال الأعمال في المجال التطوعي على غرار بعض الدول التي نرى فيها مراكز مخصصة للمجتمع المدني مدعومة من طرف

أثرياء البلد هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالمواطن البسيط في الجزائر لا تسمح له ظروفه أن ينمدج في هذا العمل على طول السنة نتيجة سعيه لتوفير لقمة العيش لعائلته ، فالإكتفاء من ناحية المعيشة يعد عنصر أساسي في تحريك البرامج التطوعية وهذا لا يمنع من مشاركة الأفراد في مثل هذه الأعمال، لكن يبقى ذلك محدود في ظل المشاكل التي يعيشها المواطن.

2-4- فقدان الثقة بين المواطن ومنظمات المجتمع المدني :

لا يمكن لأي مشروع النجاح في أي مجال من المجالات دون وجود ثقة بين أعضائه ، فالبناء التنموي يتطلب ثقة متبادلة بين المسؤول والمشرف على المشروع وبين أفراف المجتمع المحلي المقصود بالعملية التنموية ، فالكثير من منظمات المجتمع المدني في الجزائر سواءا كانت الجمعيات أو غيرها الفاعلة على المستوى المحلى والوطني أصبحت مؤسسات تعمل في بيئة خاصة بها بعيدة عن أعين المواطن الجزائري هذا الأخير الذي تزعزعت ثقته في هذه الفعاليات وأصبح لا يقتنع بالدور الذي تقوم بت مقارنة بالعدد الكبير لمنظمات المجتمع المدني ، وكذلك ظهور مظاهر الرفاه على بعض مسؤولي هذه التنظيمات بعد فترات قصيرة من توليهم رئاستها طرحت الكثير من التساؤلات بين أوساط المجتمع ليصرف هذا الأخير النظر عن هذه الفعاليات ويوجه مساعداته للأفراد بصفة مباشرة دون وسيط يشرف على أمواله أو إعاناته.

3-4- ضعف ثقافة التطوع ومشكلة القبلية في الجزائر :

العمل الإتصالي مهم جدا في بناء المجتمعات خصوصا في ظل تطور وسائل الإتصالات والتكنولوجيا الرقمية حيث أصبحت المعلومة ثروة قد تبني أو تهدم دول ، غير أن الملاحظ في الجزائر غياب للعمل التوجيهي الإعلامي حيث أصبح الإعلام مرتبط في كثير من الحالات بأيديولوجيات مختلفة وهذا شيء معروف فلا وجود لمؤسسة إعلامية دون أجندة تقوم عليها ، وهذا ما إنعكس على الكثير من المنظمات المدنية الموجودة في الجزائر من خلال سيرها في خط بعض الأيديولوجيات حد من نشاطها في مجال نشر ثقافة التطوع وأصبحت تعتمد على تمويل نشاطها الخاص بعيدة عن المجتمع الذي يعتبر أساس العمل التطوعي.

والملاحظ في كثير من المناطق في الجزائر ما يسمى بالقبلية أو العرش بمعنى الإنتماء لقبيلة معينة، فالتطوعية لابد أن تكون للأفراد بصفة عامة بإختلاف المناطق التي يعيشون فيها إلا أنه في بعض المناطق لا تخرج التبرعات أو المساعدات من الحيز الجغرافي الذي جمعت فيه وهذا ما قلص حجم المساعدات المقدمة من طرف أفراد المجتمع لكثير من المنظمات التي تقوم بالإنتقائية في عملية توزيع المساعدات مع حرصها لحظور وسائل الإعلام لتظهر بمظهر المنظمة النشطة في مجالها لأغراض خاصة وضيقة ، فكثير من المساعدات لا تصل إلى المناطق النائية التي تعاني من العزلة إلا في بعض الأحيان تكون بمبادرة شبانية كما ظهر في الآونة الأخيرة في شبكات التواصل الإجتماعي وقيام الكثير من الشباب بجمع مساعدات وتوزيعها على الفقراء والمساكين والأرامل .

فالمشاكل عديدة ومتنوعة على حسب خصوصيات المناطق في الجزائر ، وهذا لايمنع من وجود جمعيات تعمل في المجال التطوعي الخيري بعيدة عن السياسة وتسعى لمساعدة الفقراء والمحتاجين والأرامل إلا أنها تبقى مبادرات محدودة بالنظر لإمكانيات بعض المنظمات الموجودة في الجزائر التي لها رؤوس أموال ضخمة تستطيع من خلالها بناء مشاريع خيرية ضخمة على غرار بعض الدول ، فعلى سبيل المثال هناك دول عربية سبقتنا في هذا المجال كمصر والأردن ، الكويت وغيرها ...وذلك من بناء مشاريع صحية للفقراء بأحدث الأجهزة للعلاج المجاني تسيرها هيئات خيرية كمستشفيات أمراض السرطان للأطفال ... وهذا مثال بسيط فهناك الكثير من المشاريع التي في كثير من الدول العربية عن طريق التبرعات وساهمة الجمعيات والفعاليات الأخرى للمجتمع.

المبحث الثاني : آليات تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري في العمل التنموي.

تمهيد :

إن الإشكالات السابقة الذكر فرضت واقعيا سلبي إلى حد كبير أثر على عمل منظمات المجتمع المدني وحدت من فعاليته وكفاءته في وضع نفسه كشريك في العمل التنموي المحلي ، ولا شك أن المجتمع الجزائري يتطلع إلى عملية تنموية محلية ووطنية حقيقية لتحسين مستواه المعيشي والقضاء على الكثير من المشاكل التي تعترضه في الحياة اليومية وهو في الحقيقية مطلب كل الشعوب .

فالواضح من خلال تحليلنا السابق للدور الوظيفي للمجتمع المدني الجزائري زيادة على العراقيل التي تعترضه أن المشكل عميق ومتعدد الجوانب والأطراف المسببة له ، وبنظرة التحليل الموضوعي والملاحظة العلمية لطبيعة العمل التشاركي يظهر لنا الواقع البعد الكبير لكثير من المنظمات التي تسمي نفسها مجتمعا مدنيا –مع تحفظنا على المصطلح – عن الواقع الجزائري حيث أصبحت جل نشاطاتها عبارة عن ترفيه في كثير من الأحيان وإبتعدت عن الدور المنوط بها لذا كان لابد من إصلاحات تمس الميادين التالية :

المطلب الأول : الإصلاح السياسي والقانوني .

أ- الإصلاح السياسي :

يعد الجانب السياسي أهم عنصر في نشوء أي دولة كونه الضابط الذي يتولى تسيير شؤون البلاد في كل الميادين وبالتالي يمكن القول انه العنصر المتحكم في القرارات المصيرية والمحدد للأطر القواعد الهيكلية التي تسير عليها الدولة .

فالجزائر دولة حديثة الإستقلال والنشأة من حيث المفهوم الجديد للدول ، ولها مشاكل كثيرة وبالتالي حان الوقت لبناء سياسات محلية تشاركية يساهم فيها المجتمع المدني بدرجة كبيرة ، فإعادة الإعتبار للمجتمع في بناء السياسات التنموية يعد عنصر قوة لأي دولة حيث يمكنها من ملامسة الواقع ، وهذا لا يتأتى إلا بإعادة النظر في العلاقة التي تربط المدني بالسياسي في الجزائر ، فالإهتمام بالشأن

المحلي يعد مقدمة أولية لتنمية وطنية شاملة ذات قاعدة متينة فالطابع الرسمي للعلاقة بين المواطن والدولة حد في كثير من الحالات من المبادرات في كافة المستويات ، فالجزائر لابد لها من خلق لجان مدنية محلية في البلديات تساهم في البناء جنبا إلى جنب مع المجلس الشعبي البلدي الذي هو في الحقيقة يحمل صفة التمثيلية للدولة أكثر من تمثيله المواطن .

ب- تفعيل الإطار القانوني :

تعرف الحاجات البشرية حركية مستمرة نتيجة تزايد الطلبات الخدماتية في كافة الميادين ، فلقد عرفت الجزائر تغيرات كثيرة خصوصا في الجانب القانوني منذ سنة 1989 وبروز فواعل مؤثرة في عملية صنع السياسات العامة ، فتنظيم الحياة الإجتماعية و السياسية والإقتصادية يتطلب مرونة في التعامل مع الحرص في الرقابة حفاضا على الإستقرار الإجتماعي وهذا لا يتأتى إلا بقواعد تضبط العلاقة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية ، خصوصا ماتعلق بالجانب التطوعي والخيري داخل المجتمع ، فمنظمات المجتمع المدني الفاعلة وليس الكل في الجزائر تحتاج لإطار تنظيمي عملي يساعدها في تنظيم نفسها ويعمل على إعطائها روح المبادرة أكثر من القوانين الملزمة بحدود معينة قد تساهم في تعطيل مجهودها وحركتها فعلى سبيل المثال العمل الخيري والتطوعي في الجزائر لا يكون إلا بترخيص مسبق من الوصايا ، فهذا إجراء منطقي لابد منه في ظل التغيرات الراهنة والتهديدات الأمنية لكن وجب حصر الجمعيات الفاعلة في العمل التنموي على المستوى المحلي ذات الجدية ومنحها إمتيازات قانونية عن غيرها من الفعاليات التي تهتم بالمصلحة الخاصة ، وهنا لابد من حل منظمات المجتمع المدني التي لا تقوم بأي نشاط منفعي محليا ووطنياوهي كثيرة في الجزائر خصوصا المنظمات التي تنشط على المستوى المحلي ، فالحصول على التمويل لابد أن يخضع لمعايير واقعية.

المطلب الثاني : الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي ومكافحة الفساد .

أ- الإصلاح الإقتصادي :

المقياس الحقيقي لقياس قوة الدول في وقتنا الحالي يتمحور حول القوة الإقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي ، فمنظمات المجتمع المدني قد تبقى عاجزة في ظل إقتصاد ضعيف لا ينتج ثروة داخل المجتمع ويأخذ الطابع الإستهلاكي فقط ، وبرجوعنا إلى ماهية الإقتصاد في الجزائر نجده يعتمد كليا على قطاع المحروقات ويبقى السوق الدولي متحكم فيه في حالة إرتفاع أو هبوط سعر البرميل ، وهذه معظلة حقيقية تعيق دور المنظمات الخيرية والتطوعية في الجزائر – الناشطة طبعا- في ظل غياب مصدر تمويلي كافي لتحقيق مشاريع إنتاجية لهذه المنظمات ، لذا وجب إصلاح الإقتصاد وتغيير نمطه من إستهلاكي إلى منتج فالجزائر تتوفر على إمكانيات كبيرة تسمح لها بأن تكون قوة إقتصادية في منطقة شمال إفريقيا .

ب- التوعية الإجتماعية :

تعتبر الجزائر أكبر الدول الدولة إفريقية من حيث المساحة بكثافة سكانية تقارب الأربعين مليون نسمة، هذه الأخيرة سمحت للجزائر بتنوع عاداتها وتقاليدهاوتشكيلاتها الإجتماعية ، فهي في الحقيقة تعد عنصر قوة قد تساهم في بناء الدولة بإعتبارها ثروة بشرية .

إلا أن الملاحظ في كثير من الحالات ظهور مفهوم القبلية والتعصب في العمل الخيري وحتى التطوعي وهذا المشكل قد يعيق بدرجة كبيرة عمل المجتمع المدني والجماعات المحلية على حد سواء، فعدم قبول الأفراد الإنخراط في العمل الخيري والتطوعي يعد مشكل كبير في الجزائر نتيجة عدم الثقة في الكثير من الجمعيات والنظرة المسبقة لسلبيتها ، لذا وجب من الفعاليات والسلطات المسؤولة القيام بحملات تحسيسية لإعادة الثقة والحث على المساهمة في العمل الخير ي كون هذا الأخير يمس الفئات الفقيرة والمهمشة وقد يساعد بدرجة كبيرة في بناء مشاريع محلية تنموية لصالح العائلات الفقيرة والمحتاجة ، وهذا لا يتحقق إلا بمساعدة أفراد الشعب الجزائري بعضهم لبعض ، فالجماعات المحلية كذلك لابد لها من جس نبض الشارع بالتعاون مع الجمعيات الفاعلة معها لشرح المشاريع التنموية المحلية للمواطنين وتقريب الصورة لهم حتى لاتلقى الرفض ، وخير دليل على ذلك مشكلة الغاز الصخري في الجزائر حيث لم تلعب لا الجمعيات ولا السلطات المحلية في إيضاح الفكرة للمواطني عين صالح وتركت المجال مفتوح للتأويلات وفتحت باب للفوضى .

ج- تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري في مكافحة الفساد :

إن الفساد كالفطر ينمو في الظلام لكن مكافحته والحد من إنتشاره هو واجب ومسؤولية الجميع بدءا من مؤسسات الدولة التي عليها أن تضع الآليات اللازمة لمكافحته ، ضف إلى تفعيل الدور في الرقابة والمحاسبة على المستوى المحلي والوطني كما أن ترك مهمة مكافحة الفساد بيد الدولة أمر غير فعال لذا وجب تدخل ومساعدة من المجتمع المدني الذي يؤكد عليه الباحثون بأنه أهم آليات مكافحة الظاهرة ، وقبل الحديث عن طرق تدخل المجتمع المدني في مكافحة الفساد يجب الإشارة لقدرات تدخل وتأثير منظمات المجتمع المدني في الجزائر ، فدراسة قدرات المجتمع يستلزم اللجوء لمقاربات منهجية أكثر قدرة على تحليل وتفسير الأدوار المختلفة التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني وتعتمد هذه المقاربات على منظورين هما :

1- منظور وظيفي : يأخذ في الإعتبار وظائف المجتمع المدني الرعائية والخدمية وهنا تتحمل بعض من الأعباء التي إنسجمت منها الدولة ولذلك يؤدي نشاطها إلى تقليل حدة التوترات الناتجة عن التفاوتات الإجتماعية الحادة وعن التهميش السياسي والإقتصادي .

2- منظور بنيوي : ويرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في عملية التحول الإجتماعي والسياسي للمجتمع بإعتبارها حد الفواعل السياسية في البناء الإجتماعي ويتسم دور المجتمع المدني هنا في علاقته بمؤسسات المجتمع الأخرى مثل الدولة والسوق بكونه عنصر يؤدي

للتوازن الإجتماعي للقوى الفاعلة وليس تابعا أو ملحقا بتلك العناصر الأخرى وهذا مايعطي منظمات المجتمع المدني القوة والفاعلية[1].

ويمكن تحديد الدور الذي يلعبه المجتمع المدني والذي من شأنه الإسهام في مكافحة الفساد من خلال الإشارة للإجراءات التالية :

– **التوعية الإجتماعية** : تفشت في أوساط المجتمع مفاهيم خاطئة ناتجة عن تغلغل الفساد في البنية الثقافية للمجتمع حتى أصبح ينظر بأنه شخص قوي يفهم الأوضاع جيدا وقادر على إستغلال سلطته في تحقيق مكاسب شخصية له ولأقربائه لذا فإنه يجب على المجتمع المدني الجزائري أن يلعب دورا أساسيا في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين كافة شرائح المجتمع بإستغلال كافة الوسائل والفعاليات الممكنة وبإستخدام لغة سهلة قادرة على الوصول إلى وعي وعقلية المواطن البسيط وقادرة على تحفيزه من أجل القيام بدوره في مكافحة الفساد وأن لا يتم التركيز فقط على الطبقة المثقفة وذلك من أجل المحافظة على المل العام وتحقيقي تنمية محلية ووطنية .

– **تعرية وفضح الفساد** : وذلك من خلال الرقابة والتقييم لكافة أعمال القطاع الخاص والعام في الدولة وإعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيذ الخطط والإستراتيجيات ومستوى تنفيذ القوانين والإتفاقيات التي تصادق عليها البلاد ومن ضمنها مستوى تنفيذ الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والكشف عن مواطن الفساد وعن المفسدين ونشر كل تلك التقارير التي تعدها في ذلك للرأي العام والجهات المحلية والدولية المعنية بمكافحة الفساد والمطالبة والضغط المستمرين من أجل تفعيل مبدأي المساءلة والمحاسبة .

– **تعزيز العمل الميداني** : فالمجتمع المدني يلعب دورا أساسيا في تعزيز العمل الميداني نتيجة لقربه من أرض الواقع لأن أعضاءه ذوي توجهات إيثارية وهذا مايعطيهم القدرة على الإحساس بإحتياجات الآخرين وله القدرة كذلك على متابعة عمل المسؤولين على المستوى المحلي والوطني ، فالمكون الأساسي لعملية التنمية المحلية والوطنية هو الشفافية والفرص الواسعة والموثوقة لمشاركة المجتمع المدني وتقريب الصورة لكي يزيد الإهتمام بالعمل الميداني لصالح المجتمع.

– **إعداد الدراسة والبحوث** : والتي من خلالها تسلط الضوء على مسببات ودوافع الفساد داخل القطاع العام والخاص مثل البيروقراطية وإزدواجية الإختصاصات ومستوى الأجور والمكافئات ...إلخ... ودراسة التشريعات واللوائح بهدف تطويرها وتحديثها من أجل أن تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد وظواهره وأساليبه [2] .

---

(1)– شهيدة الباز ، " دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد " ، **كتاب الفساد والحكم الصالح في الوطن العربي** ، بيروت : م د و ع ، 2006، ص 504 .

(2)– رداوي عبد المالك ،"دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد" ، http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection%20argent%20et%20contre%20la%20corruption2009-2010/26.pdf ، د ت ن ، ص ص 6 – 7 ، تاريخ التصفح : 08 / 7 / 2015 .

- المساءلة القانونية واللجوء إلى القضاء :

وذلك لتقديم نوع من الحماية للمواطنين سواءا أولئك الذين يقعون ضحايا للفساد أو الذين يقومون بفضح الفساد والمفسدين والذين يتعرضون للأذى وذلك إما بتقديم المنشورات القانونية لهم أو رفع الدعاوى لهم أو الترافع عنهم أمام المحاكم كما يجب أن ترفع منظمات المجتمع المدني الدعاوى للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها بإعتبارها معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه .

- المشاركة في صنع السياسات المحلية :

من خلال وضع الآليات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع وتبادل المعلومات مع الجهات المحلية والوطنية الرسمية لإقرار سياسة عادلة تنسجم مع حاجات وأولويات ومصالح مجتمعاتها المحلية ، توفر أداة في أيدي نشطاء المجتمع المدني لإثارة الوعي حول ظاهرة الفساد إضافة إلى المطالبة بإعداد وثيقة شرف المهنة لتحمل صفة توعوية تحدد مسؤوليات موظفي الدولة والقطاع الخاص كما أن على المجتمع المدني مطالبة الجهات الوصية المسؤولة عن العمل المحلي بمساءلة ومحاسبة من لا يلتزم بتلك الأخلاقيات وتسهيل العمل المدني التطوعي بحيث توفر مجال يسمح بالعمل في إطار العمل الخيري والتنموي .

- تأمين مساءلة الحكومة :

يلعب المجتمع المدني أهمية كبيرة في مطالبته بالمساءلة الحكومية لأن إحدى الأولويات الأساسية في مكافحة الظاهرة تكمن في مطالبة الحكومات لكي تصبح أكثر شفافية عن طريق الإشراف الواسع النطاق من جانب المنظمات المدنية ووسائل الإعلام ، فالمواطنون ووسائل الإعلام المتاح لها الوصول الواسع للمعلومات حول عمليات مؤسسات الدولة يشكلان عنصران أساسيان لمساءلة الدولة عن حالات الفساد .

- تقديم النموذج :

حيث لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكافح الفساد وهي تعاني منه بل يجب أن تقدم نوذجا في تطبيق مفاهيم الحكم الجيد والإدارة الرشيدة وذلك بالتعامل بشفافية في نشر تقاريرها الفنية والمالية وتحرير المعلومات الخاصة بها ، فالتنمية المحلية لا يمكن أن تتحقق في ظل الفساد من الجانبين[1]

د- المقاربة التشاركية النوعية وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر :

تغيرت مفاهيم التنمية المحلية في الوقت الراهن فبعد أن كانت البرامج تملى من الأعلى وفق مخططات في ظل النظام الإشتراكي قصيرة المدى وطويلة المدى دون إستراتيجة واضحة المعالم يمكن أن تضع سياسة مبنية على الواقع المعاش محصورة جغرافيا ذات قيمة كما ونوعا ، فقد أصبحت التنمية المحلية

(1)- رداوي عبد المالك ، المرجع السابق ، ص ص 7 – 8 .

في وقتنا الحاضر تعتمد على مسلمات ومنطلقات واقعية تنطلق من المجتمع المحلي المقصود في هذه العملية .

فالملاحظ في الجزائر في الكثير من البرامج التنموية المحلية التركيز على الكم وإهمال النوع وهذا مؤشر ضعف من الناحية الإقتصادية قد يسمح بإهدار المال نتيجة سوء الإستغلال للإمكانيات المتاحة وتجسيد لمشاريع قد تتأثر بعد فترة الإستغلال بمدة قصيرة فتظهر مشاكل أخرى تحتم إعادة الصيانة من جديدة للعمل المنجز ، وهذا متغير خطير تشهده الجزائر في الكثير من المشاريع البسيطة وحتى الكبرى ، فمحدودية مكاتب الدراسات الموكلة لها مهمة إنجاز المخططات التنموية وطنيا ومحليا ساهمت بدرجة كبيرة في عدم تحقيق الأهداف المسطرة من وراء تلك المشاريع .

وهنا تطرح المشاركة النوعية نفسها على أرض الواقع كمقاربة حقيقية في العمل البنائي ، فكثير من المنظمات المدنية على مستوى البلديات في الجزائر تفتقد للكفاءة كل في مجالها ولا ننكر وجود كفاءات في بعض الجمعيات التي تطرح نفسها كشريك على مستوى الجماعات المحلية فالإشكالية هنا تمس الجانبين ، فالمجتمع المدني يعاني من محدودية الإبداع والإبتكار والجماعات المحلية تعاني ضعف التأطير، ولا يمكن للجزائر الخروج من بوتقة التخبط في إنجاز المشاريع إلا بمشاركة المجتمع المحلي مشاركة نوعية تصغى له الآذان بإعتباره آلية من آليات حصر المشكلة في وضع السياسات العامة ، فالمشروع الذي لايناسب منطقة في الشرق الجزائري قد يتوافق في الغرب وهنا لابد الأخذ بالطابع المحلي لحياة المواطنين خصوصا في الجنوب الجزائري الذي يحتاج إلى مشاريع نوعية ذات قيمة مادية ومعنوية تساهم في رفع الغبن في ظل الظروف القاسية التي يعانون منها ، فلا بد للمجتمع المدني في الجزائر من إعادة تكييف نفسه وفق مقاربة نوعية وكذلك الطرف الآخر عليه التركيز على القيمة من المشروع أكثر من الكم وفق مقاربة تشاركية حقيقية .

المطلب الثالث : تفعيل المشاركة في الجزائر في إطار القيم الإسلامية .

برجوعنا إلى واقع المواطن الجزائري وما يعيشه من معانات في كثير من المجالات كان لزاما عليه تفعيل قيمه والعودة إلى أصالته فتاريخنا الأمازيغي والعربي الإسلامي حافل بالأمثلة التضامنية ، " **فعن أبي سعيد الخذري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان** " رواه **مسلم**[1] ، فالمنكر متعدد الجوانب وكثيرة هي المشاكل التي يعاني منها الفرد الجزائري كالفقر والبطالة التي عطلت كثير من الناس عن أداء وظائفهم ، فغياب الوازع الديني إلى حد كبير في تعاملاتنا اليومية سواءا على المستوى المحلي أو الوطني ساهمت في تردي الأوضاع فأصبح الكثير من الأفراد ينخرطون في الأعمال الهدامة كالرشوة وغيرها من المحرمات دون النظر إلى المصلحة العامة ، **فعن**

(1)– أبو زكريا يحي بن شرف النووي الدمشقي ، **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين** ، الجزائر : مطبوعات ميموني للنشر والتوزيع ، بد ت ، ص 293 .

إبن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كالكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ..." متفق عليه [1]، فالمسؤولية هي مسؤولية الجميع كل فرد في موقعه يساهم في عملية البناء التنموي بما يشغله من منصب ، فأي خلل في هذه الوظائف قد يؤثر على النسق العام ككل ويؤدي إلى حلقة مفرغة الخاسر فيها الجميع وليس الفرد وحده ، فديننا الحنيف أوضح لنا الكثير من المسائل والطرق التي تؤدي إلى عملية البناء ولعلها أهمها الشوى وعدم الإنفراد بالرأي وهذا مكمن المشاركة ، **يقول الله في محكم تنزيله : " والذين إستجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " الآية : (37 من سورة الشورى).**لقد حث الإسلام على الإنفاق ونهى على إكتناز الأموال لما فيه ضرر على الحياة وحرمان الفقراء والمساكين من المساعدة ، ففي حقيقة الأمر لاحظنا وجود جمعيات في الجزائر نشطة في المجال الخيري وتلعب دور مهم في بعض مناطق الوطن ، لكن هذا يبقى غير كافي في ضل وجود عدد هام من رجال الأعمال يمنكنهم خلق مؤسسات تطوعية خيرية إسلامية قد تكفل العديد من العائلات وتساهم في مشاريع محلية إلى جانب البلدية ، فالصدقات وأموال الزكاة والوقف الإسلامي مهمة في هذا الجانب لخلق ديناميكية **لقوله تعالى : " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" (الآية : 02 من سورة المائدة)** ، فالعمل هو إخلاص النية لله سبحانه عز وجل ولابد على الفرد الجزائري أن ينفع غيره إذا كان قادرا على ذلك وأن لا ينتظر الهيئات الرسمية ويرقب منها تقديم يد المساعدة للفقراء وهو لديه القدرة على ذلك ، فالدولة هي محور العمل التنموي بصفة عامة والمحلي الذي هو القاعدة بصفة خاصة ومسؤولتها كبيرة في هذا المجال لذا وجب عليها إستغلال الطابع التضامني والتكافلي الذي حث عليه ديننا الحنيف وإيجاد إطار يحتوي هذه الأفكار من أجل التشجيع على المشاركة ، كون هناك فئات عريضة من الناس تفضل الطابع التطوعي على الرسميات لعد ثقتها في بعض الأجهزة التي تسهر على جمع أموال الزكاة لكثير من الأسباب يطول شرحها .

ولابد هنا من تكييف كل الأفكار التي إستوردناها من الغرب بما يوافق الواقع الجزائري وأن لا نعتمد على برامجج وخطط طبقت في دول أوروبية ءسبقتنا بمراحل ولديها خصوصية بيئية خاصة بها ، فالأفكار البناءة التي تخدمنا كمجتمع جزائري له قيم ومبادىء خاصة به وأن لا نفتح المجال بالمطلق فتصبح المشاركة فوضى والمنظمة حجر عثرة ، بل لابد من تأسيس لمجتمع غير مسير بأيديولجية قد تكون سببا في دفنه ، وخير دليل على ذلك الكثير من المنظمات على المستوى العربي أصبحت تدين بولائها خارج حدود بلدانها بل وأصبحت في كثير من الأحيان عدوة لدولها والواقع يشهد بذلك ، فالتغير لابد أن يكون في السياسات ومحاولة إيجاد طريق يسير فيه الجميع دون إقصاء بما يخدم هويتنا بعيدا عن الصراعات الهدامة وقد نضرب مثال تاريخي في المشاركة الشعبية التي يعرفها

(1)- أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي ، المرجع السابق ، ص 110 .

المجتمع الجزائري " **التويزة مثلا** ..." التي تمثل شكل من أشكال التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع المحلي ، حيث يشارك كل فرد قادر في المجتمع سواءا بالعطاء المادي أو بالمجهود البدني أو حتى بالدعم المعنوي وذلك لإنجاز هدف معين خدمة للمجتمع ككل أو لبعض أفراده أو جماعاته وذلك في شكل تلقائي طوعي بسيط وعميق للتكافل والتشارك في التنمية المحلية والمتتبع لتاريخ المجتمعات الإسلامية يجده ساخرا بنماذج المشاركة كان الإسلام محركا قويا لتجسيدها .

خلاصة الفصل :

عرفت إسهامات المجتمع المدني في الجزائر تنمويا فتورا في معظم الأوقات لترابط العديد من الأسباب لعل أهمها السياسية والإقتصادية عطلت إلى حد بعيد حركيته وحدت من فعاليته ، كما لايمكن إغفال سوء التنظيم التي تعاني منه معظم فعاليات المجتمع المدني في الجزائر خصوصا على مستوى هياكلها وقواعدها جعل تدخل في صراعات الزعامة واهمال الدور المنوط بها .

فميلاد المجتمع المدني في الجزائر كان نتيجة ضغوطات حتمت تغييرات على المستوى السياسي خلفت بروز تنظيمات دون تأطير ، وقد يتساءل الكثير من المتابعين لدور هذه التنظيمات خصوصا على المستوى المحلي فيلاحظ غياب معظم التشكيلات المكونة للمجتمع المدني ونخص بالذكر النقابات وغيرها ، هذا نتيجة طابع نشاطها فكما يعلم كل باحث أن النشاط المنفعي العام الذي يمس الفئات الإجتماعية في الجزائر بدون إستثناء هو النشاط التطوعي الخيري الجمعوي .

أما فيما يتعلق بالباقي فيبقى عمله مخصص لفئة بعينها ونشاطها غير مقصور على العمل المحلي كون المصلحة في النقابات وغيرها مرتبطة بالأعضاء الذين ينطوون تحت قيادتها كما هو حاصل في الجزائر حيث أصبحت النقابة المسيطرة الوحيدة في الساحة هي الإتحاد العام للعمال الجزائريين أضف إلى ذلك نقابات التربية التي أهملت وأهدرت في كثير من الحالات حقوق التلميذ مع مراعات مصالحها المادية وهذا ما أدى إلى إنخفاض مستوى التلاميذ ، فالعمل التنموي المحلي في الجزائر مقصور فقط على الجمعيات ذات النشاط الخيري التطوعي لا غير أما إن وجدت فهي حالات شاذة لا يقاس عليها ومصداق ذلك الواقع المعاش وملاحظة المواطن البسيط .

فالتنمية المحلية والمساهم فيها لا بد أن يوكن هدفهم المواطن البسيط العامل وغير العامل مع الأوليات كالأرامل والفقراء واليتامى والمساكين وهذا النشاط نجده في الجمعيات إلا أن هذه الأخيرة عرفت فترات فتور سنوات طويلة منذ نهاية الثمانينات إلى يومنا هذا إذا نظرنا للكم الهائل لهذه المنظمات خصوصا المحلية منها بسبب الفوضى في التأسيس وعدم جدية البرامج المقترحة منها فمعظمها نشاطات ترفيهية.

وبالرغم من ذلك لايمكن إغفال دور الجمعيات التطوعية البعيدة عن السياسة في إسهامها في العمل التنموي المحلي ومواكبتها لمشاكل وإنشغال المجتمع المحلي ، وقد ساعدت هذه الجمعيات الخيرية

الفقراء والمحتاجين بالإضافة إلى نشاط منظمات محو الأمية في ترقية المجتمع المحلي ثقافيا وكثير من الأعمال الخيرية عبر الوطن.

خاتمة

أ- خلاصة واستنتاجات :

إن الناظر لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر يجدها تسير في معظمها في غير المسار الذي رسمته لنفسها على الورق بغض النظر عن التجربة المتواضعة لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر نظرا للحالة الإجتماعية ، السياسية والإقتصادية التي تعيشها البلاد السبب في ذلك مشاكل المرحلة الإنتقالية كون الجزائر حديثة الإستقلال بالإضافة إلى المشاكل المرحلية التي عرفتها سنوات السبعينيات والثمانينيات وصولا إلى المرحلة المعقدة إبان التسعينيات حيث هزت البلاد وأرجعتها إلى سنوات البداية من الصفر سواء في الجانب السياسي والإقتصادي والإجتماعي وحتى الثقافي (جانب الهوية) . فبالعودة إلى مشكل الهوية الذي أحدث إنقساما بين أوساط المجتمع فنجد من يناصر المعربين وكذلك من يناصر المفرنسين هذه الإشكالية لا زال يعاني منها المجتمع الجزائري إلى اليوم ، وأصبح يطرح نفسه بقوة وبملاحظتنا لتسلسل تطور المجتمع المدني من خلال دراستنا نرى الإختلاف واضح منذ قانون الجمعيات الفرنسي لجويلية 1901 إلى غاية يومنا هذا ، فالعلاقة بين منظمات المجتمع المدني الدولة هي علاقة مصلحية بالدرجة الأولى حيث نجد معظم الجمعيات وحركات المجتمع المدني تمارس نوعا من السياسة لمصلحة معينة ولاحظت ذلك في الإنتخابات خصوصا سنوات التسعينيات حيث أصبحت منظمات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في ترجيح الكفة السياسية وكذلك الوعاء الإنتخابي للأطراف المتنافسة ، وبذلك أهملت الدور الحقيقي للمشاركة الشعبية في العمل التنموي المحلي بغض النظر عن الجانب السياسي حيث أصبحت المشاريع بعيدةعن المشروع التنموي المحلي والوطني وحتى المنظمات الطلابية كانت في التسعينيات إلى يومنا هذا تنتمي لبعض الأحزاب وتتحرك وفق أجندتها السياسية ، كل هذا أثر على المجتمع الجزائري وأصبح المجتمع المدني يتكتل وفق تحزب مصلحي هدفه مصالح ضيقة بعيدة عن طموحات المواطن البسيط الذي يسعى إلى تنمية تمس جانبه المعيشي وتحسنه ، فكثير من المشاريع التي ترعاها منظمات المجتمع المدني في الجزائر هي عبارة عن برامج ترفيهية لا غير ومعظمها يتشابه في كل التراب الوطني ، فبتتبعي للقيمة المالية للبرامج الممولة نلاحظ أن القيمة لاترقى إلى مشروع تنموي محلي وهنا نطرح كثير من التساؤلات حول الجدوى من توزيع الأموال بعشوائية ، ففي الحقيقة هي محاولة من هذه التنظيمات للإستفادة من الأغلفة المالية فقط دون وجود رقابة فعالة في مراقبة صرف تلك الأموال.

إضافة لما سبق هو **إشكالية مفهوم المجتمع المدني** كمفهوم بحد ذاته ، فقد لاحظت أن هذا المفهوم يطبق في الجزائر في معظم الأحيان وفق منظور غربي بعيدا عن الهوية العربية الإسلامية فتجد بعض التنظيمات تنادي بالتحرر وفق المنظور الغربي زيادة على محاولة تغريب المجتمع الجزائري وإدخاله في متاهات غربية نحن في غنا عنها ولا نحتاجها في مجتمعنا الجزائري ، ولا يمكن النجاح في أي تنمية محلية دون الرجوع إلى القيم التي تحكم المجتمع وبناء مشروعات تليق بتلك القيم،

فالغرب يختلف عن الشرق والجنوب يختلف عن الشمال والتنمية المحلية هنا لا تتحقق إلا بإحترام ثقافة وقيم المجتمعات في البلد الواحد.

فالصورة ليست كلها سوداوية عن هذه المنظمات في الجزائر فقد كان لبعضها إسهام في ترقية المجتمعات المحلية وتنميتها في الجزائر ، على سبيل المثال لا الحصر المؤسسات التطوعية والخيرية التي حققت نجاحات في كل ربوع الوطن وساهمت إلى حد بعيد في رفع الغبن عن الشباب من خلال بعض المشاريع التعاونية الإقتصادية وحتى الإجتماعية كتزويج الشباب ومساعدتهم ماليا بالإضافة للدور الرقابي لبعض الفاعلين في العمل الجمعوي على مجالس البلديات ورصد أي تحركات تتعلق بالفساد ، زيادة على مساهمة الجزائريين من خلال صندوق الزكاة والتبرعات في إثراء الجانب التنموي، ولم يقف الدور الجمعوي عند هذا الحد بل نرى في بعض الجمعيات دور توعوي ثقافي وعلمي كجمعيات محو الأمية التي ساهمت إلى حد كبير في التخفيض من نسبة الأمية وطنيا وهذا يحسب لها كجمعية إقرأ ، بالإضافة إلى جمعيات كان لها دور في العناية بالأيتام ومرافقتهم وتعليمهم ، لا يمكن بأي حال من الأحوال غض النظر عن بعض الجمعيات التي كما ذكرنا في الدراسة قد ساهمت في العمل التنموي المحلي .

ومن خلال الملاحظة اليومية نجد المجالس المحلية البلدية لا ترقى في كثير من الأحيان إلى مستوى الشراكة من أجل تنمية محلية فعالة وهذا لعدة أسباب منها :

1- إختيار أعضاء المجالس المنتخبة على المستوى المحلي بطريقة غير سليمة مبنية على أساس قبلي والمصالح الضيقة سبب في تعطل التنمية محليا نتيجة إنعدام الكفاءة .

2- ضعف تأطير المشاريع على المستوى المحلي وإبرام الصفقات العمومية دون مراعاة جانب الجودة وإحتياجات المواطنين .

3- تمويل بعض الجمعيات على المستوى الولائي والبلدي دون مراعاة نوعية المشروع والفائدة المرجوة منه محليا .

4- عدم الرقابة الصارمة لكثير من الجمعيات التي أصبحت تسير أموال دون رقيب أو حسيب وظهورها في المناسبات دون حصيلة سنوية لفائدة المجتمع .

5- إهمال الكثير من المشاريع التي تهم الأفراد على المستوى المحلي وسبب ذلك رفض بعض المشاريع من قبل السلطات الوصية وعدم تصديق الوالي على المداولات قد يسبب في تعطل الكثير من البرامج، لذا وجب خلق لجنة مشكلة من الولاية والبلدية من خبراء وتقنيين مع إشراك الفعاليات الصادقة في خدمة المجتمع لتحقيق المصلحة العامة .

6- عدم التوازن بين الكثير من البلديات في الجزائر من حيث الموارد فهناك بلديات تتوفر على إمكانيات ، وهنالك أخرى فقيرة نسبيا لعدم توفر دخل حقيقي ، ما سبب في تأخر التنمية وإنعدمت المشاركة من طرف الأفراد المحليين بإنعدام البرامج .

7- عدم فسح المجال للجمعيات المحلية للمساهمة في تسيير الشأن المحلي وهو الإشكال الذي تدور حوله هذه الدراسة ، فمن خلال ما سبق من تحليل لهذا الواقع ظهر جليا العلاقة الفاترة بين الجماعات المحلية والفواعل الإجتماعية أدى إلى عدم الرضا عن كثير من المشاريع التي لم تغير من وضعية المجتمع المحلي ، هذا الأخير الذي مازال يعاني في الكثير من مناطق التراب الوطني نظرا لغياب التأطير وصعوبته في الكثير من البلديات خلق نوع من عدم الإستقرار الإجتماعي بالإضافة إلى ضعف العمل الجمعوي في البعض منها وإنعدامه في بلديات أخرى .

يمكن القول أن إسهامات بنى المجتمع المدني في العمل التنموي في الجزائر يبقى بعيدا كل البعد ويصعب تحقيقه في ظل الأوضاع الحالية ، وتفسيرنا لهذا الطرح يأخذ شقين الأول يتمثل في ضعف معظم الفعاليات الناشطة في الجزائر في كافة الميادين وإقتصار العمل الخيري والتطوعي على بعض الجمعيات فقط المرتبطة ببعض المشاريع الرمزية بالسلطات المحلية إضافة إلى تبنيها المبادرة الفردية في مساعدة الأيتام ،الفقراء والمحتاجين ، أما الشق الثاني فيتلق بالضعف الهيكلي والتنظيمي للمجتمع المدني في الجزائر فأصبح بعضه يعمل في نطاق ضيق يميل إلى المصلحة الشخصية أكثر من العامة فتفرق ما بين تنظيمات مصلحية مناسباتية للحصول على الدعم وأخرى تمارس السياسة وإبتعدت عن الدور الحقيقي إلى غيرها من المشاكل الكثيرة والمتنوعة التي تطرح نفسها في الساحة الجزائرية .

فالأوضاع الراهنة التي يعيشها الإقتصاد الوطني وبالتحديد سنة 2014 – 2015 نتيجة هبوط أسعار البترول وتراجع قيمة العملة الجزائرية إلى أدنى مستوياتها، زيادة إلى تلميحات بعض المسؤولين بالرجوع إلى الإستدانة قد تدخل الجزائر في حلقة إقتصادية مفرغة ترجع بها إلى نقطة الصفر ، فلابد من إيجاد بديل للبترول والحلول هنا كثيرة ومتنوعة فالجزائر قارة في مساحتها ويمكن تحقيق تنمية في مجالات بعيدة عن البترول وهذا لا يتأتى إلا بمشاركة المجتمع المحلي في تحديد إحتياجاته وبرامجه بإستشارة الفنيين والمختصين وفتح المجال للجمعيات الناشطة والمخلصة للمواطن الجزائري .

ب- توصيات :

التنمية المحلية الحقيقية هي الطريق الوحيد لتنمية وطنية شاملة وهادفة ذات بعد شعبي ولا يمكن بأي حال من الأحوال القفز نحو التقدم والرقي دون معرفة الحاجيات الأساسية للمجتمع المحلي وإشراكه في بلورتها في كافة الأصعدة لذا وجب تحقيق مايلي :

1- إعادة النظر في مفهوم المجتمع المدني كون هذا المصطلح ولد غربيا ويجب تكييف هذا المفهوم وفق المنظور العربي الإسلامي ، فالتجارب الحياتية والتاريخية أثبتت أن التقليد لم يزد المجتمعات إلا إنقسامات بالإضافة إلى التغريب والإبتعاد عن الواقع الجزائري ، لذا وجب تفعيل المجتمع الجزائري وتنظيمه وفق هويته العربية ولا بأس بالتجارب الغربية إن كانت لاتتعارض مع الخصوصيات المحلية،

فالتنمية المحلية في الجزائر لن تنجح إلا بالعودة إلى خصوصيات كل منطقة من مناطق الجزائر وهذا لا يتأتى إلا بإشراك هذه المجتمعات في البرامج المتعلقة بها .

2- ضرورة تشديد الرقابة على الإدارات المحلية ومحاسبتها لضمان عدم إهدار المال العام ، ولا يتحقق هذا إلا من خلال فتح المجال للمجتمع من خلال آليات قانونية وأدوات تمكنه من الإطلاع على ما يحدث داخل هذه المجالس المحلية .

3- تقريب الإدارة من المواطن من خلال فتح الحوار البناء بين مختلف فعاليات المجتمع ، وأن لا تكون الإدارة عائق أمام المشاريع والمبادرات الفردية والجماعية ذات المنفعة العامة .

4- تشكيل لجنة مشتركة بين البلدية والنخب المحلية المعروفة بإخلاصها وسمعتها الطيبة لمراقبة المشاريع والبرامج المحلية .

5- تفعيل وسائل الإتصال بين المسؤول البلدي والولائي ويكون بالمقابلة المباشرة في على مدار أيام الأسبوع ، وعدم تخصيص يوم فقط للإستقبال .

5- إقصاء الجمعيات التي لا تمارس نشاطات ذات مصداقية وحلها ، وكذلك مراعاة نوعية المشاريع المقدمة من طرف الجمعيات وحصر التمويل في االبرامج المنتجة التي تحقق طموحات المجتمع المحلي في الجزائر ، فكثير من الجمعيات والمنظمات تثقل كاهل الخزينة الجزائرية دون فائدة مرجوة منها .

6- لن تقوم تنمية محلية حقيقية في الجزائر دون دراسات واقعية للشأن المحلي والتوازن الجهوي في تقديم البرامج مع مراعاة الخصوصيات لكل منطقة وأن يكون المستفيد من التنمية هو الذي يساهم في بناء المشاريع ويراقبها ويساهم في تنفيذها لتحقيق الغاية منها ، فلو إستغلت الموارد البشرية والمادية الموجودة في الجزائر بإرادة حقيقية تستطيع الجزائر في غضون 15 سنة أن تصبح قوة إقتصادية لا يستهان بها ، فالموارد متاحة أما الإرادة..... !!؟..

الإقتراحات كثيرة ومتنوعة حول موضوع تفعيل المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر ولا يمكن أن تتحقق هذه العلاقة التشاركية دون إستراتيجية واضحة المعالم بين الحاكم والمحكوم من خلال المخططات العملية الواقعية وتشخيص الخلل مع إستشارة المجتمع المحلي بالإضافة إلى أنه لابد أن تكون نابعة من مجتمعاتنا الإسلامية والعربية مع الأخذ بالتجارب الناجحة والرجوع إلى قيمنا وديننا.

قائمة المراجع

***المصادر : القرآن الكريم .**

*** المراجع :**

أ – الكتـــب :

1) أبو حلاوة ، كريم ، **إشكالية مفهوم المجتمع المدني – النشأة ، التطور ، التجليات –** ، دمشق : الأهالي للنشر والطباة والتوزيع ، 1998 .

2) الرياشي ، سليمان وآخرون ، **الأزمة الجزائرية** ، لبنان : بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 .

3) السمالوطي ، نبيل ، **علم إجتماع التنمية (دراسات في إجتماعات العالم الثالث)** ، ط 2 ، الإسكندرية : الهيئة المصرية للكتاب ، 1976.

4) العزاوي ، نجم ، **التدريب الإداري** ، الأردن : عمان ، البازوري للنشر والتوزيع ، 2006 .

5) المدني ، أحمد توفيق ، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** ، دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 1997.

6) الصبيحي ، أحمد شكر ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

7) التابعي ، كمال ، **تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم إجتماع التنمية** ، القاهرة : دار المعارف 1993 .

8) الهواري ، عادل مختار ، **التغير الإجتماعي والتنمية في الوطن العربي** ، الإسكندرية : دار المعارف الجامعية ، 1993.

9) الجوهري ، عبد الهادي ، **دراسات في علم الإجتماع السياسي** ، القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، 1995 .

10) الجوهري ، عبد الهادي وآخرون ، **دراسات في التنمية الإجتماعية** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث،2001.

11) الصوراني ، غازي ، **تطور المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي** ، ط1، فلسطين : غزة ، مركز دراسات الغد العربي ، 2004 .

12) الجنحاني ، الحبيب ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** ، المغرب : الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة ، 2006.

13) بشارة ،عزمي ، **المجتمع المدني دراسة نقدية : مع إشارة للمجتمع المدني العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 .

14) بعلي ، محمد الصغير ، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ، الجزائر : دار العلوم ، 2004 .

15) حسن ، بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية** ، الجزائر : دار دحلب للطباعة ، 1993.

16) بن شرف الدمشقي ، ابو زكريا ، **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين** ، الجزائر : مطبوعات ميموني للنشر والتوزيع ، بد ت ن .

17) حمودي ، عبد الله ، **المجتمع المدني ومنهج المقارنة المتشائمة : وعي المجتمع بذاته** ، ط1 ، المغرب : دار بوتقال للنشر ، 1998.

18) حسين حسن ، أحمد ، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني** ، ط1 ، القاهرة : الدار الثقافية للنشر، 2000 .

19) خاطر ، أحمد مصطفى ، **تنمية المجتمع المحلي** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1999.

20) طلعت محمود ، منال ، **التنمية والمجتمع : مدخل لدراسة المجتمعات المحلية** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2001 .

21) عبد المجيد ، عبد المطلب ، **التمويل المحلي والتنمية المحلية** ، القاهرة: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، 2001.

22) عبد العزيز عبد الله ، مختار ، **التخطيط لتنمية المجتمع** ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1995.

23) عاشور ، أحمد صقر ، **الإدارة العامة** ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1979 .

24) قاسم ، جعفر آنس ، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1988 .

25) قنديل ، أماني ، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008 .

26) محمد فريد ، قوت القلوب ، **تنظيم المجتمع في الخدمة الإجتماعية** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2000.

27) معن خليل ، أحمد ، **علم إجتماع التنظيم** ، بغداد : دار الحرية ، 1988 .

28) هينتينغتون ، صاموئيل ، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** ، ط1 ، تر: سمية فلو عبود ، لبنان : بيروت ، 1993..

ب- الدوريـــات :

1) أبو خشيم ، مصطفى عبد الله ، " المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق " ، **مجلة دراسات** ، العدد 24 ، جامعة الفاتح ، ليبيا ، دت ن .

2) الزوبير ، عروس ، " التنظيمات الجمعوية الواقع والآفاق " ، الجزائر : **منشورات anp** ، رقم 15 ، 2005.

3) الباز ، شهيدة ، " دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد " ، **كتاب الفساد والحكم الصالح في الوطن العربي** ، بيروت : مدوع ، 2006.

4) برقوق ، عبد الرحمن ، شاوش إخوان حميدة ، " مورفولوجية المجتمع المدني في الجزائر " ، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع** ، العدد 02 ، الجزائر : جامعة بسكرة ، جوان 2012 .

5) بن شعيب نصر الدين ، شريف مصطفى ، " الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر " ، **مجلة الباحث** ، عدد 10 ، جامعة تلمسان ، 2012 .

6) بطاهر،علي ،" سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر " ، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا** ، العدد الأول ، د تن .

7) تيتة ، ليلى ، " تطور البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر " ، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية** ، العدد ، 17ديسمبر ، 2014 .

8) حساني ، خالد ، " المجتمع المدني في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسة العملية " ، **مجلة الفقه والقانون** ، 01 يناير ، 2013.

9) حمود شكر ، أحمد ، تحديات العولمة للمجتمع المدني في الوطن العربي ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، العدد 01 ، العراق : جامعة الأنبار ، 2010 .

10) خشمون ، محمد ، " المشاركة الإجتماعية في التنمية المحلية " ، **مجلة الباحث الإجتماعي** ، عدد 10سبتمبر ، الجزائر ، 2010 .

11) زياني ، صالح ، " تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر " ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، ديسمبر ، 2007.

12) زياني ، صالح ، " الإنفتاح السياسي في الجزائر " ، **دفاتر السياسة والقانون** ، الجزائر : عدد خاص أفريل ، 2011.

13) زياني ، صالح ، " موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر " ، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 16 ، 2007.

14) زين الدين ، محمد ، " الحكامة مقاربة إبستمولوجية في المفهوم والسياق " ، **مجلة مسالك في الفكر والسياسة والإقتصاد** ، عدد 08 ، 2008 .

15) شريفي ، أحمد ، " تجربة التنمية المحلية في الجزائر " ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 40 ، 2009.

16) صالحي ، محمد إبراهيم ، " التحديث وإعادة الأقلدة من خلال الحقلين الجمعوي والسياسي منطقة القبائل نموذجا"، **مجلة إنسانيات** ، عدد 08 ، منشورات crasc ، وهران ، الجزائر ،1999.

17) طاشمة ، بومدين ، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر " ، **مجلة تواصل** ، عدد 26 جوان ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2010 .

18) فتح الرحمن ، عثمان سراج الدين ، " نحو ضمان المشاركة الشعبية في التنمية " ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 343 ، 2007.

19) فاطمة ، بن يحي وطعام ، عمر ، " واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري " ، **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية** ، العدد 11 ، جامعة الوادي ، جوان 2015 .

20) قاسم ، ميلود ، " علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الأزمة ومحاولات الإصلاح " ، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 05 ، الجزائر : جامعة ورقلة ، جوان 2011 .

21) مرازقة ، عيسى ، " معوقات تسيير الجماعات المحلية : بعض عناصر التحليل " ، **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية** ، الجزائر : جامعة باتنة ، العدد 14 ، جوان 2006 .

ج- الملتقيات والندوات :

1) الهواري، بلحسن ، " دور المجتمع المدني في ترشيد عمل الجماعات المحلية ومن ثمة بعث التنمية " ، **المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي بوهران** ، بد ت ن .

2) توهامي ، إبراهيم وليتيم ناجي ، " قراءة تحليلية في مضامين وأبعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية " ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول : **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، الجزائر : يومي 06 – 07 ماي 2012 .

3) حياة بن اسماعين ووسيلة السبتي ، التمويل المحلي للتنمية المحلية : نماذج من اقتصاديات الدول النامية ، **مداخلة مقدمة للمتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على إقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر –** ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 21 / 22 نوفمبر 2006.

د- الوثـائق الرسمية :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم 380/81 المؤرخ في 1981/12/26 ، " صلاحيات البلدية والولاية وإختصاصاتها في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية " ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 52 ، 1981/12/29 ، المادة 03 .

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 09/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالولاية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 15 ، 1990/04/11 ، المادة 60 .

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 88/02 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق بالتخطيط ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 02 ، 1988/01/13 ، المادة 19.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 90/31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 53 ، ص 02 .

– الجريدة الرسمية ، الصادرة بتاريخ 4 ديسمبر 1990 عن الجمهورية الجزائرية ، العدد 53 ، القانون رقم 30/90 المتعلق بالجمعيات .

– المادة 156 من القانون البلدي 08/90.

– نظر المادة 46 من قانون البلدية 90/08 .

– أنظر المواد 80 إلى 83 من قانون البلدية 90/08 .

– القانون رقم 06/12 ، المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق ل: 12 يناير 2012 ن الجريدة الرسمية رقم 02 ، الصادرة في 15 يناير 2012.

– المادة 07 من دستور الجمهورية الجزائرية 28 نوفمبر 1996.

– دستور 10 سبتمبر 1963، المادة 09.

– الأمر رقم 24/67 الصادر بتاريخ 18 يناير 1967 المتضمن القانون البلدي ، المادة 01 .

– القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية ، المادة 01.

– الأمر رقم 24/67 الصادر في يناير 1967 ، الباب الثالث : صلاحيات البلدية ، من المادة 84 إلى 111.

– الأمر رقم 09/90 ، المؤرخ في 07 أفريل 1990 ، المتعلق بالولاية ، المادة 63.

– المرسوم رقم 134/73 ، المؤرخ في 09 أوت 1973.

– المرسوم التنفيذي رقم 05 – 247 المؤرخ في 07 جويلية 2005 .

– القانون رقم 12–06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل: 12 يناير 2012 ، **الجريدة الرسمية** ، رقم 02، الصادرة في 15 يناير ، 2012 .

هـ – الرسـائل الجـامعية :

1) المدرسة الوطنية للإدارة ، " الرهانات الجديدة للتنمية المحلية " ، **حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة** ، 2005– 2006.

2) المدرسة الوطنية للإدارة ، " الرهانات الجديدة للتنمية المحلية " ، **حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة** ، فرع إدرة محلية ، 2004–2005.

3) العربي ، بن عودة ، " إسهام وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني : دراسة التجربة الجزائرية دراسة وصفية تحليلية " ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الإعلام والإتصال** ، الجزائر : جامعة يوسف بن خدة ، 2006.

4) أوشن ، سمية ، " دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي (دراسة حالة الجزائر) " ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية** ، جامعة باتنة ، 2009 – 2010.

5) بن قفة ، سعاد ، " المشاركة السياسية في الجزائر (آليات التقنين الأسري نموذجا) " ، **أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الإجتماع** ، الجزائر : جامعة بسكرة ، 2011 – 2012 .

6) باري ، عبد اللطيف ، " المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري " ، مذكرة **مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية** ، جامعة الجزائر ، سبتمبر ، 2007.

7) بن عبد العزيز ، خيرة ، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد (أنموذج المنطقة العربية)" ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية** ، جامعة الجزائر ، 2006 – 2007.

8) خالفة، نادية ، " مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية دراسة تحليلية قانونية " ، **مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام** ، الجزائر ، 2002–2003.

9) خالد ، فتوح ، " الإستثمار ودوره في التنمية المحلية (دراسة حالة قطاع الري لولاية تسمسيلت)" ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية** ، جامعة تلمسان ، 2009 – 2010 .

10) خيضر ، خنفري ، " تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق " ، **أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية** ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 – 2011 .

11) عبدو ، وسام ، " إستراتيجية التنمية الحضرية (دراسة الإستراتيجية المناسبة لتحقيق تنمية حضرية في دمشق) " ، **جامعة دمشق** : كلية الهندسة المعمارية ، د ت ن.

12) فاضلي ، سيد علي ، " نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري " ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق** ، جامعة بسكرة ،2008 – 2009.

13) مشري ، مرسي" التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر" : واقع وتحديات "، الجزائر : جامعة الشلف ، أوت 2008 .

14) ونية ، رابح أشرف رضا ، " معوقات التنمية المحلية (دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة) " ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم إجتماع التنمية** ، جامعة قسنطينة ، 1998 – 1999.

15) كبدالي سيد أحمد ، " أثر النمو الإقتصادي على توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية " ، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية** ، جامعة تلمسان ، 2012 – 2013.

و – المـــواقع الإلكتـــرونيـة :

1) مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية ، " المجتمع المدني بالجزائر " ، **نسخة إلكترونية** ، أبحاث ودراسات ، عدد 6485 ، www.ngace.org

2) الجمعيات الجزائرية لا تستجيب للمعايير الدولية ، www.algeria.com/forums

3) موقع وزارة الداخلية الأردنية ، www.moi.gov.jo

4) فضاء الجمعيات ، " البرنامج الثاني لدعم الجمعيات الجزائرية للتنمية " ، http://www.spaceasso.net/forum/t163 .

5)إبتسام حاتم علوان ، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي ، **مجلة كلية الآداب** ، العدد 98 ، د ب ن ، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=73484 .

6)أرزقي فراد ، " قراءة في كتاب : المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (للدكتور أرزقي شويتام) "، **دحمور منصور للأبحاث والدراسات** ، http://ma9dis.blogspot.com/2014/02/fr.html .

7) بلقاسم نويصر ، " التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر " ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد14 ، جوان ، 2011، http://revues.univ-setif2.dz/index.php?id=532.

8)عمر دراس ، " الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر الواقع والآفاق " ، **المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الإجتماعية** ، العدد 28 ، 2005 ، http://insaniy at.revues.org/5275

9)رداوي عبد المالك ،"دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد" ، http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection%20argent%20et%20contre%20la%20corruption2009-2010/26.pdf ، **د بن ، دتن** .

10)فهمي توفيق محمد مقبل ، "عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والنهضة في تاريخ الجزائر الحديث " ، https://www.uop.edu.jo/download/research/members/306_2064_%D8%A3._%D8%AF.pdf

11)نغم محمد صالح ، " مجتمع مدني أم مجتمع أهلي –دراسة لواقع المجتمع المدني في الوطن العربي "، **مجلة العلوم السياسية**، العدد ان 38 – 39 ، العراق ، دتن ، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25966.

12)أحمد شريفي ، " تجربة التنمية المحلية في الجزائر " ، **في مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 40 ، 2009 ، ونقلا عن الرابط www.mediafire.com/download.php?e47ihy71746bgoe.

13)قرزيز محمود ، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة ، http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf

14) مركز هيردو لدعم التغيير الرقمي ، " دور منظمات المجتمع المدني وواقع مشاركتها في تنمية المجتمع " ، القاهرة : 2015 ، http://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2015/08/The-role-of-civil-society.pdf.

قـــائمـة الجـداول والأشـــكال

رقم الجدول	عنـــوان الجـــدول	الصفحة
01	المشاركين من المنظمات غير الحكومية في بعض المؤتمرات حول التنمية للأمم المتحدة.	15
02	آراء بعض المفكرين في طبيعة تكوين المجتمع المدني	16
03	بعض أدوار المجتمع المدني.	22
04	تطور عدد الجمعيات في الجزائر من سنة 1991 إلى 1995.	43
05	نصيب برامج التنمية المحلية في الجزائر 1998 – 2009.	47
06	النمو السنوي للدخل والإستهلاك و الأسعارمن 1990 إلى 1995.	57
07	توزيع مستخدمي الإدارة العامة في الجزائر حسب مستوى الكفاءة لسنة 2009.	62
08	وتيرة تطور الجمعيات الجزائرية من 1989 إلى 2007.	73
09	تصنيف عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة	75
10	تطور عدد الجمعيات من سنة 2000 إلى 2010.	76
11	عدد الجمعيات حسب طبيعة العمل الجمعوي.	76
12	المستوى الأكاديمي لمسؤولي الجمعيات.	78
13	المكانة الإجتماعية لأعضاء مكتب الجمعيات.	78
14	تمويل مشاريع الجمعيات المحلية من طرف مديرية الشباب والرياضة بسعيدة .	80
15	تمويل مشاريع الجمعيات المحلية لولاية سعيدة لسنة 2013 –2014.	81
16	تطور الدرسين في أقسام محو الأمية التابعة للجمعيات من 1980 إلى 1983.	82
17	تطور عدد الدارسين في صفوف محو الأمية من ذكور واناث.	82
18	نسب صرف زكاة المال في الجزائر.	84
رقم الشكل	عنـــوان الشـــكل	الصفحة
01	أهداف مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية.	66
02	طرق المشاركة المجتمعية في التسيير والتنمية.	67
03	نموذج المشاركة .	67
04	نموذج التشاور .	68
05	نموذج الإرسال .	68

ملخص الدراسة : يعتبر المجتمع المدني ظاهرة قديمة في المجتمعات الأوروبية حديثة في المجتمعات العربية والإسلامية ، فقد عرف هذا المفهوم تفسيرات نظرية تعددت آراء مفكريها بإختلاف أيديولوجياتهم التي يتبناها كل مفكر ، ومن أبرز هؤلاء أصحاب نظريات العقد الإجتماعي وصولا إلى هيغل وكارل ماركس زيادة على الأفكار المعاصرة لأنطونيو غرامشي والمجددون للفكر الماركسي سنوات السبعينيات ، وقد تأثرت المجتمعات العربية بهذا المفهوم لتبرز أفكار مابين مؤيد ومعارض ومن يقول بضرورة تكييف المفهوم وفق الهوية العربية والإسلامية ، لقد عرفت الجزائر هذا المفهوم إنطلاقا من عمله في محربة الإحتلال الفرنسي ليتطور من خلال الأزمات التي عرفتها سنوات الثمانينات وعجز الدولة وحدها عن حل الإشكالات الإجتماعية والإقتصادية لتظهر هذه الفعاليات بأشكال مختلفة لعل أهمها الجمعيات التي لعبت دور مابين الإيجابي والسلبي ، فظهور المجتمع المدني كان نتيجة التطورات الإقتصادية التي حصلت في الدول المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية ، ليرتبط بمفهوم التنمية المحلية في الكثير من التقارير التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة سنوات الخمسينات والستنيات لمعاجة المرحلة الإنتقالية لكثير من الدول وخصوصا الإفريقية منها ، وقد تناولنا علاقة المجتمع المدني الجزائرية بالعمل التنموي المحلي حيث كانت وظائفه في هذا العمل فيها بعض الإيجابيات إلى كثير من السلبيات لأسباب كثيرة منها الأستغلال السياسي وضعف المشاركة مع تغليب المصالح الخاصة ، زيادة على الصراعات الداخلية الحاصلة داخل منظمات المجتمع المدني في مجال مصلحي ضيق بعيدا عن طموحات وخصوصية المجتمع الجزائري. **الكلمات المفتاحية :** المجتمع المدني – التنمية المحلية – المشاركة .

abstract :

Civil society is an old phenomenon in modern European societies in Arab and Islamic societies, as it is known that concept theory interpretations varied views of its intellectuals in different Ideological espoused by all thinkers, the most prominent of those theories of the social contract to Hegel and Karl Marx increase the ideas of contemporary Marxist thought councillor gramchi andRefurbishers that years 1970s, the Arab communities affected by this concept to highlight ideas between a supporter and an opponent and says the need to adapt the concept according to Arab and Islamic identity, Algeria has known this concept from its work in Fight refined French occupation during the crises of the 1980s and the inability of the State alone to resolve social and economic problems to show the different forms the most important actors that played the role of associations between positive and negative.The emergence of civil society as a result of economic developments that have occurred in the developed countries, especially the United States of America, to be linked to the concept of local development in many of the reports prepared by the United Nations years 1950s and 1960 overhang transitional stage for many of the countries, especially African countries, the relationship we Algerian civil society development work, where the local functions in this work in which some of the positive aspects to many negatives many reasons, including political exploitation of weak participation with special interests, increase the internal conflicts taking place within civil society organizations in the field of reformers narrow far from the aspirations and privacy of Algerian society. **Keywords**: civil society – Local Development – participation.

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وعرفان

مقدمة.....1

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية المحلية.....8

تمهيد.....9

المبحث الأول : ماهية المجتمع المدني.....9

المطلب الأول : النظريات المفسرة لنشأة المجتمع المدني.....9

المطلب الثاني : مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر.....13

المطلب الثالث : مفهوم المجتمع المدني أركانه وخصائصه.....17

المطلب الرابع : إشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي والإسلامي.....22

المبحث الثاني : التأصيل النظري للتنمية المحلية.....25

المطلب الأول : جذور فكرة التنمية المحلية.....25

المطلب الثاني : مفهوم التنمية المحلية ومداخلها.....27

المطلب الثالث : عناصر ومراحل التنمية المحلية.....29

المطلب الرابع : أهمية التنمية المحلية ومعوقاتها.....33

خلاصة الفصل.....35

الفصل الثاني : واقع المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر.....36

تمهيد.....37

المبحث الأول : التطور المرحلي للمجتمع المدني وبرامج التنمية المحلية في الجزائر.....37

المطلب الأول : التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر.....38

المطلب الثاني : تجربة التنمية المحلية في الجزائر.....44

المطلب الثالث : الإطار القانوني لعمل المجتمع المدني الجزائري.....53

المبحث الثاني : عوامل تنامي دور المجتمع المدني في الجزائر.....56

المطلب الأول : تأثير الأزمة السياسية والإقتصادية على الواقع الجزائري.....56

المطلب الثاني : تراجع الدور التنموي للجماعات المحلية.....60

المطلب الثالث : الشراكة كمدخل لتحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر.....64

خلاصة الفصل.....71

الفصل الثالث : مظاهر مساهمة المجتمع المدني الجزائري في التنمية المحلية.....72
تمهيد.....73
المبحث الأول : دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية.....73
المطلب الأول : واقع العمل الجمعوي ومكانته في التنمية المحلية.....73
المطلب الثاني : الدور الوظيفي للعمل التطوعي في التنمية المحلية.....79
المطلب الثالث : الصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني في الجزائر.....88
المبحث الثاني : آليات تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري في العمل التنموي.....91
المطلب الأول : الإصلاح السياسي والقانوني.....91
المطلب الثاني : الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي ومكافحة الفساد.....92
المطلب الثالث : تفعيل المشاركة في الجزائر في إطار القيم الإسلامية.....96
خلاصة الفصل.....98
خاتمة.....101
قائمة المراجع.....105
قائمة الجداول والأشكال.....112
ملخص الدراسة.....113
فهرس المحتويات.....114